العـــرب فـى مواجـهة العـُـدوان

طارق البشري

دار الشروقــــ

العسترپ هسی مواجهَة العسلوان الطبعــة الأولــي

جيسيع جشقوق العلتيع مستفوظة

© دارالشروق...

أست بهامحدالعت في عام ١٩٦٨

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المسرى ــ رابعة العدوية ـ مدينــــة نصــــر

ص . ب: ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٢٣٣٩٩ ؛

فساكس الإلكتروني: ۳۷۰۹۷ و (۲۰۲) و (۲۰۲) و mail: dar@shorouk.com

# طارق البشري

# العسرب هسى مواجهة العسدوان

#### تمهيسد

رغم كل التوترات السياسية والفكرية التي عانينا منها خلال العقود السابقة ، ورغم صراعات السياسة ، ورغم الإدارة السيئة لوجوه الحوار الفكرى والثقافي التي عانينا منها خلال هذه العقود القريبة ، وهي إدارة للحوار تمثل سوءها في تعمد إثارة وجوه التفريق بين التيارات السياسية والثقافية وإشاعة جو من الخوف المتبادل بين بعضها البعض، وهي إدارة نبع سوءها من عاملين أساسيين: أولهما: التوجهات الثقافية والإعلامية الوافذة من الخارج ، والتي آلت على نفسها وعلى أتباعها أن يتحول انتباه شعوبنا من فكرية الصراع والمواجهة بين فصائلنا الفكرية والسياسية بعضها البعض ، من نوع قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير والتعددية والمرأة وغير بغضا من توع قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير والتعددية والمرأة وغير بأسنا موجها ضد المعتدين على أرضنا وشعوبنا من الخارج.

وثانيهما: السياسة الداخلية لدولنا المركزية لإدارة الإعلام في بلادنا بالطريقة التي لا تمكن المعارضة السياسية من أن تتوحد أو تتقارب أو تبلور موقفا مشتركا في مواجهة سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية، وفي مواجهة قوى الاستبداد السياسي الداخلية.

أقول رغم كل هذه التوترات والصراعات السياسية، ورغم سوء قصد الإدارة الرسمية الإعلامية والثقافية، استطعنا أن نقارب بين التيارات السياسية والفكرية في بلادنا في عدد من القضايا المهمة. ونحن الآن في السنوات القليلة الماضية، بدأ يشيع نوع من التفاهم المشترك بين الداعين إلى الجامعة الإسلامية السياسية والداعين إلى الجماعة العربية. والتفاهم أيضا بين رؤى المرجعية الإسلامية والداعين إلى استعادة سيادتها وبين ذوى المنهج الوضعى العلماني من الوطنيين. وذلك فضلا عن أسس التفاهم والعيش المشترك ذات الجذور الممتدة بين المسلمين والمسيحيين بجامع المواطنة.

وكانت مخاطر التهديد العدواني لسياسات الهيمنة الأمريكية ومخاطر التهديد الصهيوني على بلادنا، كان ذلك من وقائع التمهيد للتقارب بين ذوى المنطلقات المتباينة من المواطنين الحريصين على الزود عن أوطانهم وشعوبهم وثقافاتهم، وكانت القدس وفلسطين ووقائع ما يحدث فيهما وانتفاضات الشعوب من أجل تحريرهما هو من عوامل التوحيد في المواقف والتقريب في الأهداف والتفاهم في الأفكار.

لا أقول أن تحقق ما نهدف إليه في هذه المجالات، ولا يمكن أن أقول أن ما تحقق صار عصيا على الانتكاس من بعد أو النقصان، ولا أقول أنه لا يحتاج دائما إلى يقظة وحيطة وحراسة، ولكننى أقول أنه تحقق قدر إيجابي معتبر من التقارب في هذه الجوانب، رغم المعوقات ومحاولات الإفشال عن هم يملكون الكثير الذي يقدرون به على التعويق والإفشال.

بقى مجال مهم جدا، لم يتحقق فيه بعد تقدم ما، وهو من أصعب للجالات، لأن الحركات الشعبية السياسية والثقافية لا تملكه وحدها ولا تملك القرار بشأنه، وهو مجال العلاقة بين الشعوب وبين الحكومات في بلادنا.

وهذا الأمر تمارس فيه السياسات للختلفة بغير أن يوليه أى من أطراف هذه السياسات العناية الواجبة لتفهم التكوينات الأساسية لكل طرف، ولإدراك الجذور التاريخية لما تصدر عنه السياسات، والأصول التكوينية للتشكيلات المؤسسية القائمة وما تفرضه من أوضاع وضوابط.

وليس المجال مجال الاسترسال في هذا الأمر من جميع جوانبه، ولكنني قصدت من الإشارة إليه تهيئة فكر القارئ، وهو يطالع أوراق هذا الكتاب، إلى أن هذه الأوراق تدور حول هذا الأمر، أمر العلاقة بين اللولة والأمة، أي بين مؤسسة المحكم وبين الجماعة السياسية، وهي تدور حول هذا الأمر لا من حيث التأصيل فقط، ولكن من حيث أن ظواهر هذه العلاقة هي ما يشغل العنصر الأكثر حسما الآن في مسيرتنا الوطنية نحو تأمين استقلالنا السياسي وكفالة أمننا الجماعي، فضلا

عن أنه أحد أركان النهضة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أوضاع العدالة والمساواة والتقديم العلمي والفكري .

45 45 4

نحن عرفنا من قسبل أن الدولة المركسزية الحسديشة نشسأت في بلادنا وغت واستفحلت، وذلك على حساب وجوه النشاط الشعبي المختلفة، ونعرف أنها اليوم أشد استفحالا بما هي مصرة عليه من السيطرة على كل وجوه الأنشطة والحدمات وغيرها، وبحسبان أنها ليست مستعدة لأن تدع لأى فرد أو جماعة أن تمسك بإمكانية المبادرة العامة أو إصدار القرارات الذاتية أو إنفاذها في أي شأن عام.

ونحن اليوم نعرف أن تكوين الدولة وتشكيلها المهنى والهرمى لا ينفتيح على خارجها، وهى لا تتغذى من خارجها بما يظهر فى المجتمع من خبرات وكفايات فى أى من فروع النشاط، ولا يحدث ذلك إلا فى النادر الذى لا يعول عليه، ولا يحدث بطريقة ذات اضطراد وذات أساليب تنظيمية تكفل حسن الاختيار مع التتابع، لا يحدث ذلك إلا بالتعيين فى أدنى الدرجات من بين الشباب فى مقتبل العمر، قبل أن تنين وجوه الكفاءة وعناصر الخيرة وملامح المهارة.

إن لهذا الوضع أثرا حميدا، يتعلق بأن أجهزة الدولة والإدارة في مثل بلدنا إنما تتكون من أشخاص وأفراد ينتمون إلى النسيج العام الذي يتكون منه المواطنون، ويحملون الطابع الثقافي والاجتماعي العام ذا الغلبة في تكوين المواطنين، وهذا لا يجعله محصور الفكر والنظر الاجتماعي في تكوين طائفي أو قبلي محدد، ولا يجعله أيضا مقصورا على تشكيل حزبي محدد أو على انتماء طبقي اقتصادي محدد.

ولكن من جهة أخرى، فإن هذا الوضع ذاته يكسب هذه الأجهزة طابعا استبداديا. ويولد لدى رجاله دائما أنهم قوامون على المجتمع أوصياء على الجماعة الوطنية في سائر وجوه نشاط أفرادها ومجموعاتها، وإن التشكيل الهرمى لهذه الأجهزة هو من طبائع الأشياء بحسبانها أجهزة تنفيذ، ولكنها عندما تصير أجهزة تقرير ذات طابع وصائى على المجتمع كله أفرادا وجماعات، وعندما تكاد تنعدم الطرق النظامية لتجديد أشخاص الأجهزة وعناصرها، عندما يحدث ذلك لمدد طويلة تنمو ظاهرتان هما غاية في الإضرار، إحداهما هي شخصنة القيادة أي تصير طويلة تنمو ظاهرتان هما غاية في الإضرار، إحداهما هي شخصنة القيادة أي تصير

قيادة شخصية وفردية، وثانيتهما أنها تصير هي مصدر الشرعية في المجتمع، لأنها تمثل التشخيص الفردي لجهاز وأجهزة هرمية ذات يقين ثابت أنها القوامة على المجتمع والوصية عليه في جميع وجوه نشاطه أفرادا وجماعات.

بهذا الذي حدث ويحدث ننظر في موضوع الديمقراطية، وكيف أن الدولة بتكوينها المشار إليه تقف بعناد وإصرار من دون تحقق أية إمكانية لتداول السلطة أو تفتح أبواب التغيير فيها أو التعديل من خارجها، وتسد الذرائع في وجه أي مما يمكن أن يفضى إلى إمكانية تداول أو تغيير أو تعديل من خارج نطاقها التنظيمي.

وبهذا الذى حدث أيضا ويحدث ، تنظر أجهزة الدولة لنظم الجماعات الأهلية ، من سواء كانت نقابات عمالية أو نقابات مهنية أو أنشطة تنظم الخدمات الأهلية ، من تعليم وصحة وتكافل اجتماعى وأنشطة للدفاع عن المصالح الفئوية للجماعات المختلفة ، دينية كانت أو مذهبية أو إقليمية أو مهنية أو اقتصادية أو ثقافية ، تنظر إلى كل ذلك لتهيمن عليه بالإلحاق التنظيمي المباشر أو بمنع ما يظهر من ذلك إلا من خلال سيطرتها التنظيمية . أو لتلحقه بها بما تكثر من وضعه وتطبيقه من وجوه السيطرة والإشراف والمتابعة ، وبما تتملكه من أدوات الحل والتصفية وسحب الشرعية والإحلال والتصفية وسحب الشرعية والإحلال والتدخل المباشر للإدارة وفرض العقوبات على المخالفين .

كل ذلك معروف ومشتهر وهو يلخص بعضا من أهم وجوه التوتر والشقاق في العلاقة بين الدولة والجماعة، وهو على أهميته فهو ليس من المقصود بهذا الحديث، إنما أثبته لكى أبين السياق العام لوجوه هذه العلاقة بين الدولة والجماعة. وأيا كان ما يمكن أن تعانى منه الجماعة وأنشطتها إزاء استبداد الدولة بها، فيظل قيام الدولة بوظيفتها الأساسية والجوهرية هو ما يستقر به وجودها وقيامها بوظائفها، حتى وإن غلت في الاستبداد وطغت وجاوزت الحدود، هذه الوظيفة الأساسية هي حفظ أمن المجماعة من المخاطر التي تواجه الجماعة وتواجه الدولة ذاتها من الخارج، أي في مواجهة العدوان الخارجي، وهي أيضا تتمثل في صيانة قوى التماسك في الجماعة السياسية وضمان ألا تختل صيغة التوازن الاجتماعي والسياسي والثقافي التي تحفظ السياسية وضمان ألا تختل صيغة التوازن الاجتماعي والسياسي والثقافي التي تحفظ للجماعة السياسية وحدتها وترابطها.

إن واحدا مما يضمن بقاء الدولة أمينة على هذين الأمرين، حفظ الأمن الخارجي وصيانة صيغة التوازن الداخلية الحافظة لقوى التماسك. إن واحدا مما يضمن بقاءها أمينة في هذا الأداء هو هذا الشكل الذي أشرت إليه من قبل، أي تشكل أجهزة الدولة من التياس الثقافي الاجتماعي الأساسي الذي تتكون منه الجماعة السياسية ، من التيار السياسية ، ولا يكاد يهدد هذا الأمر إلا أن تكون شخصية الدولة قد أمكن بها إحداث اختراق من قوى خارجية طامعة للسيطرة ، عايؤثر في القرارات التي يمكن أن تصدر متعلقة بقيام الدولة بواجب الحراسة المطلوب لأمن الجماعة والصيانة عماسكها .

وأنا أقصد بالشخصة ما يؤدى إليه طول المكث في العمل العام في وظيفة محددة ذات أداء معين، ما يؤدى إليه ذلك من اندماج بين الشخص وبين الوظيفة، من حيث كون الشخص ذا طموح ومصالح فردية ومشاعر ذاتية، ومن حيث أن الوظيفة مجموعة صلاحيات تتعلق بالعمل العام وبالمهام المرصودة ضمن جهاز معين، الإدارة هذا الجيهاز وتحديد خططه والساليب عمله ومواجهة التحديات وحل المحضلات في إطار الصالح العام الذي أعد الجهاز لحراسته وتحقيقه. وأن طول المكث يدمج بين الأمرين سيما أن كان ذلك في موقع ذي قرار، وسيما أن توافر لذي القرار من أوضاع الاستبداد ما يجعله يبدو في أعلا التكوين الهرمي مصدرا للشرعية، ويبدو ثابتا لا يحتمل التغير.

#### 告申申

إننى فى هذا الموضوع الذى أعرضه فيما يلى ذلك من صفحات بين يدى القارئ، أصدر عن فكرة تبدو مسلمة عندى، هى أن الواجب الأساسى الذى ما قامت الدول أصلا إلا من أجل توفيره، هو حفظ الأمن العام للجماعة تجاه المخاطر التي يكن أن تأتيها من الخارج أو تجاه ما يكن أن يتهدد قوى التماسك الداخلى، باختلال موازين القوى بين الجماعات والتكوينات التى تشكل الجماعة السياسية، اختلالا يهدد بانهبار قوى التماسك بينها.

إننا في الأنشطة الأهلية التي تقيمها الجماعات الفرعية في أي مجتمع، يمكن أن نوفر هيئات التعليم والصحة وأنظمة الضمانات والكفالات الاجتماعية المتبادلة، وقد عرفت مجتمعات كثيرة في التاريخ السابق للأم والشعوب، أن هذه الأنشطة كانت تقوم بها في الأساس الهيئات الأهلية. ولكن دور حماية أمن الجماعة في عمومة، وبخاصة تجاه مخاطر الخارج ما هو ما تعلق بعنق الدولة وارتبطت به ارتباطا وثيقا. وقد تعلمنا من دروس التاويخ أن الدولة إن هزمت في معارك حفظ الأمن الجماعي أو فشلت في أداء هذه المهمة أو تقاعست عنها، فهي إما أن تثبت سريعا استبقاءها إرادة المقاومة والانتشال من الهزيمة أو تدارك الفشل أو محاسبة المتقاعسين، والبدء بمرحلة جديدة تعد بجدية وتتخذ الأساليب المقنعة بجديتها في استعادة ما اغتصب أو إعادة ما انهدم، إما أن تفعل ذلك أو تكون آذنت بالذهاب ليحل محلها طاقم جديد، وهي إن كانت وقعت في أيدى الغزاة أو خضعت ليحل محلها طاقم ودوب ظهور حركات شعبية تقاوم العدوان وتحل محلها في أداء ذلك بوجوب ظهور حركات شعبية تقاوم العدوان وتحل محلها في

هذا هو النظر التقليدي الذي نستخلصه من استقراء وقائع التاريخ. ولكن ثمة مثال آخر يبدو بين الصورتين السابقتين، وهو ما نراه الآن في الشأن الفلسطيني وموقف دولنا ومجتمعاتنا منه. ذلك أن دولنا دول ذات حدود قطرية، والحدود القطرية لكل دولة تقف عندهاسيادتها الإقليمية في إطار علاقات القانون الدولي، وبالنظر إلى ما صار متعارفا عليه لدى الجماعة الإقليمية القطرية.

ولكن من جهة أخرى فإن الأمن الجماعي لكل من هذه الدول العربية يمتد خارج حدودها الإقليمية، بما لا ضمان منه لأمن أي من تلك الأخطار إلا من خارج الحدود الإقليمية لأي منها. فصار مفهوم الأمن القومي لدينا موجبا لنوع من الوحدة أو من التنسيق والتحالف بين بعضها البعض على تفصيل ليس المجال مجاله. ولكن القدر المتيقن أن فلسطين ذات أهمية حيوية في ضمان الأمن المصرى وأمن بلاد المشرق العربي وبخاصة الأراضي السورية اللبنانية.

ولا أريد أن أستطرد في هذا الشأن، ونحن يمكن أن نشيسر إلى ذلك بعببارة واحدة، وهي أنه بالرجوع إلى تاريخ نصف القرن الأخير لمصر، فإننا لا نكاد نرى أمرا واحدا تلتقى عليه سياسات الملك فاروق عندما كان يحكم مصر، ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد وقتها وخصم الملك فاروق، وجمال عبدالناصر الذي خلع الملك فاروق وأزاح النحاس والوفد، لا يوجد ما التقت فيه سياسة هؤلاء الثلاثة إلا أهمية فلسطين لمصر والعداء للصهيونية ودولتها إسرائيل، واستشعار الخلور على أمن مصر من الوجود الصهيوني عند حدودها الشمالية الشرقية.

واليوم نجد السلاح النووى بيد إسرائيل على بعد ماثتى كيلومتر تقريبا من القاهرة، ومن وادى النيل بمصر، وهو في يد دولة عدوانية خاضت أربعة حروب ضد مصر في مدى نصف القرن الأخير. وهي دولة استيطانية تعتمد على الكذب والتوسع والعدوان. فإذا لم تكن فلسطين في هذا الإطار ذات أهمية أمنية لمصر، وإذا لم تكن إسرائييل بوصفها الحاضر وبوصفها الذي نشأت به مجال خطر يتهدد الأمن المصرى والسبورى واللبنائي، فيما هو الخطر إذا. وهذا كله يفضى بنا إلى القن الراجع، بأن من لا يتفق مع فاروق - النحاس - عبدالناصر فيما لم يجمعوا على أمر غيره، ومن لا يدرك مخاطر ما نحيا فيه الآن من ظرف سياسى وصحرى محدق بنا، من لا يفعل يكون مفرطا في حق مصريته أو سوريته . . الخ، فضلا عن أنه يكون مفرطا في عروبته وإسلاميته .

泰泰米

آلت خبرتنا السياسية على مدى خمسين سنة المنصرمة إلى ثلاثة أمور، أولها أن الجهاد ضد الصهيونية من داخل الأرض المحتلة هو ما عليه المعول إن شاء الله. وثانيها: إن استخدام كل أساليب المقاومة ضد العدوان الصهيوني داخل الأرض المحتلة هو ما عليه المعول بما في ذلك استخدام أساليب المقاومة العنيفة. وثالثها: بلوغ أعلى قدر من توحيد الصفوف بين الفلسطينين داخل الأرض المحتلة، وبلوغ أعلى قدر من التنسيق بين السياسات عن هذا الشأن وضمان ألا يتحول الخلاف إلى صراع بإذن الله.

ويدعم ذلك ويتفق معه نقدم وسائل الدعم المكنة من شعوب البلاد العربية المحيلة بفلسطين، عن طريق الحركات الشعبية التي تنشط في بلادنا في هذا المجال. وإذا كانت الخبرة التاريخية قد أفضت بنا إلى استبعاد أساليب الحروب النظامية التي تقوم بها الجيوش، استبعادها عن أن تكون وسيلة لحسم الصراع العربي الصهيوني، وإذا كان ظهر أن أساليب المقاومة الشعبية هي ما عليه المعول، فقد صارت نظرية الأمن القومي لبلادنا تعتمد فيما تعتمد لكفالة وجود هذا الأمن، على الحركات الشعبية التي تنشأ في بلادنا لدعم هذه الوجوه من الكفاح ضد الصهيونية.

وصار من المفروض أن يتاح للحركات الشعبية إمكانيات العمل والنشاط في

داخل كل من بلادنا لدعم المقاومة الفلسطينية بأساليب المساعدات والمشاركات المختلفة. وصار هذا من واجبات الدول لدينا واجبا يتفرع من الوظيفة الرئيسية لكل منها ولأى دولة في التاريخ، وفي العالم قديما وحديثا، وهو الدفاع عن أمن الجماعة وصيانته من المخاطر الخارجية.

إن مسألة الأمن القومى وكفالته وتأمينه، هى لب المسألة الوطنية فى بلادنا الآن، وهى لب مسألة الاستقلال الوطني. وأن الوضع الذى انتهينا إليه فى هذه المرحلة قد آلت فيه هذه المسألة الجوهرية من مسائل دعم الاستقلال الوطنى وكفالة الأمن الجماعى، إلى أن تصير هى ذاتها مسألة تتصل بالأنشطة الشعبية وكفالة وجودها، وصار موقف الدولة من إتاحة التحركات الشعبية الساعية فى هذا النشاط أو عرقته، صار ذلك موقفا عس صميم موقفها الوطنى وصميم أدائها الوظيفى الرئيسي فى هذا الشأن الوطنى .

وعلى الحركات الشعبية في هذا الأداء للواجب الوطني ألا تواجه حكوماتها بالمطالبة بفعل يصلح ذريعة يتذرع بها الخصم الصهيوني لشن حروب نظامية.

كما أن عليها أن تميز بين نشاطها هذا في دعم المقاومة الشعبية للاحتلال الصهيوني بوجوه المساعدة والمشاركة المختلفة، وبين وجوه النشاط الأخرى التى تمارسها الحركات الحزيبة والأنشطة المعارضة للحكومات حول وجوه السياسات الداخلية المختلفة. وذلك حتى لا يتحمل المجهود الشعبي الداعم للمقاومة والاحتلال الصهيوني، لا يتحمل أوزار علاقات وقوترات تقوم بين الحركات الشعبية وبين حكوماتها حول أي من وجوه العمل الداخلي، وحتى لا يتحمل أيضا أوزار توترات تقوم بين الخركات الشعبية بعضها وبعض في غير الشأن الفلسطيني.

وكل ما أخشاه أن يكون من حكوماتنا من صار أخوف على نفسه من شعبه منه على نفسه وشعبه من قوى العدوان الخارجي، فيصير أمن الدولة والنظام عنده مقدم على الأمن القومي وأمن الجماعة السياسية كلها، وهو منها.

والحمد لله.

تحريرا في أول يوليه عام ٢٠٠٢

# قسراءة.. على هوامش الحدث الأفغاني

إذا نظرنا إلى الملامح العامة للربع الأخير من القرن المنقضي، نلحظ أن ثلاثة أحداث دولية كبيرة حدثت، وكانت لها آثار ممتدة على الساحة العالمية، وكلها حدثت في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين.

أهم هذه الأحداث بطبيعة الحال هو انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ، وانتهاء نظام الثنائية الدولية والحرب الباردة بين القطبين العالميين ، وأدى ذلك بالولايات المتحدة إلى السعى لفرض هيمنتها المنفردة على العالم ، وظهور ما عرف باسم «النظام العالمي الجديد» والترويج لمفهوم العولمة الذي يسعى لا لفتح الحدود الدولية فقط ، ولكن لإزالتها وكسحها كسحًا ، وخاصة بالنسبة لما جرى التعارف على تسميته بدول العالم الثالث .

ومع الدفقات الإعلامية والفكرية والسياسية التي راج بها مفهوم العولمة، انطمس في المقابل مبدآن دوليان جوهريان، كانا هما أقوى ركنين تعتمد عليهما في الساحة الدولية حركات شعوب «العالم الشالث» وحكومات هذه الشعوب، هذان المبدآن هما؛ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ عدم التدخل في الشتون المناخلية للدول. وقد صرنا الآن لا نكاد نرى أو نسمع أيا من هاتين العبارتين في أي مقروء أو مسموع من الصحف والكتب الحديثة والخطب والمؤتمرات أي مقسوعات، وذلك في السنوات العشر الأخيرة، رغم أنهما عبارتان كاننا تملآن أسماعنا وأبصارنا لعشرات السنين منذ بداية القرن العشرين.

والحادث الشاني هو حرب الخليج في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، والتي جرت بمناسبة اجتياح العراق للكويت، والتي انتهت بالاحتلال العسكري للولايات المتحدة للخليج العربي، واستقرار وجودها الجهير في أرجائه. واتسم هذا الحادث بأمرين مهمين، أولهما: أنها كانت المرة الأولى التي تضربنا فيها الولايات المتحدة

<sup>(</sup>١) اوجهات نظر ا القاهرة . عدد بناير ٢٠٠٢.

الأمريكية بنفسها، فلم يحدث قبلها في الوطن العربي أن استخدم السلاح الأمريكي بالأيدى الأمريكية لضرب بلد عربي، كان يستخدم من قبل عن طريق الصهاية، وكان يستخدم عن طريق الصهاية، وكان التنخل الأمريكي المباشر في حرب صريحة ضد بلد عربي، وتضرب بنفسها شعبًا عربيًا مسلمًا، فقد كان ذلك هو الحادث الأول، إن لم تخطئ الذاكرة، وثاني الأمرين: أنها كانت في ظنى المرة الأولى أيضًا التى تجتمع فيها دول الغرب ذات الثقل على ضرب بلد عربي أو إسلامي بغير تعارض ذي شأن بين مصالح هذه الدول وبغير اختلاف في السياسات يصل إلى حد التعارض إزاء حرب ساخنة. وذلك كله منذ اجتمعت الدول الأوروبية الكبرى ضد محمد على في عام ١٨٤٠.

والحادث الشالث: هو هذا الحادث الأخير الذي نعيشه في هذه الأيام، وهو العدوان الأمريكي على أفغانستان. وهو يقوق أحداث عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ في أنه عدران يفتقد المبرر المعنوى الذي ترافر في الحرب ضد العراق تحت ذريعة اجتياحها للكويت وانقسام العرب وتأييد الكثير من دولهم لصد العدوان العراقي على الكويت، لأن الحرب ضد أفغانستان الكشير من دولهم لصد العدوان العراقي على أي دليل على من هو المسئول عن حوادث التفجير التي جرت في نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، فننحن هنا أمام حادث عدوان صريح يفتقد المبرر المقنع، ولم تعتن الولايات المتحدة بأن تقدم أي دليل يسوغ فعلتها أمام الشعوب المحيطة بأغنانستان والشعوب الإسلامية بعامة، واكتفت بأن تنظم أمورها مع حلفائها من دول الغرب الكبيرة ومع روسيا ومع ضمان حياد الصين.

على أن ثمة فارقًا بين حادث الخليج في عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، وبين حادث أفغانستان في عام ١٩٩١ ، الحادث الأحول كان مفرقًا للعرب، أما الحادث الأخير فهو صار موحدًا للمسلمين ، الحادث الأول قسمنا شعوبًا ورأيا عاما ، أما الحادث الأخير فقد أشعرنا بالانتماء الواحد وبوحدة المصير إزاء الجبروت الأمريكي . الحادث الأول تضمن في طياته مبررات انضمام قسم كبير من حكوماتنا إلى أمريكا دفاعًا عن الكويت ، أما الحادث الأخير فقد افتقد هذا المسوغ ، فلم تستطع أى من حكومات العرب والمسلمين أن تقف مع الولايات المتحدة في حربها ، فيما عدا حكومة تركيا وفيما عدا باكستان ، كما أن المرقف السلبي للحكومات العربية

والإسلامية كشف قدراً غير خاف من الوهن والاسترخاء أمام شعوبها دون مسوغ منها. أما باكستان فهي في وضع اشتباك غير عادى مع الأحداث، بحيث إنها الآن في مجال اعتبارها أمة تتمزق بين التشابك العرقى والثقافي لشعبها مع الأفغانيين وبين التورط الحكومي لها مع الأمريكيين لاعتبارات تتعلق بالتنافس مع الهند على صداقة الأمريكيين.

نحن لا نعرف ما ستنتهى إليه الأوضاع في هذه الخرب الأخيرة، وأن أحداثها كل أحداثها لاتزال في طور التشكل، ولكن أمامنا الآن عددًا من الاعتبارات ينبغي أن نضعها تحت بصرنا لنتابع مآلاتها في السنقبل القريب، ولنرى ما هي الدروس التي يمكن أن نستفيدها من هذا الذي يجرى أمامنا.

### أولاه

نحن نلحظ أولاً، أنه رغم ما يبدو على السطح من ضعف العرب والمسلمين وأن 
«الأكلة يتداعون على قصعتهم» حسبما ورد في الحديث النبوى الشريف، إلا أن 
الأحداث السياسية الكبرى في ربع القرن المنصرم، وحتى الآن، نجد العرب أو 
المسلمين هم طرف فيها، وأحداث القتال والحركات الشعبية التي لا تهدأ، نجد 
العرب والمسلمين هم طرف فيها، كانوا هم طرف الصراع وموضوعه أيضًا. 
وحرب الخليج في عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ كانت كذلك، وهذه حرب الأفغان في 
عام ١٩٠١ هي كذلك، ومن قبلها هزيمة المصريين والعرب في عام ١٩٦٧ كانت 
كذلك وانتصار عام ١٩٧٣ كان كذلك أيضًا، وثورة إيران في عام ١٩٧٧ هي 
كذلك، وأحداث البوسنة والهرسك ثم أحداث كوسوفو في منتصف التسعينيات 
هي كذلك، ناهيك عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧، ثم الانتفاضة 
الفلسطينية الثانية في سبتمبر عام ٢٠٠٠.

وهكذا فإن حدثين من الأحداث الثلاثة الكبرى في ربع القرن الأخير ـ التي ذكرتها في بداية الحديث ـ المسلمون والعرب طرف فيها، وأن الحدث الثالث وهو انهيار الاتحاد السوفيتي كان المسلمون في أفغانستان من أهم عناصر تحققه بما خاضوه من حروب المقاومة ضد الاحتلال السوفيتي على مدى عشر سنوات، وأن صلة العرب بغير العرب من السلمين تحققت على أرض أفغانستان، في المرة الأولى عندما شاركوا في حروب المقاومة ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان، وفي المرة الثانية عندما توجه الحرب الأمريكية الجارية الآن ضد الأفغان ومن آووا إليهم من تنظيمات العنف العربية، وعندما يثير هؤلاء «العرب الأفغان» شعارات تحرير فلسطين من الصهيونية، وتحرير الأرض المقدسة في الجزيرة العربية من الاحتلال العسكري الأمريكي.

ونحن نلحظ ثانيًا، أنه إذا كنا نعرف باليقين أو بالظن الراجح، أنه لا يمكن مثلاً عزل السياسات المصرية عما يدور في «بر الشام» أى في فلسطين وسوريا ولبنان، وذلك سواء نظرنا إلى التاريخ الحديث، أو عدنا إلى التاريخ الوسيط، فكذلك إذا نظرنا إلى أوضاع التاريخ والجغرافيا السياسية لمنطقة وسط آسيا، نجد أنه بذات الدرجة من الظن أو اليقين لا يمكن عزل السياسات الباكستانية عما يدور في أغنانستان، ويمكن أن نستدعى في ذلك حادث سقوط طائرة الرئيس الباكستاني أغنانستان، ويمكن أن نستدعى في ذلك حادث سقوط طائرة الرئيس الباكستاني مرافقاً له، وذلك لما عرف وقتها من إزماعه إنشاء وحدة فيدرالية بين البلدين، كما يمكن أيضاً أن نتابع دور باكستان في المساعدة وحشد المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي طوال عقد الثمانينيات، ثم المؤازرة الباكستانية لحركة طالبان في سيطرتها على الحكم ضد الشماليين، ثم في استقرار الأوضاع الأفغانية حتى جرت الأحداث الأخدة.

وفى هذا الصدد، فى معرض القارنة بين السياسات الباكستانية والأفغانية، وبالنظر إلى الحادث الأخير، نلحظ أن باكستان بطبيعة الحال أكثر تقدمًا من أفغانستان وأكثر قوة عسكرية وقوة اقتصادية، وأن لديها أسلحة نووية عما يدخلها فى مصاف دول معدودة للغاية فى العالم كله. ودولتها أكثر تماسكًا وأصلب عودًا من مثيلتها فى أفغانستان، ولكن الغريب أن التقدم والقوة العسكرية والاقتصادية وتماسك الدولة وصلابتها، كل ذلك كان يتناسب تناسبًا عكسيًا مع القدرة على المحافظة على استقلال الإرادة السياسية عندما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على كل من البلدين، إن إرادة الدولة الباكستانية انهارت فى يوم أو يومين من

الضغط الأمريكي عليها، بينما صمدت الإرادة الأفغانية واستعصت حتى جرى القتال والتدمير، ولاتزال ثمة ملامح صمود ومقاومة بعد ضرب وغزو وتدمير هائل، وباكستان إزاء أفغانستان لا تتعامل مع مجرد بلد مجاور، ولكنها تتعامل مع بلد يتضمن العمق الاستراتيجي لأمنها القومي، والشأن الأفغاني بالنسبة لها هو شأن الأمن القومي الباكستاني.

والعجيب أن حكومة باكستان بررت هذا الخور السريع المفاجئ في إرادتها السياسية بأنها هددت بضرب المفاعل الذرى لديها، وأنها خضعت للإرادة الأمريكية حرصًا على المحافظة على هذا المفاعل. وبهذا صار السلاح النووى ليس سلاحًا يحمى الدولة، ولكنه صار «نقطة ضعف» أو «كعب أخيل» يتعين على الدولة أن تحميه. وهذه مفارقة تظهر أن القوة والضعف ليسا أثرًا لنوع السلاح المملوك، وأن السلاح النووى ليس بذاته قوة سياسية رادعة أو حارسة، وأنه قد يتحول إلى عبء على حامله، وذلك واضح في الدول التي انشقت على الاتحاد السوفيتي وهي حائزة لهذا السلاح النووى، ولم تظهر لها أية قوة سياسية تتناسب مع أهمية هذا السلاح، (مثل بعض الجمهوريات الحديثة في وسط أوروا ووسط آسيا).

وفى مقابل هذا الوضع الباكستانى، نلحظ أن الموقف الأفغانى قد تناسب تناسبًا عكسيًا أيضًا مع ما يعتبر تقدمًا ماديًا وقوة عسكرية وصلابة دولة حديثة، وأن مقاومة شعب فيتنام للاحتلال الأمريكي في أواخر الستينيات كان مثلاً على ذلك وسابقة له، ثم هذه العبارة التي وردت على لسان الملك فيصل ملك السعودية بعد حرب عام ١٩٧٣ أنه وبلاده مستعدان أن يعودا إلى «التمر» إذا لم يعخلص القدم من أيدى الصهاينة وتعود لأيدى العرب، وقد اعتبرت الدوائر الصهيونية والأمريكية أن في هذه العبارة تهديدًا لا يطاق، وما لبث الملك فيصل أن اغتيل، وهذه الحكمة التي وردت على لسان كارل ماركس عندما أراد أن يحرض الطبقة العاملة ضد ذوى السطوة والسلطان والمال والجاه والسلاح فقال للعمال: إنهم ليس لديهم ما يفقدونه إلا القيود. هذه الحكمة هي أكثر ما ينطبق ويفسر ما نشير إليه الآن.

## ثانيك:

وملاحظة أخرى تتراءى من أن البلدين اللذين عرفنا لهما مقاومة شعبية فاعلة ومتجة وناجحة في ربع القرن الأخير، كانا هما أفغانستان ضد الاحتلال السوفيتي، ولبنان ضد الاحتلال الصهيوني، وإن كلا من هاتين الدولتين كانت الدولة المركزية فيها ضعيفة منظوراً إليها في علاقتها بالجماعات الشعبية في بلدها، والوجود القبلي والعشيرى في أفغانستان يمثل وحدات انتماء حية وذات فاعلية تقرم صنوا للدولة أو ما يقارب ذلك، أو بعبارة أخرى يستحيل على الدولة أن تتجاهل ما عليه هذا الوجود من توازنات، والطبيعة الجغرافية الجبلية تؤكد بقاء هذا التميز القبلي وتصعب مهمة الدولة المركزية في سعيها لاحتكار السلطة وفرض هيمتها الوجودة على أفراد المواطنين.

ومن جهة أخرى فإن الوجود الطائفي في لبنان يمثل أيضًا وحدات انتماء حية وذات فاعلية تقوم صنوا للدولة اللبنانية، بما لا تستطيع الدولة المركزية أن تذبيه أو أن تقلل من حجمه وأثره، وبما لا يمكنها من فرض سلطانها الوحيد على أفراد المواطنين لديها بغير مراعاة هذا التكوين الطائفي.

القبلية والعشائرية في أفغانستان والطائفية في لبنان، مثّل كل من ذلك في بلده مراكز ثقل شعبي سياسي لصالح ما صرنا نسميه حديثًا في لغة السياسة الجارية وحدات المجتمع المدنى، وهي في الحالتين المذكورتين إن كانتا أشكالاً تقليدية من تكوينات المجتمع المدنى، فقد يجد من ظروف الحال في حالات أخرى أن تكون هذه الوحدات والتكوينات من التشكيلات الحديثة مثل نقابات العمال أو النقابات المهائدة، على نحو ما وجدنا في المقاومة الشعبية في فرنسا ضد الاحتلال النازى في الحرب العالمية الثانية، وعلى نحو ما نجد من دور مهم للنقابات العمالية في إنجلترا من قبل ومن بعد.

كما أن ظاهرة التناسب العكسى بين سلطة الدولة المركزية وبين المقاومة الشعبية ضد الاحتمال الأجنبي، والتناسب الطردى بين قوة وحدات الانتماء الأهلية وللحلية مع هذه المقاومة، هذه الظاهرة نلحظها بوضوح قبل ربع القرن الأخير في حركة التحرير الجزائرية في الخمسينيات وبداية الستينيات وحركة تحرير فيتنام في الستينيات، وقبل ذلك في الصين في حرب تحريرها الطويلة من العشوبنيات حتى عام ١٩٤٩. وكان من أسباب ضعف الدولة المركزية هناك هذا الاتساع الهائل للصين الذي كان يصعب جداً إخضاعه لسيطرة مركزية وحيدة شديدة في الظروف التاريخية والحضارية السائدة وقتها.

أساس هذه الظاهرة في تناسبها العكسى، حسبما يبدو لى، أن الدولة في البلدان المحتلة أو المستعمرة، يستحيل أن تملك من القوة العسكرية النظامية ما يمكنها من خوض حرب منتصرة ضد الجيش النظامي للدولة الغازية، الدولة الاستعمارية المحتلة هي بالتعريف وباللزوم تملك من التفوق العسكرى والخبرات القتالية اننظامية ومن التفوق العلمي والتقنى ومن القوة الاقتصادية، تملك من كل ذلك مالا يتناسب المبتة في قوته مع ما يملكه مجتمع مستعمر محتل، وإن أية حرب نظامية بين هذين الطرفين هي حرب معروفة مسبقاً نتيجتها، لذلك لا نجد حرب تحرير قط خاضها الطرفين هي عرب معروفة مسبقاً نتيجتها، لذلك لا نجد حرب تحرير قط خاضها حرب مصر في عام ٩٧٣ ، وحرب تركيا ضد احتلال الحلفاء لأراضيها بعد حرب مصر في عام ٩٧٣ ، وحرب التحرير أنها حروب عصابات أو عمليات الحرب العالمية الأولى، إنما أساس حروب التحرير أنها حروب عصابات أو عمليات اختيال ونسف أو مقاومة سلبية بحيلة أخرى، عما لا يتلاءم معه إلا نشاط الجماعات الأهلة.

وليست المشكلة قط في افتقاد التوازن أو التماثل أو التقارب في قوة كل من الجيشين النظاميين للدولة المعتدية والدولة المحتلة، ولكن المشكلة في أن الدولة المعتدى عليها، وبحسبانها دولة مركزية تنشد الهيمنة على مجتمعها وعلى مواطنيها بغير شريك لها في هذه الهيمنة، هذه الدولة ترفض أن تقوم بين مواطنيها قوة سياسية منفلة عنها أو متميزة وتملك أدوات للقتال، حتى وإن كانت هذه القوة موجهة إلى قتال المعتدين فقط، وحتى إن كانت لم تنشأ ولم تقم إلا لهذا السبب وحده من مجاهدة الاحتلال الأجنبي، ونحن لم نجد قط دولة قبلت أن يقوم بين أظهرها تنظيم يحمل سلاحًا ويكون منفكًا عن سيطرتها القابضة، لذلك لم تظهر هذه الظاهرة كما سبق البيان إلا في المجتمعات ذات الدول المركزية الضعيفة، منظوراً إلى هذا الضعف في تناسبه مع قوى للجتمع المدني، أي في المجتمعات التي

لم تستطع حكوماتها المركزية أن تقضى على وجود تنظيم مسلح مجاهد بها يحارب الاحتمالان، إما بسبب القوة النسبية الاحتمالان، إما بسبب القوة النسبية لشكيلات المجتمع المدتى التى أعدت هذه التنظيمات أو ساندتها. ومن هنا نلحظ مشكلة الدولة المركزية القابضة في بلادنا إزاء ما قد يصادفها من احتمال لبعض أراضيها من قوة احتلال عسكرى.

ومع القوة النسبية لوحدات المجتمع المدنى التى ترعى واجبات الجهاد والتحرير لأراضى الوطن، يرد دور الإسلام في هذا الشأن، والإسلام هنا ليس مجرد عقيدة تحض على البذل والتضحية والفداء وتحمس الناس للدفاع عن الديار والأوطان والعقائد، ولكن الإسلام أيضًا له دور اجتماعى مهم، من حيث إنه عقيدة منتشرة ذات استقرار وذيوع وتقبل بين الناس ورضاء بحاكميتها بينهم، فهم يتناهضون به ويتحاكمون بمرجعيته بغير إملاء عليهم من خارجهم.

وهذه الصفة تمكن من قيام عنصر التنسيق والتوحيد بين الانتماءات الفرعية التي تقوم عليها وحدات المجتمع المدنى، ذلك أن هذه الانتماءات الفرعية إن كانت قعّالة في جمع كل من يندرجون في هذا الانتماء من أفراد وجماعات أصغر، إلا أنها لا تستطيع وحدها أن تقوم بالتنسيق بينها وبين الوحدات الأخرى المثيلة لها، والتي يجمعها بها الانتماء العام المشترك للجماعة الوطنية التي تقوم الدول المركزية على حمايتها وحراستها والتنسيق بين وحداتها، ومع ضعف الدولة يخشى أن يضعف العنصر الجامع للجماعات الفرعية في إطار الجماعة الاشمل.

ومع وجود مهام الجهاد لدى الجماعات الفرعية والضعف النسبى المتزايد للدولة يخشى أن يزداد ضعف العنصر الجامع لهذه الجماعات مع بعضها وأن ينفرط عقدها، كما حدث فى أفغانستان ذاتها بعد انتصارها على الاحتلال السوفيتى وطرده، إلا أن الإسلام يمكن بما يؤديه من وظائف تجميع للجماعة يمكن أن يؤدى إلى المساهمة الكبيرة فى رأب ما يتصلع من علاقات التجمع والتماسك، كما صنعت طالبان منذ انتصارها فى عام ١٩٩٦.

#### 

عندنا عدد من المشاكل الفكرية والثقافية شبه المؤمنة ، ذلك لأننا لم نهتم بحلها الحلول الشاملة ، ونكتفى كثيراً إزاءها بالحلول السياسية السريعة أو بالتغطية الإعلامية الكثيفة ، فتخبو ونحن نظن أنها زالت ، ثم تحدث الواقعة التاريخية بكل وضوحها وتضاريسها وينقسم الناس حولها كما كانوا في السابق "وكأننا لم نبت ليلة معًا» كما يقول الشاعر القديم ، والأمر في الواقع يحتاج إلى حلول فكرية وثقافية عميقة ، وأن نعمل على إذاعتها والتثيف الفكرى بها بجلاء .

فمثلاً في أزمة الخليج في عامى ١٩٩٠، ١٩٩١ ، حدث الغزو العراقي للكويت وحدث الاحتلال الأمريكي للأرض العربية ، فوجدنا أنفسنا ننقسم على أنفسنا بذات الطريقة وبذات الطريقة وبذات التصنيف وبذات الأسباب التي انقسمنا فيها على أنفسنا في مطلع القرن العشرين وفي العقود الأولى منه ، أيهما نقاوم ونجعل له الأولوية في المعاجة : هل هو في إصلاح أمراض الناخل أم مقاومة أخطار الخارج؟ وأيهما السبب وأيهما النتيجة ، وهن الداخل أم طعم الخارج؟ وبأيهما نبداً؟

لقد وجدنا الهدفين في مصر وجعلناهما عملية سياسية واحدة في ثورة ١٩١٩، ولكن الحل الذي كتا أدركناه في هذه الشورة التي جمعت بين مطلب الاستقلال ومطلب الديمقتراطية، ما لبثنا أن تعرنا به عندما لم يحل أي من الهدفين حله الحاسم، وجاء من تيارات الشلاثينيات وما بعدها من يطرح خيار الأولوية من جديد، ويركز على أي من الهدفين قبل الآخر، أو دون الآخر. وهكذا لم يحسم أمر المزج بين المسألتين في نسق فكرى واحد، أو بعبارة أدق فإن هذا النسق الواحد لم يشع في البيئة الثقافية ليشكل أحد أركان التيار الرئيسي الأساسي في الفكر السياسي السائد.

لذلك لاحظنا أنه ما أن ظهرت أزمة الخليج في عامى 199، 199، حتى انقسم الناس-أو القسم الغالب من الرأى العام السياسي الفعال انقسم إلى فريقين كادا أن يكونا متواجهين، قسم يركز على الأوضاع الداخلية وما فيها من استبداد ويستخلص من ذلك إدانة العراق ويغض الطرف عن الوجود الأمريكي العسكرى باعتباره مجرد أثر ورد فعل، ويغلو البعض فيرى الوجود الأجنبي عنصر دفاع مبرو

الوجود عن استقلال بلد عربي. وقسم يركز على الاحتلال الأمريكي بحسبان أن المشاكل العربية لا بد أن تحل في الإطار العربي وحده، ويغلو البعض فيتخذ موقف الدفاع عما صنعت العراق في الكويت، وليس المهم هو ما غالى به البعض من الفريقين، ولكن المهم هو أن هذا الجدل الفكرى والسياسي الذي اتخذ طابع الصراع جاء ترداداً لذات ما قام من جدل وصراع في بداية القرن العشرين حول إصلاح الأمة من الداخل على طريقة حزب الأمة في مصر أم بجلاء الاحتلال الأجنبي على طريقة الحزب الوطني.

والأهم من ذلك أن غالب الأحزاب في بلدنا وغالب الجماعات السياسية قد صادفه هذا الانقسام من داخله ، سواء من التيار الإسلامي أو التيار القومي أو التيار الليبرالي أو التيار البساري ، في كل من هذه التيارات ، وجدنا من يركز على الخطر الحاربي على طريقة الحزب الوطني القديم أيام مصطفى كامل ومحمد فريد ، ووجدنا من يركز على الاستبداد الداخلي باعتباره أصل المشاكل على طريقة حزب الأمة القديم أيام أحمد لطفى السيد ومن شايعه ، وهذا ما يظهر نوعاً من الوهن الذي يعمس قوة التماسك والاتساق الفكرى والثقافي في نظرنا لقضية أساسية عايشناها منذ بداية القرن العشرين ، ويعكس قدراً من الاضطراب في موقفنا من القضانا ،

والحقيقة أنه في الحادث الأفغاني الأخير، لم يشر شيء شبيه في هذه المسألة، والكثيرون من الإسلاميين لا يطيقون نظام حكم اطالبان، في أفغانستان، ناهيك عن غير الإسلاميين، ومع ذلك فلم يظهر صوت يؤبه بقوته أو فاعليته يؤيد الأمريكيين في ضربهم الأفغان وغزو أراضيهم، ومن الناحية الشعبية بين العرب والمسلمين، يكاد يقوم نوع من التوافق الجماعي -إن لم نقل الإجماع - على إدانة الحرب الأمريكية ضد الأفغان مع كراهة هذا الصنيع القمعي المتجبر من الساسة الأمريكيين، ومن ناحية الحكومات فإنه فيما عدا تركيا وباكستان، لا نكاد نجد حكومة عربية أو إسلامية أيدت الصنيع الأمريكي ولا وافقت أمريكا إلا بسبب الخضوع والانصباع، خضوع الضعيف وانصياع الخائف. وبالنسبة للإرهاب، فإن هذا لتهمة التي لم تثبت على أحد بعد في الحدث الأفغاني، كاد يكون هناك ذات القدر من التوافق الجمعي الشعبي على أن العنف يعتبر مسلكاً سياسيًا مشروعًا إذا القدر من التوافق الجمعي الشعبي على أن العنف يعتبر مسلكاً سياسيًا مشروعًا إذا

كان يجرى دفاعاً عن الأوطان أو مقاومة لغزو أو تحريرا للبلاد والشعوب. . وحتى الحكومات لا تكاد تشذعن ذلك، أو لا تستطيع أن تجهر بإنكار هذا الأمر .

## رابعساء

ما يثير عدداً من القضايا السياسية التي لم تذلل على نحو كامل ولم تحسم بعد، هو موضوع الجماعة السياسية ومدى التعارض أو التقابل أو التداخل في مسائل الانتساء الشعبي والوطني للجماعات وللدول. ولا أريد هنا أن أطيل الحديث، ولكنني أشير في عجالة إلى مفهوم الأمة وأثر هذا الفهوم وما طرأ عليه من تغيير في العصر الحديث الذي نحياه في القرنين الأخيرين.

ونحن نقصد بد الأمة الجماعة أى المجموع من البشر الذى يتحدد فى الإدراك الإنساني على وقق تصنيف معين، ويقوم هذا التصنيف على وصف يلحق بهذا المجموع ويصدق عليه ويميزه عن غيره من الجماعات الأخرى، والأمة بهذا النحو تكوين أو تشكيل ثقافى، لأنه يقوم على أساس من «الإدراك البشرى» لمعيار تصنيف معين ومن «الشعور بالانتماء» الذى ينبنى على وجوه تجانس «يراها» الذاس غلابة وحاكمة لغيرها.

فالتصنيف وحده لا يكفى، لأن ثمة من التصنيفات ما لا يعول عليه في مجال الإدراك بالأهمية والشعور بالانتماء، مثل لون الشعر مثلاً أو طول القامة أو الحجم أو السلوك، ثم هو تصنيف يولَّد وجه تجانس غلابا في الإدراك ويسوِّغ وجه شعور بالانتماء، انتماء الفرد للجماعة أو انتماء الجماعة الصغرى للجماعة الأكبر، والانتماء فيه من معنى الاتحاد والامتزاج وفيه من معنى «الفناء» في الجمع المنتمى إليه، «الفناء» الذي يعنى من أحد وجوهه التحقق الذاتي في المجموع المنتمى إليه.

ونحن نعرف أن وجوه الانتماء متنوعة ومتعددة، وأنها متداخلة ، بعضها إقليمي وبعضها نَسَبّى وعرقى، وبعضها يتعلق بالمهنة والحرفة، وبعضها يتعلق بالمعتقد أو المذهب، وبعضها يتعلق باللغة أو اللهجة. ولكنها كلها موجودة ويمكن أن تتداخل العلاقات بشأنها.. وهي وجوه الانتماء الحاكمة التي يقوم عليها ما نسميه الجماعة السياسية، أي الجماعة التي تقوم على أساسها الدولة في ظرف تاريخي محدد. . أريد أن أقول إنه في العصر الحديث فإننا نحن العرب والمسلمين ارتبك لدينا مفهوم الأمة يفعل عدة عوامل منها:

العامل الأول: إننا خرجنا من مفهوم الأمة المعتمد على وحدة الدين الإسلام دين إلى مفهوم الأمة بوصفها الجماعة القومية المستندة إلى اللغة الواحدة. والإسلام دين ودولة وهو منشئ الجماعة سياسية بما يستفاد من أحكامه وتاريخه الاجتماعي، واللغة تصنيف يرتبط بالامتزاج التاريخي أيضًا وتقوم على أساسه دول الغرب في العصر الحديث. وقد ارتبك لدينا الإدراك الجمعي بين هذين التصنيفين ولم نجر توفيقًا عميمًا بينهما أو تنسيقا منهجيا.

العامل الشانى: إن حكوماتنا لم تنشأ دولها وفقاً لأى من هذين التصنيفين فى الغالب الأعم، فلا الحكومات قامت على أساس وحدة الجماعة الدينية لتحقق بها الغالب الأعم، فلا الحكومات قامت على أساس وحدة سياسية وتحرسها (بل إنها زالت بإلغاء الخلافة الإسلامية فى عام ١٩٢٤) ولا قامت هذه الحكومات على أساس البديل الفكرى والثقافي الآخر وهو اللغة والقومية، والأتراك بقوميتهم التركية انسلخوا عن الجماعة الإسلامية، ولكنهم لم يقيموا دولة موحدة على أساس الوحدة الطورانية التى كانوا ينشدونها والتى تمتد إلى أواسط آسيا، والعرب لم يستطيعوا بدعوتهم القومية العربية توحيد انشين وعشرين دولة تقاسمت عروبتها.

العامل الثالث: إن حدود الدول القائمة لم تقم على أساس أى من التصنيفات الجماعية الحاكمة، ولكنها قامت على أساس توازن القوى السياسية بين الدول الغربية الكبرى المستعمرة، كما حدث بالنسبة لاقتسام بلاد الشام بين الإنجليز والفرنسيين في اتفاقية سايكس-بيكو أثناء الحرب العالمية الأولى، أو على أساس توازن القوى السياسية بين حركات التحرر الوطني وجبروت الدول الغربية المستعمرة كما حدث بالنسبة لمصر والسودان مثلاً، ولكن هذه الحكومات من بعد صارت ذات وجود ومصالح تدافع بها عن حدودها وترسخ مفاهيم استقلال جماعها السياسية عن غيرها. وهذا عما ساهم في إرباك علاقات الانتماء الجماعي ومشاعره.

المهم من ذلك كله أننا مع إدراكنا الجماعي لما يجمع بيننا نحن الشعوب الإسلامية ذات العقيدة الواحدة والحضارة الشاملة والتاريخ الواحد أو المتماثل والتشكل النفسى المتشابه، ومع إدراكنا أن ثمة مشتركاً عاماً يجمع بيننا، ومع ما يؤكد هذا المشترك العام من وحدة ما نعانيه من قمع عالمي واستبداد بنا من الدول الكبرى ومن كراهية تجمعنا ضد الاستعمار الغربي وسياساته، وما نشعر به من وحدة المصير، إلا أن هذا المشترك العام لا يتحدد به في وضوح ما هي بالضبط الواجبات الفردية والجماعية التي يمليها علينا، وما هو بالضبط ما يتعين أن نتحاكم به بين بعضنا البعض من وجوه النشاط وواجبات النهوض للدفاع والمقاومة.

ومن ناحية ثانية ، فإن قيام الحكومات لدينا لا على أساس تصنيف جامع ومانع للجماعات السياسية ، قد أربك لديها إمكانية التقدير بين ما يعتبر من ضرورات «الأمن القومي» الذي يعني حماية الجماعة السياسية وحراستها والذود عنها ، وهذا هو رأس واجبات الدولة بالنسبة للجماعة السياسية التي تقوم عليها والمصدر الأساسي لشرعيتها ، أقول ارتبك لديها التقدير بين ضرورات الأمن القومي هذه ، ويين موجبات «أمن الدولة» ، أي أمن النظام السياسي القائم على رأس هذه الجماعة والحافظ له ولتشكيلاته المؤسسية والمجتمعية ، وصار «أمن الدولة» هو الذي يسيطر ويحكم موجبات «الأمن القومي» ، وهذا الخلل والإرباك أصاب سياسات الدول في غالب بلادنا العربية والإسلامية ، وهي لا تجددائما في الأمن القومي للجماعة السياسية التي تحكمها ، لا تجددائماً في ذلك ما يهدد أمن الدولة ، أو ما يزعزع استقرارها .

ولعل المؤتمرات التي عُقدت للحكومات العربية بشأن الانتفاضة الفلسطينية، أو المؤتمرات التي عُقدت بعد ذلك للحكومات الإسلامية بشأن غزو أفغانستان، هي أمثلة تشهد بهذا الأمر، إذ انعكس في قرارات هذه المؤتمرات الحكومية أن غالب هذه الحكومات تستشعر الحرج في علاقتها بالولايات المتحدة بأكثر كثيراً من شعورها بالقلق على الأمن القومي لبلادها ولجماعتها السياسية في المدى الطويل. وتتعقد المسألة ويزيد الارتباك عندما تقوم الحركات السياسية الشعبية في كل بلد لتنبه إلى المناطر الآتية من الخارج وتتنادى للذود عن الحياض والدفاع عن الحوزة، فترى

الحكومات في ذلك ما يهدد استقرارها الداخلي وتحتشد ضده، وترى فيه خطرا عليها يماثل أو يجاوز الخطر الأجنبي الواقد على الجماعة كلها وعلى الدولة مما وراء الحدود.

ولعل موقف حكومة باكستان بعد أحداث ١١ سبتمبر هو أوضح مثل على ذلك، إذ دفعها قلقها على استقرار حكومتها الداخلي إلى التضحية بموجبات أمنها القومي، وصار قلقها من شعبها على نفسها أشد من شعورها بالخطر الداهم على أمنها القومي من أن تنشأ في أفغانستان دولة خصم لها فتتحصر باكستان بين عداء الهذد لها وعداء الأفغان. وهكذا يستعاض عن الذي هو خير بالذي هو أدنى، وعن النفط العام بالنفع الخاص، وعن الآجل الباقي بالعاجل المنقطع، وتصير الحكومة محمية وليست حامية للجماعة.

#### خامســُــــا

على أنه من جهة أخرى، فإن الأوضاع العالمية التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، قد أسفرت عن ظرف موات للدول الإسلامية وشعوبها يمكنها من تحقيق قدر من التقارب والتنسيق في السياسًات، قدر لم يكن متاحًا من قبل على مدى نصف القرن الأخير.

إن الناظر في شأن بلاد المسلمين، يرى أن المخاطر التي تتعرض لها هذه البلاد من الخارج، وأن أحداث الغزو والاحتلال وما يتهدد استقلالها، كل ذلك كان يتنوع بالنسبة لكل منها حسب الموقع الجغرافي وحسب الأحداث التاريخية التي جرت منذ أواخر القرن الثامن عشر. والبلاد العربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا كانت وبقيت تكافح ضد الأطماع الآتية من دول أوروبا الغربية، سواء من انجلترا أو فرنسا أو إيطاليا، ثم قام العرب جميعًا بعد ذلك يكافعون الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، وهو الاستعمار المؤيد من الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهية الخرب العالمية الثانية. ثم دعا التحالف الغربي إلى إعادة صياغة علاقات

التبعية والإلحاق التي تربط البلاد العربية به، وذلك بإبرام معاهدات الدفاع المشترك وبإقامة الأحلاف العسكرية منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، وكافحت حركات التحرر الوطني وحكومات التحرر الوطني هذا المسعى بما أقام خصومة حادة بين الطرف الغربي وبين الطرف العربي.

وفى مقابل ذلك، فإن خبرة الجغرافيا السياسية وتجارب التاريخ منذ القرن الثامن عشر حمل الشعوب التركية والفارسية ووسط آسيا على إدراك أن المخاطر المحدقة بهم ترد فيما ترد، أو ترد أكثر ما ترد من الشمال الروسى، سواء في عهد القياصرة قبل عام ١٩١٧، أو في عهد البلاشفة الشيوعيين بعد عام ١٩١٧. لقد توسعت روسيا القيصرية في أراضي شعوبهم وضمت إليها أكثر ما ضمت، وعملت على إذابتهم من النواحى العقيدية والحضارية والسياسية وغيرها، ثم قمع الجيش الأحمر حركات تحررهم التي شبت بعد ثورة ١٩٩٧ في روسيا.

ومن هنا جرى التخالف والتباين في النظر لقضايا الأمن الجماعي وفي تقدير أولويات المخاطر وإمكانات التحالف، جرى التخالف في ذلك بين من هم في موقف الشعوب المعربية ومن هم في موقف الشعوب وسط آسيا. وكان هذا من أسباب عدم إمكان حدوث التقارب بين شعوب المسلمين على المدى الذي استطالت إليه فترة الحرب الباردة. وقد كان الغزو السوفيتي لبلاد الأفغان في عام ١٩٧٩ هو ما يؤكد على حقيقة المخاطر الآتية من الشمال الروسي على هذه المنطقة، كما كان الدعم الكامل للو لايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل هو ما يؤكد أيضاً على حقيقة المخاطر الاتبة من الشمال الروسي على هذه المنطقة، عما كان المخاطر الآتية من الغرب على المنطقة العربية من بلاد المسلمين.

والخلاصة أنه على مدى الخمسين سنة المنقضية، كانت البلاد التركية الفارسية وشعوب وسط آسيا يستقوون ضد الخطر الروسى الشمالي بالحلف مع الأمريكيين، وكانت البلاد العربية تستقوى ضد الخطر الأمريكي الصهيوني بالحلف مع الروس، ولست أقول إن كان هذا هو العامل الوحيد في هذا التوجه، السياسي لكل من المنطقتين، ولكنني أثير عنصرا أراه مهماً في هذا التوجه، وعلى الجملة فإن هذا التحالف في السياسات هو ما به قوى التدابر داخل الدائرة الإسلامية من الشعوب.

ونحن نذكر مثلاً أن ثورة ٣٣ يوليو عام ١٩٥٧ في مصر رسمت في كتاب الفلسفة اللورة الإسلامية والدائرة العربية الفلسفة اللورة الأسلامية والدائرة العربية والدائرة الأسلامية والدائرة العربية والدائرة الأفريقية ، بحسبان ما تنتمي إليه مصر من دوائر متداخلة يمكن أن ترسم من خلالها توجهاتها السياسية الدولية . وقد تفاعلت كل من الدائرتين العربية والأفريقية ، ولم يحدث التفاعل في الدائرة الإسلامية ، وأظن أن سبب ذلك كان يرجع إلى هذا التدابر والتخالف الذي قسم بلاد المسلمين أقسامًا بالنسبة لموجبات الأمن الجماعي لكل من هذه البلاد ، بالفبط كماحدث في نهايات القرن التاسع عشر من تدابر داخل الدائرة العربية بسبب خضوع أرض الشام للاستبداد العثماني واستقواء الثوريين هناك بصر الخاضعة للاستعمار البريطاني، وخضوع الثوريين في مصر للاحتلال البريطاني ومحاولتهم الاستقواء بالنفوذ العثماني ، الأمر الذي أبعد احتمالات التقارب عقودًا تالية من السنين .

المهم أن انتهاء مرحلة الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي وبالتفرد الذي طلعت به الولايات المتحدة عازمة السيطرة المنفردة على العالم بمعاونة شركائها الأصغر من دول غرب أوروبا، هذا الأمر قد أنهى السبب الرئيسي للتناقض الذي كان طرأ بين دول المسلمين ومصالح شعوبهم، بعد أن صارت الولايات المتحدة هي وحدها المرجع للخطر الداهم المتحقق في فلسطين، وهي ذاتها المرجع والفاعل للخطر الداهم المتحقق في أفغانستان.

إن مصر تقاربت مع الهند على مدى مشارف الخمسين سنة بسبب العدو الإنجليزى المشترك الذى كانت تواجهه كل من حركتى التحرير المصرية والهندية ، رغم التنوع الحضارى والعقيدى والتاريخى الكبير بين مصر والهند، فما بالنا الآن بالأثر التوحيدى لوجود عدو واحد مشترك ، فضلاً عن هذا التوافق العقيدى والحضارى والتاريخى بين كل هذه الشعوب فى بلاد المسلمين الآسيوية والأفريقية . ويؤكد ذلك أيضاً أننا نلحظ فى الحدث الأفخانى الذى يجرى هذه الأيام ، نلحظ قدراً من التقارب الأمريكى الروسى والتنسيق بين سياستيهما عما يسهم في توحيد للخاطر التي يواجهها المسلمون .

#### سادستاه

على أن المشكل الحادث في هذه المرحلة التاريخية، هو هذا التنوع الهائل في الظروف والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية مع تنوع السياق التاريخي والتجارب البشرية بين الشعوب الإسلامية في العالم، وأثر هذا التنوع وتبعاته.

نحن على المستوى العربي أو الإسلامي، لدينا دوائر متعددة، فشمة الدائرة العربية، وثمة الدائرة الفارسية، ودوائر الشعوب التركية، وثمة الدائرة الهندية، وثمة الدائرة الفارسية، ودوائر الشعوب التركية، وثمة الدائرة الهندية، وثمة الدائرة الأفريقيا وغربها، وثمة دائرة جنوب شرق آسيا، ثم هناك أقليات المسلمين المنتشرين الآن بضعة ملايين في كل من البلاد الأوروبية الكبرى أو الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت الدوائر العربية والفارسية وبعض التركية تتشابه في الغلبة العددية للمسلمين بالنسبة لمواطني كل دولة، وبالنسبة للتداخل التاريخي والثقافي بين شعوبها، فإن الأمر يختلف فيما عدا هذه الدوائر من حيث النسبة العددية للمسلمين وتاريخ العلاقات بين الطوائف والفرق في كل بلد والأوضاع السياسية والاتصادية وغير ذلك.

لدينا جميعًا القدرة على إدراك هذه الفروق والتنوعات الكثيرة ، من حيث المعرفة بها ومن حيث المعرفة بها ومن حيث إمكان تصور ما يترتب عليها من آثار ، في السياسات المختلفة وفي تبين المصالح الشعبية الواجبة الرعاية ، وفي تبين تنوع وجوه المخاطر التي تواجه كل جماعة في أي ظرف مخصوص . ولكن ما لم نستبنه بعد في إطار الفكر السياسي الآخذ من المرجعية الفقهية الإسلامية ، هو النظر فيما هي أسس تقويم السياسات المبيانية التي تفرضها مصالح الجماعات في البلاد للمختلفة ، وكيف يمكن اكتشاف مدى اتفاق سياسة معينة مع المرجعية الشرعية للإسلام في ظروف تنوع لمصالح الجماعات واختلاف في السياسات قد يصل إلى حد التضارب بين المسلمين .

وقد سبقت الإشارة إلى ما حدث في فترة الحرب الباردة من تنوع للسباسات بين الدول الإسلامية شارف مبلغ التضارب بين من يتقوون بالاتحاد السوفيتي ضد خصمهم الأمريكي الألد، وبين من رأوا الاستعانة بالظهير الأمريكي في مواجهة الأطماع الوشيكة للاتحاد السوفيتي في بلادهم، وفي الأونة الأخيرة في الأحداث الأفغانية التي لاتزال تقع، جد التساؤل عن موقف الجنود المسلمين في الجيش الأمريكي إذا أمروا بالاشتراك في الحرب الأفغانية. ومن قبل ذلك خلال أزمة الخليج في عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ثار التساؤل عن شرعية اشتراك قوات عربية مع الأمريكيين في ضرب الشعب العراقي.

تتباين الاجتهادات طبعًا وتختلف، وقد تصل إلى حد تبادل التهم، ذلك لأننا لم نستقر على توصيف معين للصالح العام من وجهة النظر الإسلامية، توصيف عام يتضمن ثلاثة جوانب، أولها: الأسس العامة الضابطة لما هو الشأن الإسلامي يتضمن ثلاثة جوانب، أولها: الأسس العامة الفسابطة لما هو الشأن الإسلامي هذه الأسس العامة من تنوع بين مصالح البلاد والشعوب والجماعات بداخله. وثالثها: إذا جرى الاختلاف حول تقدير ما هي المصلحة الأعم، أو إذا بلغ الاختلاف حد التضارب فما هي إجراءات ومناهج حسم المشاكل، وكل ذلك ينظر فيه نظرة واقعية إلى أوضاع العالم اليوم، وما يعج به من قوى متصارعة ومن تخالفات ومن قوى متصارعة ومن منظمة ذات قرار مرعى الجانب بالنسبة للدول الإسلامية أو الدول العربية، وليس شقة دولة منا ذات قوة وبأس يستطاع بهما حسم خلاف يثور بين المختلفين.

والحال أن دول الغرب في تاريخها المعاصر وبعد صراعات مضنية بين بعضها البعض، بلغت ذروتها في حربين عالميتين في القرن العشرين، قد استطاعت من بعد أن تبلور تنظيمًا وتوجها ثقافيًا يمكنها من حل مشاكلها بين بعضها البعض بقدر من التقبل المتبادل وسعة انظر في مصالح الطرف الآخر، واستخدام أساليب المفاوضة والمساومة لحل الصراعات والوصول إلى التسويات بين المصالح. ولكننا نحن الآن لم نبذاً طريقنا الفكرى لتهيئة الأوضاع الفكرية والثقافية المناسبة، وأولها الإقرار بأن الاتفاق العام لا ينفى التنوع والاختلاف والتعارض، وأن الأمر هنا من حيث المرجعية الشرعية يدرك في باب فقه المصالح، وبما يفيد من موازنات.

ويدخل في هذا المجال النظر فيما هي الحدود الضابطة في دعم أية دولة لدولة أخرى في إطار توازنات القوى وتوازنات المصالح بين بعضهم البعض، ومدى ما يجوز فيه للمغالى أن يفرض مغالاته على الآخرين، وما يجوز به للمتراخى أن يشد الآخوين إلى تراخيه، وما هو معيار المغالاة والتراخى إذا أردنا قدراً من التقبل العام والاجتماع المغالب لما يتصور أنه المصلحة الأعم، ما هى مشلاً حدود التوافق مع مطالب مسلمى الصين وبأى قدر فى ظروف حرص غالبية الدول العربية والإسلامية على كسب صداقة الصين فى الظرف العالمى الراهن وإزاء توازنات القوى العالمية الجارية. وكذلك الأمر بالنسبة للشيشان مثلاً وعلاقة ذلك بالدولة الروسية ودورها المحتمل فى التأمين النسبى للعراق وسوريا مثلاً.

كل ذلك يحتاج لا إلى توفيق بين المصالح فقط، فهذا قريبة إمكانياته، ولكنه يحتاج إلى جهد أصعب في تقدير نواحيه الفقهية الإسلامية، حتى لا نفاجاً في لحظة ما بانفجار فكرى يحدث فيطغي على غيره، أو نفاجاً بوهن «لا أدرى» يصيبنا بهبوط في الدورة الدموية.

# سابعثاء

كنا في شببابنا غزح بسرديد عبارة خطابية كانت قالتها بطلة من بطلات «التراجيديا» في أحد أفلام الأربعينيات في السينما المصرية، تقول «المجنى عليه صفح والجانى لم يصفح». ونحن الآن بعد خمسين سنة لا أجد عبارة أكثر جدية وتعبيراً من هذه العبارة في وصف حالة الغالب من حكوماتنا وسياساتنا الرسمية العربية والإسلامية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن ما حدث في فلسطين منذ نهاية الحرب العالمة الثانية يمثل جريمة، وهي بتعبير رجال القانون تعتبر جريمة مستمرة، ومن ارتكبها ويرتكبها هو الولايات المتحدة الأمريكية. والأمر كما نعلم جميماً لا يتعلق بفلسطين وشعبها وأرضها فقط، ولكنه يتعلق بكل العرب.

إن الولايات المتحدة التي عايشنا عداءها لنا في فلسطين نصف القرن الماضي، هي من نواجه الآن في بلاد الأفغان، وهي من تقيم القواعد العسكرية حولنا في الخليج العربي، وهي من يحاصر البلاد ويشن سلاح المقاطعة. ونحن نعرف من ممارسات الحكومات الأمريكية خصائص في الفعل السياسي لا يجوز أن تغيب عن الناس. أولهما: إن ما تصنعه إسرائيل في عرب فلسطين، سبقتها فيه السياسة الأمريكية بالنسبة للسكان الأصليين في أمريكا منذ مثات السنين، وأن أهم الأسس التقليلية التى تقوم عليها السياسات الأمريكية تعتمد على خبرتين تاريخيتين رئيسيتين، الأولى: هي إبادة السكان الأصليين وتفريغ شمال أمريكا من سكانها. والثانية. هي نقل شعب أفريقي من بلاده بالاسترقاق ليسخر في بناء الولايات المتحدة. وإسرائيل فيما تفعل تذكر الولايات المتحدة بشبابها القديم. فلا يمكن أن نتصور أن الدوافع الأخلاقية أو القانونية يمكن أن تحوك سياسة الحكومات الأمريكية هناك، إلا بضغوط شعبية هائلة من الرأى العام هناك لن تتوافر في المستقبل المرتى، ولا يمكن أن نحتكم إلي الولايات المتحدة وهي خصم أساسي في هذه المسألة.

وثانيهما: إن الولايات المتحدة تفرق ما بين الحليف وبين الصنيعة، الحليف له حق ق تراعي، ولكنه ينبخي أن يكون بلداً من أوروبا الغربية، وإلا فلا يجوز التعامل معه إلا بحسبانه صنيعة، أما الصنيعة فيجب أن تتخلص منه فور انتهاء خدمته لها لثلا يطالب بأجره. فإذا كان رسول الله عِن الله علمنا أن نعطى الأجبر أجر، قبل أن بجف عرقه، فإن الولايات المتحدة على العكس تعمل على التخلص من الأجير قبل أن يطلب أجره. وهذا هو درس باكستان في الحدث الأفغاني الذي لا يزال جاريًا ولم تتم فصوله بعد، ورغم كل ما فعلته حكومة باكستان في التخلص من حكم حلفائها «طالبان» لصالح الولايات المتحدة أقامت الولايات المتحدة الحكومة الأفغانية الجديدة التي تمد يدها للهند في هذه الأيام. وبعد كل ما صنعته الضغوط الروسية على جمهوريات وسط آسيا لمساعدة الولايات المتحدة، تنسحب المو لابات المتحدة من اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الصواريخ المضادة وكانت أبر متها مع الاتحاد السوفتي. وهذا ما سبق أن صنعته أيضًا في أفغانستان إذ أدارت ظهر المجن للمقاومة الأفغانية الوطنية المحارية والمجاهدة بعد انسحاب الروس من أفغانستان في عام ١٩٨٩ ، ويدأت من يومها تتعقب هؤلاء المجاهدين وتثير عليهم حكوماتهم للتخلص منهم، وكان الحدث الأفغاني الأخير هو حلقة من سلسلة حلقات هذا التخلص. أفلا تتعظ وتعتبر الحكومات والقوى السياسية في بلادنا بهذه الدروس في رسمهم لعلاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية؟!

أما من حيث قوة الولايات المتحدة، فلعلنا نذكر قولاً لسعد زغلول في عام اعرب من حيث قوة الولايات المتطمى (المتدلين والواقعين؟ قالوا له إن بريطانيا العظمى قوية جدًا، وقد خرجت لتوها منتصرة من حرب عالمية ضروس. فنقل على الفور مجال المناقشة معهم إلى مجال آخر وقال عن بريطانيا «إنهم لصوص وإنهم يسرقون الأوطان»، نقل المسألة بسرعة ووضوح من مجال البحث في القوة المادية المتاحة في خطة تاريخية معينة، نقلها إلى مسألة البحث عن مصير الشعوب والأوطان ووجوب التمسك بالحقوق، وبهذا العزم والإصرار والوضوح في رؤية المسائل، وبعد زمن لبسروقة المسائل،

العنف: من نيويورك إلى كاپول ضوابط العنف السياسي وآثار الحدث التاريخية

# أولاء

لم يكن لمصر، ولا لأى من البلاد العربية علاقة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، في منتصف الأربعينيات من القرن العسرين. لقد عرفنا بعثات التبشير المسيحى الأمريكية منذ الخمسينيات من القرن التاسع عشر، عرفنا نشاطهم بين المسيحين المصريين في القاهرة والإسكندرية وأسيوط، وعرفنا نشاطهم بين المسيحين في بيروت في ذات الوقت. وعرفنا إنشاءهم الجامعة الأمريكية في بيروت في الستينيات من القرن التاسع عشر، وإنشاءهم الجامعة الأمريكية في الياهرة في نهايات القرن ذاته، وقد بدأت كل من الجامعين بنشاط يدخل في مجال التبشير.

وكان الاحتكاك القليل الذى لا مستنا فيه السياسة الأمريكية الرسمية فيما قبل الحرب العالمية الثانية ، غير مثير للحماس في الطموح لإقامة علاقات طيبة مع القائمين بهذه السياسة . إذ زار مصر في عام ١٩٩٠ رئيس أسبق للولايات المتحدة الأمريكية هو تيودور روزقلت (الأب) ، وعرفت له في مصر ثم في بريطانيا تصريحات تؤيد الاحتلال البريطاني لمصر وتنتقد ما رآه من تساهل بريطاني مع المصريين . ثم كانت مبادئ تقرير المصير التي أعلنها الرئيس الأمريكي ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى، عما أثار الأمل لدينا ولدى كل شعوب البلاد المحتلة في أن نعرف بعد الحرب نظاما دوليا يقوم على مبادئ الاستقلال والأخلاق، ولكن فوجئ المصريون في ثورتهم عام ١٩٩٩ أن ويلسون نفسه يصرح بالاعتراف بالحماية البيطانية على مصر ، وأنه يرى حقًا لبريطانيا في إبقاء احتلالها لمصر .

على أن كل ذلك لم يكن عميق الجذور في النفوس عندما شارفت الحرب العالمية الشائية على الانتهاء ـ ونحن نذكر أن الجيل الذي تفتح إدراكه السياسي في

<sup>(\*)</sup> قارعة سبتمبر. مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢.

الأربعينيات من القرن العشرين، من طلبة المدارس والجامعات، كان يطالع بشغف كتابا ظهر وقتها بعنوان: «أمريكا الضاحكة» كتبه صحفي شاب متميز، قفز سريعا إلى صفوف الصدارة في الصحافة المصرية وهو «مصطفي أمين»، وكان تلقي بعض مدراساته الصحافية في الولايات. وعاد من هناك وأنشأ مع شقيقه التوأم على أمين مدرسة جديدة في الصحافة المصرية، وكان من بين ما يروج له الدعوة لنمط الحياة الأمريكية. ثم جاءت بعد ذلك السينما الأمريكية، لتعرض هذا الأسلوب الجديد من أغاط الحياة، وساهم كل ذلك في إضفاء طابع وردى جميل لهذا المجتمع الذي تأتينا صورته عبر المحيطات، مجتمع الرغد والرفاهية والحياة الناعمة المصلية والباسمة. ولم تكن ثمة تجارب استعمار قليم تؤثر سلبا على هذا النموذج المضيء، وكانت الخصومة التاريخية لمصر والسودان والعراق والأردن وفلسطين هي مع وحانت الخصومة التاريخية لمصر والسودان والعراق والأردن وفلسطين هي مع الاحتلال البريطاني، كما كانت الخصومة التاريخية للمغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان هي مع الاحتلال الفرنسي، وخصومة لببيا مع إيطاليا، والولايات المتحدة كانت بعيدة عن هؤلاء جميعا وقتها.

ولكن لم تمض شهور على نهاية الحرب حتى وجدنا الولايات المتحدة هى الدولة التى آلت على نفسها أن تتبنى الدعم الكامل للمشروع الصهيونى فى فلسطين. وهى الدولة التى دعمت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ نهاية الحرب، وخاصة هجرة يهود شرق أوروبا فى سنة ١٩٤٦، وهى التى كفلت الدعم السياسى لهذه الموجات من خلال قوارات المنظمة الدولية الوليدة، الأم المتحدة، وهى التى مولت هذه الهجرات، وهى التى كانت فى مقدمة من أيدوا مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود فى سنة ١٩٤٧، ثم المبادرة بالاعتراف بدولة إسرائيل فى ١٥ من العرب عقب إعلان نشوء الدولة بدقيقين انتين. وذلك كله دون أن يبدو من العرب في فلسطين ولا فيما جاورها وما لم يجاورها من بلاد العرب، أى توجه معاد أو غير ودى للأمريكين.

ويكفى لكى نوضح أثر هذا الموقف، أن نذكر أن مصر التى قامت حركاتها الشعبية على مدى ثلثى القرن السابق ضد الاحتلال البريطاني لمصر والسودان، فإن هذه الحركات الشعبية لم تستفتح تحركاتها الاحتجاجية بعد الحرب العالمية الثانية إلا بحركة إضراب وتظاهر شملت غالب المدن المصرية في ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥، بمناسبة ذكرى وعد بلفور، الوعد الذي أصدرته وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩١٧م بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكانت هذه التحركات الشعبية هي إعلان بأن الشأن الفلسطيني قد صار صنوا لشأن الجلاء من مصر في وعي المصريين وضميرهم.

ومن يومها لم تجد الولايات المتحدة سياسة أكثر ثباتا من هذه السياسة التي تدعم الاستيطان الصهيوني لفلسطين على حساب العرب، وتدعم إخراج العرب من ديارهم وتصفية وجودهم المادي في بلادهم، وتدعم التهديد الإسرائيلي للبلاد العربية المحيطة. ومن هذا يظهر أننا نحن العرب عامة لم نبدأ أي عراك مع الولايات المتحدة، ولا بدأ ذلك أي من أقطارنا.

## ثانيساء

أردت بالمقدمة السابقة أن أرسم ملمحا عاما للموقف الأمريكي بالنسبة للعرب حسبما وعته أجيالنا من أول من تفتح إدراكهم السياسي ووعيهم الجماعي بشئونهم المعامة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الآن. وأن الولايات المتحدة الأمريكية بإصرار عجيب وبوضوح بواح وبصراحة جهيرة تقف مع إسرائيل في كل عدوان تتنده على شعب فلسطين أو على أي من البلاد العربية، في حرب سنة ١٩٦٧، واجتياح إسرائيل للبنان في سنة ١٩٨٧، انتضاضة عرب فلسطين في سنة ١٩٨٧، انتضاضة عرب قلسطين في سنة ١٩٨٧، لا يكاد يشذ من ذلك قليلا إلا العدوان الإسرائيلي على مصر في سنة ١٩٥٦ الذي بدأته إسرائيل باتفاق سرى مع بريطانيا وفرنسا وعاقبتهم جميعا الولايات المتحدة على هذا التخفي بأن لم تهب لنصرتهم وتركتهم نهبا للتهاييد الروسي الذي أعلنه ضدهم وقتها، ولكنها عادت سريعا إلى موقف التأييد الكامل لإسرائيل.

ونحن في هذه الأيام على التحديد، ومنذ انتفاضة الفلسطينين ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، أي منذ سبتمبر سنة ٢٠٠٠م، لا نكاد نرى أو نسمع إلا أحداث الضرب والإبادة وهدم البيوت وقطع الأرزاق والتجويم، تمارسه العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينين، ولا نرى ولا نسمع

إلا التأييد المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية لإسوائيل، وإلا ضغوط الولايات المتحدة على الحكومات العربية؛ لتكف إن إمكانية عربية ورسمية أو أهلية؛ لدعم مقاومة الشعب الفلسطيني، مع ما تقدم الولايات المتحدة من دعم لإسرائيل في الهيئات الدولية.

ثم هذه السياسة الأمريكية التى تضرب العراق فى كل يوم لعشر سنوات بعد معركة انتهت فعلا وزالت. إن الولايات المتحدة التى عانت من ضرب اليابان للأسطول الأمريكي فى بيرل هاربر، كانت بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب العالمية سنة ١٩٤٥م، كانت هى من يدعم الاقتصاد الياباني وعده بالمال والخبرات العالمية لبناء الصرح الياباني الاقتصادي الذى نراه فى أيامنا هذه. فهل كانت «جريمة العابان فى ييرل هاربر؟ وكذلك الأمر بالنسبة لألمانيا الخصم للحارب فى الحرب العالمية، لم تمر السنوات العشر على الأمر بالنسبة لألمانيا الخصم للحارب فى الحرب العالمية، لم تمر السنوات العشر على انتهاء الحرب، إلا وكانت الولايات المتحدة تساهم فى بناء قلعتها الصناعية، فهل كنا احتلال العراق للكويت أكبر إثمًا لدى «المتطهرين» الأمريكيين من إثم هتلر والحكم النازى فى ألمانيا الذى كبد العالم حربًا دامت ست سنوات وسقط فيها اثنان وثلاثون مليونًا من القتلى.

يكن طبعاً أن نقول إن ظروف الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوڤيتي هي ما دعا لهذا المسلك الأمريكي المتسامح والمتغير من العداء إلى التحالف، ولكن لا ننسي هنا أيضاً أن سياسة الرئيس السادات كانت تتلخص في أن تسير مصر والبلاد العربية في طريق الصداقة والتحالف مع الولايات المتحدة، وإن ذلك من شأنه أن تستغني الولايات المتحدة، عن موقف الصديق الإسرائيلي الوحيد لها في المنطقة قتنحاز إلى العرب في قضيتهم عن موقف الصديق الأقل تتخذ موقف الحياد. ولعل مما يدعم هذا التصور الساداتي أن انتحت الحرب الباردة وسقط المعسكر الاشتراكي المواجه لأمريكا، فلم يبق ثمة نحوف من احتمال انحياز أي من دول المنطقة إلى خصم لها. ومع ذلك ورغم كل خوف من احتمال انحياز أي من دول المنطقة إلى خصم لها. ومع ذلك ورغم كل خدوانها على الشعب الفلسطيني، وفي تهديدها لأي من بلاد العرب والمسلمين.

وأنا أوثر هنا أن أتكلم عما نشعر به ونفكر فيه بقعل ما عايشنا من أحداث عامة في ربع القرن الأخير. وأنا هنا لا أناقش السياسات الأمريكية، والساسة الأمريكيون أعرف بشفون دنياهم وبما يفيدهم. إنما أشير فقط إلى أهور، وهى إنهم لا يحسبون حسابًا لرضائنا أو لغضبنا، ولا يهمهم ما قد نصل إليه من الغضب مهما زاد قدره، إنه سواه لديهم أرضينا أو غضبنا، وسواء لديهم بادرناهم بالمودة والصفاء أو لم نفعل وولينا وجوهنا عنهم، بل أكاد أقول إننا كلما أبدينا الرضا وعرضنا المودة والصفاء، كلما زادت درجة استغناء الساسة الأمريكيين عن ذلك وكلما زدنا هواتًا عليمم، وذلك إلا أن يتراكم لدينا قدر من الغضب يهدد المصالح المرعة من الساسة الأمريكيين في المنطقة العربية، فيجرى التفكير في كيفية تفادى الأثر الضار المحتمل لهلذا الغضب أو التخفيف من أثره، وأن ما يهمهم هو «الأثر» الذي يمكن أن يترتب على الغضب ومدى كونه محتويًا على إضرار محتمل.

ونحن أعز على أنفسنا بطبيعة الحال من أن نرضى بوضع مثل هذا الوضع، سيما أن الأمر ليس أمرًا نفسانيًا، إنما هو سياسة هجرات صهيونية واستيطان وطرد للعرب والمسلمين وإزاحة لهم وتهديد لأمن دولنا.

## خالانكساء

إن حادث نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م ونسبته، غير المحققة وغير الثابتة، إلى من اتهمتهم الإدارة الأمريكية يثير مسألة أولية وهي: ما هو موقفنا الفكرى والسياسي من مثل هذا الفعل. ونحن نعرف أن الحرب على الأفغان شنت من جانب الولايات المتحدة تحت مظنة غير ثابتة وغت افتراض غير متحقق ولا محقق، ونعرف أنه بعد ساعات محلودة، قبل إن ثمة عشرات الألوف من خيوط الشحقيق تتبع وأن عشرات الألوف من المحققين ينشطون في البحث، ثم بعد ساعات قليلة قبل إنه فلان هو من يأويه، ساعات قليلة قبل إنه فلان هو من دبر الحادث وإن بلاد الأفغان هي من يأويه، أكتوبر، لا بعد أن ثبت شيء، ولكن بعد أن أحكمت السياسة الأمريكية خطة الغزو والتدمير لأفغانسان، وبعد أن أجرت ضغوطها ومساوماتها مع الدول المجاورة

لضمان التسهيلات الضرورية لها. ثم بعد شهرين من القصف والتدمير والتقتيل في الأفغان، صرح الرئيس الأمريكي وحكومته أنهم وجدوا شريط ڤيديو في بعض المنازل المدمرة اينبت؟ الفعل والفاعل، وهكلا وقع العقاب الغليظ ودمرت بلد وشرد مثات الآلاف من المواطنين وسقطت حكومة، وطورد رجال وجاع شعب وقتل الآلاف، ثم بعد ذلك خرج كبير الساسة الأمريكين على قومه في يريته، وذكر أنهم عثروا في خرائب منازل المدن المدمرة على شريط ڤيديو "ينبت» الجرية ويحدد الفاعل لها. ونحن هنا لا نقاضي ولا نحاكم ولا ننقد، ولكننا فقط نثبت لأنفسنا وأمام غيرنا أننا قادرون على المحافظة على صفاء الفكر وصفاء الوجدان، وأننا باقون على شموخ من يشقون بما يملكون من حق ومن قدرة على الإباء. ومن هذا الموقع نتحدث عن موقفنا من العنف السياسي.

فنحن نعرف أن الصراعات السياسية تتراوح بين الأعمال السلمية والأعمال العنيفة، وتتراوح أيضاً بين الأعمال المشروعة والأعمال غير المشروعة. ونعرف أن العنف في السياسة هو واحد من أساليب الصراع السياسي، وهو مرحلة من مراحل الاشتباك السياسي، وأنه مثل الجراحات التي تجرى في جسم الإنسان. فحيث لا يجدى العمل السلمي أو المعالجات العادية، وحيث تنسد أبواب العلاج السلمي لأزمات متفاقمة، استخلاصًا لحق مفترى عليه أو تحقيقًا لمصلحة حيوية مضيق عليها، هنا ترد وسيلة العنف بحسبانها أسلوبًا لحسم الصراع السياسي، وهي في أحيان كثيرة تتداخل مع الوسائل السلمية كلُّ بقدر.

والعنف السياسي له عدد من الأساليب والمراحل، فمنه مثلاً إحداث الاغتيالات السياسية أو إحداث التدمير لأبنية أو لمواقع، عندما يكون مقصوداً بأى من هذه الأحداث توليد آثار سياسية معينة، مثل التخلص من أشخاص معينين، أو التنبيه إلى أن ثمة من سيعاقب من يقوم بمثل ما كان يقوم به المجنى عليه من دور سياسي، أو ممجرد إشاعة جو الاضطراب وعدم الاستقرار في مواجهة إحدى الحكومات. وقد مورس هذا الأسلوب في كثير من الحركات السياسية. وعرفته حركات سياسية سلمية اتخذت من هذا النوع من العمل العنيف أسلوباً مكملاً لوسائلها «السلمية» «المشروعة» من مظاهرات واضطرابات واعتصامات، وذلك على طول القرنين الماضيين وعلى امتداد بلاد العالم.

وقد جرى ذلك كلما كان ثمة تفاوت بين الحجم النسبى لقوة سياسية معينة أمام قوة أخرى، مع انخلاق الطريق أو ضيقه الشديد فيما هو متاح لهذه القوة من أساليب النشاط السلمى المشروع ومن خلال المؤسسات المعترف بها . أو كلما ظهر انسداد لطريق التحقق لمطلب شديد الإلحاح لجماعة معينة .

ومن أساليب العنف السياسي أيضا ما يسمى بأسلوب حرب العصابات، وقد اتبعته غالبية حركات التحرير الوطنية في البلاد المستعمرة التي لم يقبل المستعمرون فيها غررها ولا الاعتراف باستقلالها، إلا بعد عارسة العنف معهم. المستعمرون فيها غررها ولا الاعتراف باستقلالها، إلا بعد عارسة العنف مي مواجهة جيوش نظامية محتلة، ومن لا تمسلك إلا أدوات قتال بدائية أو أقبل تطورا بحالا يقارن بالنسبة لما تملكه وتستخدمه الجيوش النظامية للحتلة، ولذلك فهي تتبع أساليب عمل تتلاءم مع قلة السلاح وبدائيته، مع ضعف الخيرة الفنية، التي

ولذلك قيان هدفها الأساسي ليس هزيمة العدو هزيمة عسكرية في معارك حرب، بل لعلها تتفادى دائما المعارك الفاصلة والمواجهات الحاسمة، إنما هدفها مناوأة العدو ومناوأة جيشه المقاتل؛ لتجعل من وجوده واستمراره عبنا اقتصاديا وبشريا وقتاليا، عبنا لا يحتمل على المدى الطويل، ولتجعل الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الأجنبي أهدافا غير متحققة أو شديدة التكلفة بما يتعين معه النظر في جدوى بقائهم الذي يكبدهم الخسائر دون فائدة مقابلة.

وأشد أساليب العنف السياسي بطبيعة الحال هي الحروب النظامية التي تقوم بها الجيوش التابعة للدول. وهي لا تحتاج إلى شرح ولا إلى إيضاح، إنما يكفى أن نقول إنه كان من النادر جدا أن تتخذ حركات التحرير أسلوب الحروب النظامية، لأن الجماعة السياسية الوطنية في الغالب الأعم لا تكون مسيطرة على الحكم في بلدها، مادام الاحتلال الأجنبي العسكري جاسما على أرض الوطن، ولا يجرى احتلال عسكري أجنبي، إلا ويسيطر عادة على الإرادة السياسية للبلد المحتل ممثلة في حكومة هذا البلد، فتواجه الحركة الوطنية بوسائل الكفاح السلمي كما حدث في مصر والهند، أو بوسيلة حرب العصابات كما حدث في الصين وفيتنام. ثمة حالة

يحتل فيها العدو جزءا من أرض الوطن بعيدا عن حكومة هذا الوطن وعن إدادته السياسية، مثل احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء من مصر أو لمرتفعات الجولان من سوريا، وكما سبق أن حدث لفرنسا بالنسبة لاحتلال ألمانيا الإلزاس واللورين بعد حربهما في سنة ١٨٧٠. وهذه هي الحالات النادرة التي قامت فيها حرب نظامية وطئية لتحرير ما احتل من أرض الوطن.

## رابعساء

إن العنف في تقدير ناليس مرفوضا بلاته ولا مقبولا بذاته، إنه وسيلة من وسائل حل الصراعات السياسية، والحكم عليه بالصواب والخطأ هو من مباحث علم السياسة، وهو يتعلق بالضرورة وبالإمكانية وبالجدوى، وإن العنف هو أشد الوسائل تعريضا للناس للخسائر، مبواء الضارب أو المضروب، وهو أفدح الوسائل تكلفة، والكاسب به خاسر بقدر ما فقد وما تكلف. لذلك لابد أن تتوافر الضرورة هنا، والضرورة لا تتوافر إلا بأن تكون المسالح المطلوب تحقيقها حيوية جدا للجماعة في وجودها وفي استمرارها، وأن تكون دفاعا عن حق سافر وظاهر، ليس غامضا ولا ملتبسا ولا متنازعا على وجه الأحقية فيه. ولابد أيضا من توافر الضرورة أن تنعدم وسائل تحقق المصالح الحيوية أو استرداد الحقوق الظاهرة بغير طريق العنف.

هذا عن الضرورة التى وصفها القرآن الكريم فى محكم التنزيل بعبارته المحكمة بالغة التركيز ﴿ كُتُبِ عَلَكُمُ القِّنَالُ وَهُو كُرهٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكُوهُوا شَيْنًا وَهُو خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (البقرة: ٢١٦) ولفظ ﴿ كُتُبُ ﴾ يشير إلى الضرورة التى لا محيص عنها، والكره يشير إلى ما يصحب الكسب من خسائر، والخير يشير إلى المصالح المتحققة من بعد.

ثم يرد بعد ذلك شرط «الإمكانية» فمن الواضح أنه ما لم توجد إمكانية فلا عمل، ثم يرد شرط الجدوى وهو أن تكون الوسيلة مفضية إلى تحقق الغايات من الناحية العملية المقدرة تقديرا واقعيا، بمعنى أن يكون المعول عليه في التقدير هو القدرة والفاعلية، أي مكنة العمل وأثر العمل. ونحن إذا استقرأنا حالات استخدام العنف في حركات التحرير الوطنية ، ابتداء بالثورة الأمريكا، أو تحرير فرنسا والمربعانية في أمريكا، أو تحرير فرنسا وأوروبا من النازى، أو في بلاد العرب والمسلمين، أو في الشرق الأقصى، في الصين وفيتنام، أو في أذ يقبا جنرب الصحراء، أو في بلاد أمريكا اللاتينية، إذا استقرأنا هذه الحالات من أحداث التاريخ المعاصر، نلحظ اجتماع عناصر الضرورة والإمكان والجدوى، ونلحظ تطبقا لذلك، أنه لا يقوم تصارع على أرض للخصم فيها مزية تفضل مزية حركات التحرير، وألا يقوم التصارع في وقت هو لصالح فيها مركة لصالح حركة التحرير، وكذلك ألا تتخذ في الصراع من الوسائل ما يكون لدى الخصم فاعلية فيه تفوق فاعلية حركة التحرير المعنية.

إن خصوم حركات التحرير هم عادة الأقوى من حيث السلاح وأنواعه ومن حيث المال والقدرات المادية ومن حيث المال والقدرات المادية ومن حيث التنظيم المحكم ومن حيث المعلومات ومن حيث الإعلام. ولكن حركات التحرير تكون أقوى وأفعل من حيث إنها تمثل الملحمة، بطولها وعرضها واستمرارها، ومن حيث إنها تدافع عن حق تقرره أو تسترده، ومن حيث قدرة الجماعة على تقديم التضحيات والبذل والمعلاء بغير مقابل، ولا ننسى مقولة سيد قعل الشهيرة، إن الله سبحانه لم يعد المجاهدين بالنصر، إنما وعدهم بالجنة فقط، بمعنى أنه حتى الهدف النبيل المتعلق بالانتصار على الظلم أو العسف قد لا يكون متاحا في القريب وقد يتراخى عن أفعال التضحية بما لا نعرف ولا نستطيع أن نحدد من زمان، ولكننا حتى في هذه الحالات مأمورون بالجهادين لن يفقدوا في كفاحهم إلا الأغلال والقيود؛ لأنهم لا يملكون غيرها.

والمزية الأخرى، أن من يصارعون من أجل تحررهم إنما يكافحون عن ذواتهم، ذلك أنهم ليسوا طرفا في صراع غيرهم، إنما هم موضوع الصراع. الجماعة المدافعة هي أيضا موضوع الصراع وليست مجرد طرف فيه، وهذه الخصوصية التي توحد بين الموضوع الصراع وبين «طرفه المكافح» هي أهم مزية تضمن تفوق هذا الطرف في نهاية الأمر، سواء جرى الصراع بأي من وسائل العنف، أم كان صراعا سلميا ومشروعا. لأن الجماعة هي أصل الشرعية، ولأن رضاءها أو عصيانها هو ما عليه المعول في نهاية المطاف. لذلك فإن مجامع قوة حركات التحرر ليست في السلاح والقدرة على التدمير ، ولكنها في الانتشار بين الجماعات بما يستحيل معه على الخصم أن يفعل، وهي ليست في المال والعتاد ولكنها في العطاء البشرى الذي يقدم بذلا بغير مقابل مادى .

#### څامسياه

وأيضا من استقراء أنشطة حركات التحرر نلحظ أنها عندما استخدمت العنف إنما التزمت بعدد من الضوابط ، لا أخال أنها تجاوزتها أو خرجت عليها إلا في النزر اليسير ، ولا أظن أن هذا الخروج كان مفيدا أو مجديا دائما لحركات التحرر . هذه الضوابط تتمثل في أن العنف «المشروع» لا يستخدم إلا ضد الأجنبي المعتدى على الوطن ، ولا يستخدم إلا في الإطار الجغرافي للأرض المحتلة ، ولا يستخدم إلا مع أطراف الصراع ، أي من هم مشتبكون اشتباكا مباشرا في علاقة الصراع القائمة .

وبهذا فإن العنف المعنى هنا الذى تمارسه الجماعات الشعبية إنما يستمد مشروعيته من أنه يشكل حركة تحرير وطنى، أى أنه يرد عدوانا أجنبيا محققا وموجها ضد الجماعة. وبهذا فهو عنف يستخدم ضد الأجنبي المحل، فلا يمارس ضد مواطنها، سواء كانوا من جماعات أهلية أو حكومات وطنية، وهو كذلك لا يمارس مع أجانب ليسوا محتلين وليسوا أطرافا في علاقة الصراع القائمة، ولا يمارس إلا ضد من يصدق عليهم وصف أنهم ممارسون للاحتلال والاغتصاب، سواء كانوا جنودا رسمين أو مغتصبين ومقاتلين بزيهم المدنى.

ومن جهة أخرى، فهو يمارس في حدود أرض الوطن بمعنى أنه لا يجاوزها إلى غيرها، ذلك أن أهم «سلاح» في كل حركات التحرير أنها «صاحبة حق» وأن حقها يدور في إطار الحدود الجغرافية للوطن، بحيث إنها تتحول إلى التعدى فور تجاوزها هذه الحدود؛ كما تتحول إلى التعدى فور توجيهها العنف ضغير المعتدين على أرض الوطن وغير الممارسين لافعال الغصب لهذه الأرض، مواطنين كمانوا أو أجانب مسالمين. ومن جهة أخرى فإن قوى الاحتلال إنما تبرر فعلها وسيطرتها واغتصابها أوطان الآخرين، تبرر ذلك دائما بدعوى ما من دعاوى العالمية أو

الوحدات السياسية الأوسع أو التكتلات أو أي دعوى تخلقها خلقا تفيد إمكان رفع أي شعار يتعدى حدود الأوطان.

إن الحركات الوطنية عندما تقوم بتشاطها خارج حدود وطنها، إنما تقع في هذا الفخ المنصوب لها؟ إذ تكون بدأت تتحرك على الأرض الفكرية لدعاوى خصمها، فهي لن تستطيع أن تبرر فعلها المتعدى إلا من خلال الزعم بأن لها «حقا، في «الخروج»، وهو ذاته ما يصنعه الطرف المخاصم. إن قوى الاعتداء تعمل دائما على إزالة الحدود وهدم الحوائط التي تميز كل وطن وتحدد للجال الجغرافي لحقوق شعبه، وإن كلا من الأوطان غير الطامعة في غيرها تجد في هذه الحدود والحوائط أمنا لها وحماية، ومجالا لشرعية الفعل ولإعمال الحقوق أي للسيادة. والتعدى بالفعل على هذه الحدود، لن يفيد إلا ما نسميه الآن قوى «العولمة» الهادفة إلى السيطرة على الاخرين.

وهكذا فإن حادث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، من وجهة النظر السياسية ومن وجهة نظر تراث حركات التحرير الوطنى، هو حادث لا يتنمى إلى ما تعارفت عليه وجهة نظر تراث حركات التحرير الوطنى، هو حادث لا يتنمى إلى ما تعارفت عليه حركات التحرير الوطنية، سواء فى البلاد العربية والإسلامية أو فى غيرها من بلاد أسيا وأفريقيا، وذلك فى العصر الحديث. وهو حادث يعطى للمعتدى مبررا وسندا معنويا ليسارس المزيد من القمع والاعتداء؛ لأنه يظهره بظهر المدافع، وإذا كنا نستنفر أخلاقيات العالم ضدقتل الأبرياء، وإذا كنا نستنفر أخلاقيات العالم ضدقتل الأبرياء منا، فإن الحادث قتل أبرياء، وإذا كنا تتحصن فى حدودنا الدولية ونهيب بالعالمين احترامها واحترام إرادتنا داخلها وسيادتنا عليها وأمننا فيها، فإن مما يتناقض مع هذا الموقف ألا نفعل ذات الصنيع

أقول ذلك وإن الحادث غريب عما تعارفت عليه حركات التحرر الوطني. لأنني لا أعرف من الذي فعله، ولم يقدم إلينا نحن اللذين عايشنا هذا الحدث في العالم كله، لم يقدم لنا أي دليل يفيد أو يرجح أن شخصا معينا أو تنظيما محددا أو جماعة معروفة هي من قام به. وأنه لا يمكن أن تقوم حجة أو تبرير من هذا الحادث المجهول الفاعل إلى الآن، لا تقوم حجة فيه لضرب أفغانستان وأعمال أنشطة القتل والتدمير والتشريد التي تتم.

### سادساء

يبقى الحديث السريع عن الأثر السياسى لحادث ١١ من سبتمير عام ٢٠٠١م. فإن من ارتكبه أيّا كان موقعه أو انتماؤه، إغا ارتكبه في الغالب؛ ليصدم الأمريكين ويشعرهم بعدم الأمان، ويشعرهم بأن ثمة مخاطر يمكن أن تثور في داخل بلادهم. ذلك أن الشعب الأمريكي منذ حرب الاستقلال من أكثر من مائتي سنة لم يلق أبدا طعم أن يهدد في عقر داره، والولايات المتحدة محاطة من شرقها وغربها بأوسع مساحة مائية في الكرة الأرضية وبأكبر محيطين في العالم. ولم تصل إليها معركة حربية قط إلا معركة يبرل هاربر بغرب الولايات المتحدة، عندما دمرت الطائرات اليابانية الكثير من قطع الأسطول الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية.

والحادث كما ذكر بعض المعلقين السياسيين جاء بالو لايات المتحدة إلى واقع الأرض التى نعيش عليها، بعد أن كانت متشامخة في السماء خارج كوكبنا الأرض التي نعيش عليها، بعد أن كانت متشامخة في السماء خارج كوكبنا الأرضى. إذ صارت دولة يكن أن يفعل بها ما يفعل في خيرها من كل بلاد المالم، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة، ولم يعد أمنها فقط في جغرافيتها السياسية المعزولة عن قارات العالم القليم، ولا في حائط الصواريخ المزمع إنشاؤه، وأمريكا كانت تنقل معاركها دائما خارج أراضيها، ولم تجرب من قبل أن يكون «الداخل» لديها أرضا لموكة.

والولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، بعد أن كانت تطاول الاتحاد السوفيتي بوصفه القوة النووية الثانية في العالم، وتناوئ المعسكر الاشتراكي الذي يضم الصين وشرق أوروبا مع الاتحاد السوفيتي ويشكل نحو ثلث سكان العالم، وبعد أن حققت تقدمها في ذلك، فهى اليوم تحارب دولة أفغانستان، البلد الذي بقى مستقلا طول عمره باستثناء الاحتلال السوفيتي لأن دولا أوروبية أو غربية لم تطمع في احتلاله من قبل، بسبب أن مخارمه تفوق مغائه، وشعبه الآن بضعة وعشرون مليونا يسكنون الجبال، وينتظمون في القبائل وتربطهم عقيدة الإسلام في أسط تفاسيرها وتصوراتها.

إن غزو الولايات المتحدة لأفغانستان وتدمير مدنها وتدمير آلتها العسكرية البدائية الضعيفة، كل ذلك أمر حتمي ولا يتصور أن تفشل فيه الدولة الغازية بعد أن عزمت عليه، ونجاح الولايات المتحدة في غزو أفغانستان ليس مما يجوز أن تفخر به صاحبة أكبر ترسانة عسكرية في العالم وفي التاريخ. وليس من عاقل ولا غير عاقل يستبعد أن تنجح أي دولة عظمى أو دولة كبيرة في غزو دولة من دول العالم الثالث، سواء في القرن التاسع عشر أو في القرن العشرين أو القرن الواحد والعشرين. والتحدى لا يظهر في مرحلة الغزو والاعتداء، إنما يظهر من بعد في مراحل ما يراد من استقرار وإمساك بالزمام؛ لأن ذلك لا يعتمد على القوة العسكرية والكفاءة الفتالية وحدها، ولذلك فإن آثار الحدث الأفغاني لم تتم فصولها بسقوط حكومة طالبان ولا بضرب معاقل التنظيمات السياسية فيها.

ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة هنا لم تبدأ حربها إلا بعد أن أجهدت نفسها في كسب دعم الدول الأخرى لها، الأوروبية ثم روسيا ثم دول آسيا المحيطة بأفغانستان، ثم كسب سكوت الصين. وهي في ذلك لم تعتمد على قوتها وحدها، إثما على التفاهم مع الآخرين استعمالا لأراضيهم أو ارتكانا على دعمهم المعنوى أو سكوتهم، وأن من حارب بقوة غيره لابد أن يدفع الحساب ولا يحتكر ثمار النصر لنفسه، سيما إذا كان دائم الاحتياج إلى هذه القوى المحيطة الملوقع، وما تملك من صلات عضوية وثيقة، حضارية وتاريخية وجغرافية وعرفية ولغوية ودينية، بذات الشعب المراد إخضاعه.

والحاصل أن القائمين على سياسة الولايات المتحدة فور أحداث سبتمبر أظهروا أمام العالم ما لم يكن ملحوظا للكافة من اضطراب وضعف وتردد وحيرة في التصدى للمشاكل المفاجئة، كما ظهر أن قوتها العالمية لم تحكنها من السيطرة المنفردة إلا بدعم من دول أخرى، بشروط هذه الدول الأخرى وبتحفظات من جانبها.

وكل ذلك هو من مظاهر نسبية القوة الأمريكية، وأنها قوة مهما كان جبروتها فهى محدودة، وقد لا يفيد ذلك من هم في مثل ضعف شعوبنا الأفريقية الآسيوية في المدى القريب، ولكنه لا شك دخل في حساب تعاملات الدول الكبرى بعضها مع بعض؛ إذ يطمع ضالبها في أن يكون له في الموازين الدولية أكثر بما له الآن، وذلك في مواجهة الولايات المتحدة. والخلاصة في النهاية فإن الحدث كشف ثلاثة وجوه للضعف في السياسة الأمريكية:

الأول: نقص نظريتها عن الأمن إذ أتاها الخطر من داخلها.

الثاني: اضطراب وصولها إلى القرار وماكشف من اندهاش وحيرة.

الثالث: إنها تحارب معتمدة على قوة غيرها وليس على قوتها وحدها.

و كذلك الحادث يرهص بأننا في بداية البداية لنظام عللي تعددي، أي نظام متعدد القوى والأقطاب. سيما أن الحدث الأفغاني قد نكش عُش وسط آسيا، وجعل هذه المنطقة بؤرة مهمة من بؤر الصراع العالمي في العقود المقبلة، وهي منطقة تحيط بها الصين والهند وباكستان وروسيا وإيران والدول العربية، والصراع حولها الأن هو بذاياته الأولى.

﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ (آل عمران: ١٤٠).

مسن أيام العسرب:
١١ سسسبتمبر عام ٢٠٠١ أم ٢٨ سسبتمبر عام ٢٠٠٠

تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل تاريخ (١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ تاريخا عالماً، وتريد بوجه خاص أن تثبته تاريخا إسلاميا عربيا. أي تاريخا يحمل علامة طريق في السياق العربي الإسلامي للأحداث، وأن البعض منا للأسف الشديد قد سقط في هذا الفخر، وطفق يروج في أحداثنا الجماعية والقومية والمحلية، يروج لفكرة (ما قبل ١١ سبتمبر) وما بعد (١١ سبتمبر).

إن ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ هو حدث أمريكي، يتعلق بالسياسات الأمريكية ويسياق أحداثها ووقائعها، هو عملية تدمير لرموز أمريكية بدا للأمريكيين ولنا أمرا يشين العزة الأمريكية المبنية على القوة المادية وحدها وعلى جبروت المنعة المسلحة. هو حدث بدأ من الأرض الأمريكية وانتهى إليها وقام تأثيره فيها. ولكن سياسة الولايات المتحدة بغطرسة السيادة اللولية وبجبروت العلو والهيمنة على العالمين، جعلته حدثا عالميا، لأنها سيلة العالم وحاكمته ولأنها هي العالم، وعلى عكس قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه إذا عثرت دابة في أرض العراق سئل عنها أهل الخطاب يوم القيامة، على عكس ذلك تقول الولايات المتحدة أنه إذا عثرت بغلة في تكساس سئل عنها العالمين في هذه الدنيا ودفع العرب والمسلمون ديتها.

الأمر هنا ليس فكاهة وليس طرفة تُبدى، ولكنه أمر له علاقة وثيقة بعملية «الإلحاق» ووالاستتباع» الشعورى والإدراكي، فمثلا اقتحام شارون للقدس الشريف في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ليس حدثا عالميا، ولا ينبغي أن يكون حدثا عربيا إسلاميا بمثل ما ينبغي أن يكون ليوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ من أهمية واعتبار.

<sup>(\*)</sup> دراسات فلسطينية. العدد الخمسون. ربيع ٢٠٠٢.

إن البلد التبوع عيل إلى تأكيد أن تكون وقائع تاريخه وحاضره هي وقائع وأحداث البلد التبوع عيل إلى تأكيد أن تكون وقائع تاريخه وحاضره هي وقائع وأحداثها. وسيادة أى بلد على بلد تستلزم لدى السيد أن بنمط نظرة التابعين على وفق نظرته ويلحقهم به من زاوية الرؤية والثقافة وطريقة التفكير. ولست أجد المناسبة الآن للإكثار من ذكر الأمثلة على ذلك، وحسب القارئ أن يستدعى من رصيد ثقافته ما يتعلق بهذه المسألة. وأن أكثرها عموما تقسيم تاريخ العالم كله وفقا للمنظور الأوروبي لتاريخ ألعالم كله وفقا للمنظور القديمة التي انتهت أروبا وحسب وقائم ذلك التاريخ الخاص، من حيث العصور القديمة التي انتهت بسقوط روما والعصور الوسطى التي انتهت بسقوط القسطنطينية أو بعصر النهضة ومكذا، وأن الوقائع والأحداث في تعميم أهميتها على الآخرين تنطوى أيضا على تعميم أوصافها على هؤلاء الآخرين ونزعهم من أن يكون لهم مفاهيم خاصة ونظرة خاصة. إن الأمر هنا يمس صميم الإدراك والوعى الذي يراد زرعه في الآخرين أو محوه لدى الآخرين.

والأمر الثانى أن السياسة الأمريكية أرادت أن تلقى عب أزمتها على الخارج وعلينا نحن بصفة خاصة ، نحن المسلمين والعرب ، تلقيبها علينا من حيث المستولية ومن حيث الحل. أما من ناحية المستولية فإن الأمريكيين حملونا تبعة الحادث بعد حصوله بساعات معدودة ، قبل أن يجروا تحقيقا أو حتى أن يبدأوه ، وعينوا الشخص الآمر والتنظيم الفاعل ، ثم نسبوا كل ذلك لا للبلد الذى يقيم به الأمر والفاعل فقط ، ولكن نسبوه إلى المسلمين بعامة وإلى الإسلام وتعاليمه ومبادئه على نحو أعم. والآمر لا دليل عليه والماعلة تؤخذ بفعل الفرد الذى لم يثبت ، والكثرة تؤخذ بما ينسب إلى القلة بغير دليل ، وهذا انتهاك كامل صريح بواح ، لكل أصول التحضر وقواعد الإنسانية منذ عهد الفراعين .

وأما من ناحية الحل، فإن كل الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها الولايات المتحدة للسيطرة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وجدت في الحادث مناسبة لتحقيقها، لما يتيحه للأمريكيين من استخدام القوة وانتهاك الحرمات وضرب الشعوب واتباع حملات التدمير والتخريب والإبادة والإذلال والإخضاع بحجة أن الأمريكيين يدافعون عن أنفسهم. وهكذا ساغ لديهم أن يقنعوا العالم أن مسألة الأمن الداخلي الأمريكي تجرى صيانته في أفغانستان، عبر المحيطات والبحار والصحاري والجبال، وصارت الكرة الأرضية كلها ضامنة للأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الأهداف التى تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها وترسيخها الآن، هى أهداف سابقة على حادث ١١ سبتمبر، إنها تنشئ قواعد لها فى وسط آسيا فى أفغانستان جنوبى روسيا وغربى المين وفى وسط المنطقة الملاصقة للهند وباكستان وإيران وجمهوريات آسيا الإسلامية، كما أنشأت مواطئ أقدام لها فى البلقان فى أحداث الصرب، وكما رسخت وجودها فى الخليج العربي بعد حرب العراق فى عام ١٩٩١. وهى تبعث عسكراً لها وخبراء عسكريين فى اليمن وفى جورجيا وفى الفليين.

أردت أن أوضح أن الحدث حدث أمريكي في بدئه وفي منتهاه، بل وفي الآثار المطلوب ترتيبها عليه، وأن وقوعنا في شرك أن نعده من أحداثنا ووقائع تاريخنا، أن ذلك يفيد أننا نسلم بأن نستتبع ونلحق بالتاريخ الأمريكي ونصير مجالا محكوما بوقائعه.

ونحن لابد أن نتمسك بحقنا في استقلال إدراكنا التاريخي وحقنا في أن يكون لذا تاريخنا وأحداثنا مما كان يسمى قديما قايام العرب، أو أيام المسلمين. وفي الستة أشهر الأخيرة فإن من أيامنا ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ عند غزو الأمريكيين لأفغانستان وليس ١١ سبتمبر. ومن أخطر أيامنا في السنتين الأخيرتين انتفاضة فلسطين في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، ثم ما يجرى من يومها وحتى اليوم وحتى الغد القريب والغد المبعيد، فإن ما يحدث اليوم في فلسطين سيتحدد به مصير الأمة العربية لمرحلة تاريخية لا أعرف منتهاها.

إن ما يعنينا من ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ هو أثره، أى أثر السياسة الأمريكية التى أفسحت عن نفسها بعده، أثر ذلك في أيامنا العربية المعيشة، وأهمها الآن ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

المشكل المهم فى ظنى الذى أثارته ولا تزال تثيره انتفاضة الأقصى فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، يتعلق بالصلاقة بين الأمة والدولة فى نظمنا العربية المعاصرة، أى العلاقة بين الموقف الشعبي والموقف الرسمى.

في عامى ١٩٤٧، ١٩٤٨ ظهرت المقاومة العربية للمشروع الصهيوني بنشاط أهلي، من تنظيمات شعبية ومتطوعين أفراد شكلوا فرقا أهلية للتدريب والمقاومة، ثم استبعد هذا النشاط واستوعب أوظن أن لم تعد له فاعلية، عندما دخلت الجيوش النظامية العربية أرض المعركة من مصر والأردن والعراق وغير ذلك. وكانت النتيجة التي عرفناها وما زلنا نعايش آثارها، وهو ظهور دولة إسرائيل واستقرارها النسبي وتوسعها عن مشروع التقسيم الذي كان مطروحا من الأم المتحدة. كنا في عام ١٩٤٨ و يعض عام ١٩٤٩ نحارب بجيوش نظامية، وكانوا هم المستعمرون الغازون يحاربون بأساليب حرب العصابات وكانت هذه مفارقة تاريخة وسياسية.

نعن نعرف أن غالب حركات التحرير والمقاومة الوطنية اتخذت سبيل الحركات الشعبية في مواجهتها لقوى الاحتلال الأجنبي. ليس فقط لأن وسائلها المحدودة هي ما يمكن للحركات الشعبية امتلاكه ، ولكن لأنه أكثر ملاءمة لطبيعة المعركة ، ولكن لأنه أكثر ملاءمة لطبيعة المعركة ، وأكثر إدراكا لمكامن القوة لديها الآتية من الشمول الشعبي ، وأكثر إدراكا لمكامن القوة لدى خصمها فتتفاداها ولمجالات الضعف منه فتضغط عليها . ولا أريد أن أستطره بشروح مدرسية قد يكون القارئ أعرف بها منى ، ولكنني أشير إلى ما يؤيد أستطره بشروح مدرسية قد يكون القارئ أعرف بها منى ، ولكنني أشير إلى ما يؤيد وفي بلاد كثيرة في أفريقيا وآسيا على مدى القرن العشرين .

نحن نذكر من وقائع التاريخ المصرى المعاصر لنشوء دولة إسرائيل ، أنه ما بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٣ ظهرت بدايات حركات كفاح شعبى مسلح في منطقة قناة السيويس، حيث كانت الفاعدة العسكرية البريطانية، وكانت حركات ترد من تنظيمات أهلية، وكانت الدولة المصرية تغض النظر عنها، وكان جهد السياسة

البريطانية أن تدفع الحكومة دفعا إلى موقف صدام مع الإنجليز ، يلغ ذلك حد ضرب مبنى محافظة الإسماعيلية بالمدافع وقتل رجال الشرطة المدافعين عنه ، عا أعقبه مظاهرات اليوم التالى فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ ، وحريق القاهرة وإقالة الحكومة الوطنية وغير ذلك .

ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، لم يكن من شرعتها أن تسمح بقيام الأحزاب، بله أن تسمح بأن توجد مقاومة شعبية مسلحة ضد الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس، كانت ثورة وطنية تعتمد نهجا لها في عملها الوطني الارتكاز على جهاز الدولة وحده وعلى النشاط النظامي الرسمي وحده. ومن جهة أخرى فهي لا يمكن وفقا لأى نوع من أنواع الحسابات السياسية أو العسكرية أن تشن حربا نظامية بالجيش ضد قوات الاحتلال البريطانية، ومن جهة ثالثة فهي لا يمكن مصر من الاحتلال العربطانية عن هدف تحرير أرض مصر من الاحتلال العسكري الأجنبي،

تصالحت ثورة ٣٣ يوليو مع نفسها هدفا تحريريا وطنيا ونهجا نظاميا وملاءمة سياسية ، بأن اعتمدت على المتطوعة في الكفاح المسلح من رجال الجيش ومن تربطهم بها صلات وثيقة ، وكان من هؤلاء من بعد من أسسوا أو شاركوا في وجوه أنشطة الأمن القومي في مصر على مدى الخمسينيات والستينات ، حسبما نعرف من الملكرات السياسية وأحاديث الذكريات التي رويت من بعد.

وبدأت الثورة بعد ذلك تستفيد من هذه التجربة في عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ و تتبع هذا الأسلوب ذاته في فلسطين، وكان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية بموجب اتفاقيات الهدنة وقتها. وهاجمت القوات الإسرائيلية الجيش المصرى في غزة، هاجمته في حادثة الصابحة وما مائلها بما كشف عن ضعف في الجيش وأحرج قيادة الثورة المصرية أمام جنودها وأمام شعبها، ومن ساعتها بدأت معركة بحث مصر عن السلاح والتدريب، طلبته من أمريكا، فلما بدا من الولايات المتحدة امتناعها هي ودول الغرب كلها عن تلبية مطلب مصر إلا بدخول مصر في الأحلاف العسكرية الغربية، اتجهت مصر إلى الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا الاشتراكية وبدأت

توجهها السياسي نحو هذه البلاد ومشاركتها في سياسة عدم الانحياز ، مما هو معروف مشتهر .

والمهم في سياق الموضوع الذي أعرض له أن مصر منذ أحداث الصابحة في عام ١٩٥٥ عدلت عن خط العمل ضد إسرائيل عن طريق العمل التطوعي والمساندة في الكفساح الشعبي، عدلت عن ذلك إلى منهج خوض الصراع من خالال القوى النظامية للدولة ولقواتها المسلحة. وتأكد ذلك بعد العدوان الإسرائيلي الإنجليزي الفرنسي على مصر في عام ١٩٥٦ وصارت المواجهة مع إسرائيل هي مواجهة نظامية ورسمية في الأساس.

ومن جهة أخرى، عن داخل فلسطين، فإن ما حدث في السنين العجاف ما بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ليس أمرا تاريخيا عاديا، ليس مجرد انتكاسة ولا مجرد هزيجة، وليس فشلا ولا تصفية لحالة ثورية، ولا كان كذلك تغييرا لدولة أو نظام ولا كان تغييرا في موازين القوى السياسية والاجتماعية، ولم يكن مجرد احتلال لبلد. كان كل أولئك وأكثر كثيرا. كان اقتلاعا لشعب وتصفية له.

نشأت إسرائيل في أراضى فلسطين التي نراها الآن على الخريطة ، وهجرت الفلسطينين المقيمين بهذه الأراضى من أراضيهم وبيوتهم ومصانعهم ، هجرتهم إلا مائة ألف وبعض عشرات من الآلاف، وصار المهجرون لاجئين في مخيمات ما بقى من أرض فلسطين في أيدى العرب وفي الأقطار المجاورة ، وآل كشير منهم إلى خارج هذه البقاع . وما بقى من فلسطين في الضفة الغربية لنهر الأردن سيطرت عليه إمارة شرق الأردن وصارا معا المملكة الأردنية الهاشمية ، ثم قطاع غزة الذي آل إلى الإدارة العسكرية المصرية بحوجب اتفاقية الهدنة في عام 1949 . ونشأ في جامعة الدول العربية كيان سياسي سمى «حكومة عموم فلسطين» ما لبث أن لم يجد أرضا ولا شعبا ولا محكومين، فاندثر الكيان ودرس وذرته الرياح .

إن اقتلاع شعب من أرضه وتهجيره عنوة وضم أشلاء بلاده الباقية إلى دول أخرى أو لواءات تتبع دولا أخرى، كل ذلك قوض في البداية التكوينات المؤسسية والأبنية التنظيمية التي كانت تتصنف فيها الجماعات الشعبية، وتنتظم أحزابا وجماعات وطوائف وطبقات وعشائر وجهات إقليمية. انهارت التكوينات يفعل الشتات والنزيف البشرى. ثم مع الاستقرار النسبي في المآلات الجديدة بدأت ببطء وعلى مدى السنين في المخيمات والملاجئ ومجالات العمل في شتى الأنحاء العربية وغير العربية، بدأت ببطء حركات التشكيل والتهيؤ للتجمع في أحزاب وجماعات وتكوينات رسمية معترف بها أو عرفية متعارف عليها. ولكن إعادة التشكيل هذه جرت في ظروف تاريخية مختلفة عما كان عليه الوضع قبل الاقتلاع.

## [7]

أنا طبعا لا أبيع الماء في "حارة السقاين" فأحكى للفلسطينين عن تاريخهم، ولكنى فقط أتلامس مع وقائع التاريخ من الزاوية التي تساعد في الكشف عن المشكل الذي أحاول طرحه، فأشير إلى التوصية التي اتخذت في مؤتمر القمة العربي الأول في مايو عام ١٩٦٤ بتكوين كيان فلسطيني وإلى نشأة حركة التحرير الفلسطينية ومنظمة التحرير بشعارات التحرير والعودة والسلاح، وبطء نموها، ثم بده إزدهارها بعد الهزيمة المصرية السورية الأردنية في عام ١٩٦٧، فهي قويت مع المضعف النسبي للدول والخفوت النسبي لمبدأ المواجهة النظامية بين دول المواجهة واللاماة إلاسرائيلية.

وكانت إسرائيل قد احتلت قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، فتحقق انفصال فلسطيني «بالفعل» عن سياسات الحكومات العربية للجاورة. ثم تخلت الحكومة الأردنية عن الضفة الغربية وتركتها للفلسطينين، فتحقق الانفصال القانوني أيضا. ولكن بقيت الكيانات الأساسية المشخصة لفلسطين تعتد في تكويناتها الشعبية على فلسطيني الخارج، وكذلك في كوادرها الأساسية ذات الأثر كبرى، وهي أنها صارت لدى الفلسطينين المنتشرين في سائر البلاد العربية كبرى، وهي أنها صارت لدى الفلسطينين المنتشرين في سائر البلاد العربية وغيرها، صارت «منظمة» تشخص لهم الوطن، وليست مجرد حزب أو تنظيم سياسي، صارت مشخصا للهوية الفلسطينية في خارج فلسطين وبين المنتشرين بالخارج، وليست مجرد تنظيم سياسي من تنظيمات متعددة، تتعدد بتعدد الأعداف

ولكن من الجهة المقابلة، فإن هذه الطبيعة «الخارجية» ، الطبيعة المتحصلة من النشوه التنظيمي العضوي بين شعب الخارج والحياة السياسية في خارج الأرض الفلسطينية ، هذه الطبيعة جعلت أثر الخارج وسياسات حكوماته أقوى من أثر الداخل، سواء أثر الحكومات العربية الوطنية التي كانت وبقيت تعمل في الشأن الفلسطيني ، أو أثر القوى السياسية للانظمة الدولية التي تساند الحق الفلسطيني مثل الاتحاد السوفيتي سابقا . وغلب ذلك عليها الصبغة السياسية لحكومات التحرير الوطني العربية في الستينيات والسبعينيات، صبغة التحرير الوطني مع رفض الاحلاف مع معاداة الاستعمار الغربي مع التحالف مع الدول الاشتراكية مع شوق لنوع من التنمية الاقتصادية شبيه بما في هذه الدول العربية، ومع تنسيق مع حكومات وأنظمة التحرر الوطني .

والمشكل هنا أن أنظمة التحرر الوطنى في بلادنا العربية في الستينيات والسبعينيات، كانت تشغلها أوضاعها الداخلية أكثر عا يشغلها هدف تحرير فلسبعينيات، كانت تشغلها هدف تحرير أراضيها القطرية المحتلة بأكثر عا يشغلها هدف تحرير الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة. أو بعبارة أخف فإن أهداف الحكومات الوطنية العربية في ملاحقة مشاكل التنظيم والبناء الداخلي لدى كل منها وفي تحرير أراضيها القطرية المحتلة من إسرائيل، كان كل ذلك يزاحم لديها الهدف الفلسطيني في تحرير أراضي الضفة والقطاع. والمشكل كللك أن المواجهات بين الدول تثير احتمالا غلابا يتعلق بالحروب النظامية، وأعباء الحروب النظامية في ثقلها وفي نوع أعباء المقاومة الشعبية وأثقالها.

والمهم هنا أنه مع شعور الحكومات العربية بقدر من التضامن بين بعضها البعض يزيد لدى بعض البلاد والأنظمة وينقص لدى البعض الآخر ، بلادا وأنظمة ، ومع يزيد لدى بعض البلاد العربية إدراك هذه الحكومات بتداخل قضايا أمنها القومى مع غيرها من البلاد العربية الأخرى، بدرجات تتفاوت ومقادير تزيد وتنقص، ومع كل ما تفرضه الأوضاع الشعبية من امتزاج، ومن واحدية الثقافة والحضارة والتاريخ المشترك والتشكل النفسى المتشابه، ومع بلوغ عوامل التقارب والامتزاج مداها الأكبر لدى حكومات التسحرير الوطنى، مع كل ذلك ورغم كل ذلك تظل الذاتية القطرية والحدود الإليمية ، تظل محددة لمستولية والحدود

القسم الوارد في دستور كل دولة من الدول العربية الذي يقسمه أولو الأمر فيها لتولى شئونها العامة هو قسم بأن الأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه لتولى شئونها العامة هو قسم بأن المحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه يقصد أراضي الدولته بغير الأرض التي يقصد أراضي العنون تخليه عنها للفلسطينين وتركها نهبا للإسرائيلين، بعد أن احتلوها. وذلك مثل ما كان من الأردن، وهناك من حارب وفاوض لتحرير أرضه القطرية عليه من حال. ولم تكن هذه هي المشكلة، فإن كل ذاتية تسعى لأن تتعقق بأقصى عليه من حال. ولم تكن هذه هي المشكلة، فإن كل ذاتية تسعى لأن تتعقق بأقصى مرحلة الوجود بالخارج كانت لا تفرض نفسها على الأخرى با يليق بحجمها وأهميتها، بل إنها كانت مستوعبة وملحقة بذاتية كل من الأقطار العربية الأخرى ومشاكل حكومات كل قطر. ويقيت كذلك حتى ظهرت الذاتية الفلسطينية من داخل الأرض الفلسطينية وحتى عادت قوة الخارج إلى داخل أرضها المحتلة، والدمجت مع الحركة الشعبية الداخلية.

إن حكومات التحرر الوطنى وأنظمته التى عرفتها بلادنا العربية فى الخمسينيات والستينيات، حقق كل منها الاستقلال الوطنى فى المجال القطرى والإقليمى، وبقيت معركتها مع الاستعمار ومع النفوذ الأجنبى وضغوطه الآتية من القوى العالمية الكبرى، بقيت هذه المعركة مستمرة، وبقى إدراك هذه الحكومات والنظم التحررية لاستمرار معركة التحرير قائما، ولكنها نقلت عبء معارك التحرر إلى خارج حدودها الإقليمية والقطرية. والتحرر لا يستكمل داخل حدود الدولة فقط إلا بحفظ الأمن فيما وراء الحدود، بتوفير درجة من درجات الأمن في الخارج، ومن هنا جرت سياسة رفض الأحلاف العسكرية ودعم عدم الانحياز مما عرفته السياسات العربية الوطنية فى الخمسينيات والستينيات.

وكانت المواجهة مع إسرائيل من مجالات هذا العمل السياسي خلال هذه المرحلة، فصارت قضية فلسطين والوجود الإسرائيلي هي مجال بتداخل فيه مفاهيم الأمن القومي العام للبلاد العربية بعامة ولدول الجوار الفلسطيني بخاصة، تتداخل فيه هذه المفاهيم مع مفاهيم الأمن القطري والإقليمي بالقاء عبء المعركة خارج القطر المحرر حتى لا يتسرب إلى الداخل، لذلك كانت السياسة القطرية لحكومات

التحرر الوطنى بالنسبة للفلسطينيين تكاد تقتصر أحيانا (أو تقتصر كثيرا) على الإثارة وإبفاء القضية حية وخوض المعركة السياسية خارج الحدود، وبناء الجيوش النظامية للردع وللدفاع عن الحدود القطرية الإقليمية. وجاءت الحروب كلها في هذا الإطار، في عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧، جاءت هجوما إسرائيليا على الحدود القطرية الإقليمية، وجاءت حرب عام ١٩٧٣ سعيا لإزاحة الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي القطرية المحتلة. وكذلك حرب الاستنزاف التي جرت بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٠.

وبعد حرب عام ١٩٧٣ ذكر الرئيس السادات كلمته الشهيرة، إن هذه الحرب هي آخر الحروب. وكان لهذه العبارة وقع الصدمة في نفوس الوطنين وقتها. ولكننا الآن بعد أكثر من ربع قون على ذكرها، وبعد ما جرى في الساحة العربية والفلسطينية بعدها، يمكن أن نذكر أنها إن كانت آخر الحروب النظامية التي تقوم بين جيوش الدول المحيطة بفلسطين وبين إسرائيل، فإن الحركة الفلسطينية الشعبية وحركات الجهاد الشعبية قد انطلقت من عقالها بعد ذلك. ولم تعد الدول ونظمها وجيوشها النظامية وسياساتها على الساحة الدولية، لم تعد هي قوة المواجهة ولم تمد هي المسيطرة على حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وانطلقت حركات المقاومة الشعبية وحركات التحرير من عقال هيمنة الدول. لم يجر ذلك مباشرة ولا جرى سريعا، إنما جاء بعد تردد واضطراب واختلافات كشيرة، مباشرة وتا باقي السبعينيات ومعظم الشمانينيات، وقد تكون استغرقت بعض التسعينات كذلك.

## [ [ ]

جاءت الاتفاقية المبرمة في عام ١٩٧٩ بين الدولة المصرية وإسرائيل لترسم حدا زمانيا فاصلا بين عصر الحروب النظامية لتحرير الأراضي العربيسة والفلسطينية المحتلة وبين عصر آخر لم يتبلور وقتها بعد، وإن كانت ملامحه الآن تأذن بالتشكل. وأنا هنا أحاول أن أضع رؤية تاريخية سياسية ، وليس قصدى تأييد أحداث قت في الماضى ولا نقضها ، ولكنى أجتهد في تبين ما ترتب عليها من آثار ، سواء المحقعة أو غير المتوقعة ، وأن اتفاقية عام ١٩٧٩ بين حكومة مصر وإسرائيل ، قد واجهت مقاومة عنيفة وهجوما حادا من غالب القوى السياسية الوطنية ، سواء في مصر أو بين العرب بعامة . وأكاد أتجاسر بالقول بأنه إن كانت الانفاقية أبرمت ونفلت برغم هذه المقاومة ، فإن هذه المقاومة الوطنية المصرية والعربية قد استطاعت أن تحد من آثار الاتفاقية وتضعف من فاعليتها بأكثر مما استطاع موقعو الاتفاقية أن ينفذوا من أحكامها ويحققوا من أهداف تعليتها .

ونحن نتعلم من هذا الحدث ومن غيره من سوابقه الكثيرة في التاريخ والسياسة ، أن من يعارضون حدثا معينا، لا يذهب جهد معارضتهم هباءً إذا وقع الحدث على غير ما كانوا ينشدون، لأن معارضتهم هذه إن لم تستطع أن تمنع وقوع الحدث فهي بالأقل تجد أثرها في الحد من نتائجه أو في صرف نتائجه عما كان يتوقع المؤيدون وحما كانوا يريدون .

كان أمل المبرمين للاتفاقية أنها تنهى الصراع بين مصر وإسرائيل، وهى فعلا أنهت الحروب النظامية بين البلدين ولكنها لم تنه الصراع، أنهت أسلوبا من أساليب الصراع ولم تنه الصراع ولم تنه الصراع وذم تنه الصراع ذاته. وتحول الصراع بين البلدين من حروب جيوش نظامية إلى ما يكن أن نسميه الأساليب الدولية السلمية المشروعة، وهى العمل من خلال المفاوضات وبالضغوط الدولية وتحويل الشرعية الدولية للصالح العربي والاستناد إلى المواثيق الدولية قالعمل الدبلوماسي لتوسيع نطاق ما يحفظ الأمن القومي المصرى.

وكان أمل المبرمين للاتفاقية أنها تفضى مباشرة إلى التطبيع وإلى يدء علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وإنسانية على كل المستويات ، ولكن هذا الأمر لا أقول لم يتحقق ، ولكن أقول إن ما تحقق منه هو أقل القليل ، بسبب التعبئة الشعورية الشعبية العامة ضد التطبيع وضد إنشاء أية علاقات شعبية أو إنسانية أو تجارية مع الإسرائيليين ، وبسبب محاذير الأمن القومى وأمن الدولة التى فرضت نفسها على ساسة الدولة أيضا .

وكان أمل المبرمين للاتفاقية أن تكون عازلة لمصر عن العرب، كما عزلت اتفاقية لوزان تركيا عن بلاد المسلمين وشعوبهم منذ إبرامها في عام ١٩٢٣ ، ولكن لم يحدث لمصر باتفاقية عام ١٩٢٣ ، وإيضاحا لهذه يحدث لمصر باتفاقية عام ١٩٢٣ ، وإيضاحا لهذه النقطة، فإنه بعد الحرب العالمية الأولى احتلت جيوش الحلفاء بعض أراضى الدولة العثمانية في الأناضول وحاصروا إستامبول العاصمة، وبدأت حركة المقاومة لذلك بقيادة كمال أتاتورك، وأبرمت اتفاقية لوزان في عام ١٩٢٣ ، ومؤداها فيما كتب بها وما لم يكتب أن تجلو المجيوش الأجنبية عن أراضى تركيا مقابل أن تسقط تركيا أى ادعاء لها يتعلق بعلاقاتها بالبلاد والشعوب الإسلامية الأخرى، ففصلت السلطنة عن الخلافة في عام ١٩٢٢ ، ولم تقترب تركيا من بعد من أى دولة إسلامية أو عربية ، من ذلك الوقت حتى الآن.

وبالنسبة الاتفاقية عام ١٩٧٩، فقد كان ثمة هدف مماثل لدى موقمى الاتفاقية من الإسرائيلين وظهيرهم الأمريكي، وهو أن يجلو الإسرائيليون عن أرض سيناء بحصر مقابل أن تترك مصر أى ادعاء بدور عروبي لها وأن تتعزل عن العرب شعوبا وقضايا. وهذا الهدف لم يتحقق على الصورة التى أريدت وقتها، وبعد أكثر من عشرين سنة على إبرام الاتفاقية ، فإن علاقات مصر بالدول العربية وشعوبها والعلاقات بين الشعوب لم تتقلص على ما كان الآخرون يقصدون. حتى الدولة المصرية لا يزال لها ششون عربية واضحة وسياسات عربية وتداخلات عربية، أيا كانت وجوه الرأى في أى من ذلك على التعيين.

نحن ندرك من آثار اتفاقية عام ١٩٧٩ ، أنها جعلت سيناء منزوعة السلاح مثلا ، فهى ليست تحت السيادة العسكرية المصرية كاملة ، وندرك أن ثمة قيودا تحد من الإرادة السياسية المصرية في مواجهة عدد من الأوضاع ذات الأثر السلبي على الشعون المصرية . وندرك أن الاتفاقية كانت عا زاد به حجم التأثيرات السياسية الأمريكية ، ولكن تظل للحصلة النهائية حتى الآن ، أن اتفاقية عام ١٩٧٩ لم ترتب كل ما كان يأمل الإسرائيليون والأمريكيون أن يتحقق منها ، وأن المعارضة السياسية المصرية والعربية التي واجهت هذه الاتفاقية قد ساهمت في التقليل والتحديد من الآثار السلبية التي كان يمكن أن تترتب على التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية حسبما كان يقصد الإسرائيليون والأمريكيون منها .

تبقى نقطة مهمة، فإن استبعاد الحروب النظامية من الشأن الفلسطيني، مع بقاء الصراع العربي الإصرائيلي قائما ومحتدما، إن ذلك أوجد حاجة ضرورية للتفتيش عن أسلوب آخر يدار به الصراع. إن نشاط اللول والحكومات العربية في إدارة هذا الصراع بالوسائل السلمية المشروعة على الصعيد اللولى لا يكفي لحسم صراع من المسراع بالدسوى المستدل المنتقل المنتقب الفلسطيني من أرضه ودياره والاستيلاء عليها عنوة ونهبا. الصراع السلمي المشروع هنا يصلح وسيلة مساعدة ولا يصلح وسيلة أساسية. ومن هنا صار دور الدول والحكومات العربية في هذا الشأن هو الدور الثانوي المساعد أو المساند، وهو الدور التابع وليس المنبوع من حيث الأداء الوظيفي الفعال، وشغر دور الأصيل سنين معدودة حتى رأبنا وشاهدنا أحداث انتفاضة عام ١٩٨٧.

وإذا كان ابتعاد دور الحروب الرسمية النظامية في هذا الصراع باتفاقية عام ١٩٧٩ هو ما أفسح المجال الشعبي لظهور الانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٧ ، فسبحان من يخرج الحي من الميت الا إله إلا هو ، العلى القدير » .

## [0]

نحن نعلم بالاستقراء من ملاحظة حركات التحرير في العصر المعيش وعبر القرنين الأخيرين، أنه لا وجه للمقارنة بين القوة العسكرية النظامية للمستعمرين والدول الكبرى المعتلية وبين مثيلتها في دولنا، ولو كان ثمة وجه موازنة بين الجانبين ما وقع استعمار ولا احتلال ولا عدوان ممند الأثر متطاول مع الأزمان. هزمنا الاستعمار بالحروب النظامية وأخرجناه نحن من ديارنا بالمقاومة الشعبية، التي تتراوح ما بين حروب العصابات وعمليات الاغتيال والتخريب تجرى من رجاله ومؤسساته في الأرض للحتلة، وأنه بالنظر إلى آلة الحرب النظامية ستبقى اللول الكبرى وصنائعها هي الأقوى ماديا والأمهر علميا وتقنيا، وأنه بالنظر إلى تكلفة الحروب النظامية ستبقى هي الأقدر عليها.

ونحن نعرف والقارئ أعرف منى - بأن وسائل المقاومة الشعبية توهن العضد وترهق العصب وتستنفد الطاقة وتجعل وجود العدوان شديد التكلفة ، وبها مع الوقت ينهار الشعور بالأمن لدى الوجود العدوان، وفى كل الأحوال يتمول الربح المرتقب من العدوان إلى خسارة واستنزاف موارد. ونحن نعرف حجم الخسائر المبشرية التى تكبدها الفيتناميون مثلا فى مقاومتهم الاحتلال الأمريكى، ولكنهم أخرجوا أقوى دول الأرض من أرضهم وأخافوها أن تكرر الصنيع نفسه عقدين من الزمان. ونعرف أن الروس قتلوا ما يشارف المليونين من الأفغان، ولكنهم رحلوا فى النهاية وإنهارت قوتهم الدولية.

لذلك كان عام ١٩٨٧ ﴿ عَامٌ فِهِ يَغَاثُ النَّسُ وَفِهِ يَعْصُرُونَ ﴾ (سورة يوسف، الآية ٤٩)، إذ أعلنت المقاومة الشعبية الفلسطينية عن نفسها داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة، بدأت به مرحلة جديدة للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلى. واستخدمت أولا وسائل العمل الشعبي الداخلي من تجمعات ومظاهرات ورمى بالحجارة، ثم نما ذلك إلى استخدام وسائل العنف الشعبي. وحركة المقاومة من المداخل وإن كانت أكثر كلفة من حيث ما يهرق من دم عزيز، فهو أكثر استقلالا وأبعد عن إمكان فرض التبعية عليها وأمنع إزاء الضغوط الدولية والحكومية الحارجية. وهي من ثم أفعل من حيث التاثيج إن شاء الله.

ونحن نعرف من المطالعات عن حركات التحرير، أنه وجدت في بعض الأحيان أقسام من قوة التحرير داخل الأراضى المحتلة وأقسام أخرى وجدت خارجها، وإن أدى ذلك في مدى زمنى ما إلى وجود تناقض أو تباين في السياسة وفي أسلوب تقدير المواقف ورسم السياسات. وإن كلامن الفريقين يمكس في نظرته إلى الواقع وفي تقديراته رؤيته من الزاوية التي يرى منها الأحداث وبالآثار التي ترد إليه من المحوامل المحيطة به، ويؤكد ذلك ويزيد من تأثيره ما قد يكون موجودا من انفصال تنظيمي.

طبعا في هذا الصدد، لا يستطيع أحد أن يرجع قوة على أخرى بموجب نظرى يتعلق بوصف لصيق بها، وقد ترى حركة الداخل في نفسها أنها أصدق تمثيلا للشعب الذي يعاني وأنها أدق في ملاحظة أوضاع قوته ووجوه ضعفه، وقد ترى في حركة الخارج أنها تنبني على مفهوم تصورى عن الشعب والوطن وأنها أكثر تأثرا بأوضاع وسياسات الدول المحيطة أو القوى العالمية وأنها تحيل إلى المبالغة من أثر الخارج وعلاقاته الدولية. وقد ترى حركة الخارج أنها أثفر انفتاحا على الظروف الخارجية المؤثرة وأنها أوثق صلة بجماهير المواطنين المتشرين بالخارج، إلى غير ذلك من الاعتبارات. وليس المهم الترجيح بين وجوه النفع التي تملكها كل حركة، إنما المهم هو كيف يمكن تجميع الجهود والتنسيق بين الحركات إن لم يمكن توحيدها.

وإذا كان قد أمكن الإشارة فيما سبق إلى حركة الخارج الفلسطينية، فقد كان لها بطبيعة الحال وجودها الداخلى المرثى وغير المنكور، كما ظهرت في الداخل على مدى الثمانينيات حركة اكتسبت السمات الشعبية والخصائص السياسية، التي تميزت بهما الحركات السياسية الشعبية في البلاد العربية عاظهر في السبعينيات وهو السمت الإسلامي الوطني. ودعم هذا الظهور أن العلاقات الدولية الخارجية صارت أقل دعما للحركة التحريرية الفلسطينية، إذ ضعف الاتحاد السوفيتي، وعقدت مصر صلحها مع إسرائيل، وأجليت منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان وعن أراضي دول المواجهة وأتيح لها فقط الوجود البعيد في تونس، ثم ضرب النظام العربي ضربة عنيفة بحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١.

جرت الأحداث في هذا الإطار بأن أعلن إنشاء الدولة الفلسطينية في اجتماع المجلس الفلسطيني بالجزائر في عام ١٩٨٨ مع قبول قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ و قرارى ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و ٣٣٨ لسنة ١٩٧٧ ، وجرى ذلك في إطار الاعترافات الدولية ، ثم حضور مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ ، ثم انعقد اتفاق أوسلو مع إسرائيل في عام ١٩٩١ ، وجرى الاعتراف بدولة إسرائيل مقابل اعتراف به بوصفه «السلطة الوطنية» ومقابل عودته إلى أرض فلسطين .

ومرة أخرى فسبحان من يخرج الحى من الميت، كانت عودة قوة الخارج الفسطينية إلى أرض فلسطين زادا ودعما وقوة لحركة الداخل والتأم شمل قوة التحرير الفلسطينية بأجنحتها وفصائلها وانصهرت القواعد الشعبية في لهيب مقاومة الاحتلال الصهيوني، بارك الله فيهم وسدد خطاهم. وظهر ذلك في انتفاضة الأقهى منذ ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

وبهذا فإنه على مدى السنوات العشرين الماضية، آلت حركة التحرير وحركة المقاومة، من تصدر الحكومات والقوى الرسمية النظامية، إلى تصدر قوة المقاومة الشعبية. وآلت من التبعية لسياسات الحكومات إلى أن تكون أصيلة عن نفسها ويتحول النشاط الرسمي النظامي للدول إلى نشاط مساعد. وآلت من الازدواجية بين حركتي الداخل والخارج إلى أن تصير كلها حركة داخل على تجانس وتناسق إن شاء الله، وكان فضل الله عليك عظيما.

## [1]

بقيت المشكلة التى لم يتبلور لها حل بعد، لأن فلسطين لم تستعمر ولا قام بها المشروع الصهيوني وتبته الدول الكبرى المسيطرة ، لم يحصل ذلك طبعا في فلسطين وأرضها فقط، ولكن حصل ذلك لموقعها في سياق الأمة العربية والأمة الإسلامية ، ولأثرها المهدد لأمن كل من هاتين الجماعتين المتداخلتين وللأقطار وللدول القطرية التى قامت فيهما ، وقد اختيرت فلسطين لا لذاتها فقط ولكن لغيرها أيضا . وهذه نقطة محسوم صحتها من الناحية التاريخية والناحية السياسية .

إن المعركة بشأنها أعم وأشمل لدى الطامعين فيها من أن تنحصر في هذا الموقع ، وأن الحرص على اقتناصها هو حرص على السيطرة على شعوب وأم وثروات وموقع جغرافي سياسي . وأن مواجهة ذلك كله يتعين أن تجرى بهذا العموم والشمول ، فليست فلسطين شأنا فلسطينيا فقط ، وبقدر ما يكون المشروع الصهيوني الإسرائيلي الأمريكي مهددا للعرب والسلمين ، وجب أن يكون مواجها منهم جميعا ، وخاصة البلاد العربية .

ونحن نعرف أن فلسطين هي المجال الجغرافي للقدس، وأن فلسطين كلها قدس كما يعبر البعض بذلك. ونعرف أن القدس بخاصة وفلسطين بعامة هي أكثر ما نجتمع عليه، وأنها تجمع بين أنصار العروية وأنصار الجامعة الإسلامية، وتجمع بين المسلمين والمسيحيين، وتجمع بين الإسلاميين والعلمانيين من الوطنيين. وأنها تجمع أيضا بين الحركات الشعبية من حيث هي حركات تحرير واستقلال، وبين الدول العربية من حيث أن مراعاة واجبات الأمن القومي هي أول واجبات الدول ونظم الحكومات. ولكن في هذه العملاقة الأخيرة يكمن المشكل الحاصل الآن بين الحركات الشعبية وبين سياسات الحكومات، وهو ما عبرت عنه في هذا المقال من قبل بأمر العلاقة بين الأمة والدولة.

وقد حاولت أن أوضح من قبل بأن المسألة الفلسطينية آلت إلى أن تكون مسألة شعبية ، وآلت في معاجمتها أخيرا إلى حركات التحوير الشعبية ، وأن هذا كان من التطورات المهمة الإيجابية على مدى خمسين سنة الماضية ، ولكن هذه الأيلولة إلى التطورات المهمة الإيجابية على مدى خمسين سنة الماضية ، ولكن هذه الأيلولة إلى البوم لا تظهر إلا في إطار الحركة الشعبية الفلسطينية ، والواجب أن تمتد إلى وجوه سائر شعوب الأقطار العربية . والسؤال الذي يشور الآن ، أن تجربة الانتفاضة الفلسطينية الجارية وما قابلتها به الشعوب العربية من دعم معنوى وتأييد ، تكشف عن مدى الاستعداد الذي يتفجر لدى هذه الشعوب في تجاوز حدود المسائلة إلى الرغبة في المشاركة في حركات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الأمريكي لفلسطين . ولكن كيف ينتظم هذا الأمر ، وما هو دور الحكومات العربية على الأقل في ترك هذا الشعوب الشعيم المربية على الأقل في ترك

لقد سبقت الإشارة إلى أن ابتعاد الصراع العربي الإسرائيلي عن أساليب الحروب النظامية هو أجدى وأنفع لحركة التحرير الفلسطينية العربية. ويتفرع عن ذلك ، ليس فقط أن تتفادى الدول العربية أساليب المواجهات العسكرية النظامية ، ولكن أن تبتعد أيضا عن أي تصرف يفضى إلى التورط في مواجهة من هذا النوع ، وأن تتجنب إلى الحد المقدور ردود الفعل على أي استفزاز يمكن أن تورطها في مثل هذه المواجهات.

والحق أن الأعباء الملقاة على عائق الحكومات والدول في ثقلها الباهظ وفي كثرتها المتنوعة تختلف عن الأعباء الملقاة على عائق حركات المقاومة الشعبية. والحكومات مطلوب منها تأمين شعب كامل برجاله ونسائه وشبابه وعجائزه وأطفاله، ومطلوب منها مد هؤلاء جميعا بأسباب الوجود المنتظم من حيث توفير شبكات الإمداد والمرافق أو التأهيل والمساهمة في إدارة المجتمع، ومن حيث التعليم والصحة والإنتاج وغير ذلك، بينما حركات التحرير الوطني والمقاومة

الشعبية فهى تتكون من نخب وطلائع ومتطوعة، والأعباء الضخمة والتضحيات الهائلة التي تقوم بها ويقوم بها رجالها إنما يفعلون ذلك طوعا، فالمشكل مختلف قدرا ونوعاً.

ومن جهة ثانية فإن ثمة أعباء تحتملها الحكومات والدول في علاقاتها بالدول الاخرى، وثمة تبعات تلحق بها في هذا المجال وتقنضى منها الأناة والتدبر والحذر، وهي تخضع من الناحية الدولية لأسس شرعية مختلفة ولنظم علاقات مختلفة عن هذا النمط من الوجود وعن العلاقات التي تمارس فيه حركات المقاومة الشعبية نشاطها.

وكل ذلك مقدر ومعتبر، ولذلك فإنه عندما نلحظ اختلافا في السياسات التي 
تتبعها الحكومات والدول عما يقتضيه النشاط التحريرى الأهلي، فيتعين أن نضع 
في الحساب هذا الاختلاف النوعي في الوظائف والتبعات بين أهل الحكم في الدول 
وبين أصحاب حركات التحرر الشعبية. وأظن أن كل المطلوب من الحكومات وأهل 
الحكم في الدول المعنية، هو أن عارسوا أساليب الصراع السلمي في المجال الدولي 
وفي العلاقات بين الدول والحكومات والمنظمات الدولية، وأن عارسوا ما يقدرون 
عليه من أساليب المقاطعات والمحاصرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية 
والإعلامية والثقافية مع قوى الاحتلال ومسانديه، وأن يتركوا شعوبهم تتحرك في 
المساندة والمشاركة لحركات التحرير بغير إعاقة لها ولا كبت لدعاويها وبغير كبع 
لحركتها الطليقة، وذلك في إطار ما لا يورط هذه الدول والحكومات في مواجهات 
عسكرية نظامية. وهذا أمر يخضع لتقدير كل دولة وحكومة مع الجدل الذي يجرى 
بينها وبين شعبها وشعوب الأقطار العربية والإسلامية.

#### [Y]

ولكن ثمة وجه آخر للمسألة، فإذا كانت تُعذر الحكومات والدول في حدود ما تقدر عليه وما تطيقه ، بالنسبة للمسئوليات والتبعات الملقاة عليها بحكم أنها حكومات ودول، أو بالنسبة لموازين القوى في علاقاتها مع القوى الخارجية الأخرى، فإن الوجه الآخر للمسألة يتعلق بموقفها هي إزاء مواطنيها والمحكومين بها من شعبها . وهنا فإن الأمر لا يتعلق بالقدرة التي تثير الأعذار ، ولكن بالوغبة التي تستفز المواقف .

وتبيينا لهذه المسألة ، يمكن عقد المقارنة بين انهيار الإرادة السياسية لحكومة باكستان وتضحيتها بحليف لها هو حكومة طالبان في أفغانستان ، وتضحيتها بمجال يكاد يكون أهم مجالات أمنها القومي هو المجال الأفغاني ، وضرب كل ذلك في أقل من ثلاثة أيام من الضغط الأمريكي عليها بعد أحداث ١١ سبتمبر ، ويمكن عقد المقارنة بين ذلك وبين بقاء العناد الأفغاني رغم كل ما حشدت أمريكا من حشود وما دكت من حصون وما قتلت من أبرياء وما شردت من ملاين البشر . فإن انهيار الإرادة والطواعية الفورية أنت من الدولة الأقبوى من حيث التنظيم والعدد والجيوش والتنظيمات .

ويكن أيضا عقد المقارنات بالنسبة لما احتل من أراض، فكثيرا ما كان الأسرع تحررا أو الأصعب سيطرة أو الأشد مقاومة ومناوأة، كثيرا ما كان ذلك من نصيب البلدان ذات الدول والحكومات الأضعف من حيث العدة والسيطرة، وأقصد هنا القوة المركزية للدولة أو الحكومة مقارنة بجدى تماسك الأمة والجماعات الأهلية فيها. كما نلحظ أيضا أن أكثر ما تحسب الولايات المتحدة حسابه الآن في هجمتها على بلادنا وشعوبنا، هو البلاد ذات الحكومات والدول الأضعف، مثل أفغانستان وإلمه مال ومكذا دواليك.

ثمة مشكل يردحين تكون الحكومات أخوف على نفسها من شعبها منها على الأمن نفسها من مخاطر الخارج عليها، أو تكون أخوف على نظامها منها على الأمن القومى للجماعات، التى وجدت هذه الحكومات لحراستها وتأمينها. هنا يكون أمن الدجماعات، التى وجدت هذه الحكومات لحراستها وتأمينها. هنا يكون أمن الدولة أى أمن الحكومة لحراستها. وإذا كانت الحركات الشعبية تتجه إلى مسألة فلسطين بالمدعم والمسائلة والمشاركة، فليس ما يضمن لدى النظر الحكومي أن تتجه هذه الحركات أو بعضها إلى مشاكل الداخل فتتحول من اتجاه إلى اتجاه ، وأن نظريات الأمن التى تتبناها الدول والحكومات إزاء حركات شعوبها، تستند في الأساس على ضمان عدم قدرة هذه الحركات الشعبية على مواجهة حكوماتها، ولا تستند على حسن نوايا تلك الحركات أو عدم رغبتها أو تعهداتها بعدم مواجهة حكوماتها،

وأيا ما كان الأمر فنحن لا نناقش الأسس ولا نبحث فيما هو الجائز أو الواجب ولا نقوم المواقف والسياسات، ولكننا بقدر الإمكان نحاول أن نستخلص أكثر الممكنات فاعلية في حدود الواقع الحاصل، وفي إطار ما يطمئن كل صاحب موقع على موقعه بالطريقة التي يراها هو كافلة لأمنه، وذلك ما دام يمكن إجراء هذا الاستخلاص لصالح حركة التحرير، حركة تحرير فلسطين، التي هي ذاتها حركة كفائة الأسن القومي العربي وهي ذاتها حركة تأمين أولى القبلتين وثالث الحرمين في الإسلام.

هذا ما يجب أن نفكر فيه وأن نقترح له الحلول.

وثمة ثلاثة ظروف أظنها مواتية بالنسبة لحركة التحرير الفلسطينية .

أولها: أرادت انفاقية أوسلو أن تقيم السلطة الوطنية الفلسطينية لا باعتبارها دولة وحكومة لها شأن الدول والحكومات التي تعرفها النظم الدولية، وإنحا أن يكون لها فقط خصائص «الحكومة» في مواجهة شعبها وتأمينا للوجود الإسرائيلي . ولكن السلطة ما إن دخلت أرض فلسطين حتى صارت قواعدها من بين فثات الشعب الفلسطيني المحكوم، وانحازت الغالبية في ذلك إلى الحركة الشعبية .

ثانيها: إن الدول العربية والإسلامية، هي على قدر من التعدد والتنوع كبير جدا، وإذا كان هذا الأمر من شأنه أن يعرقل إمكان اتخاذ مواقف موحدة على الصعيد العربي أو الإسلامي، كما لاحظنا في مؤتمرات القمة العربية والإسلامية التي العربي أو الإسلامي، كما لاحظنا في مؤتمرات القمة العربية والإسلامية التي انعقدت بعد ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وإذا كان هذا أضعف الوجود العربي أو الإسلامي الموحد أو المتناسق، فإن له مزية أخرى، وهو أنه مع تنوع أوضاع كل من الدول والحكومات وتنوع أحجام الضغوط التي تمارس على كل منها وتنوع أحجام التردد لدى كل منها وعلاقة كل منها يشعبه قربا أو بعدا، فإن ذلك يزود الوضع الفلسطيني بدوائر للانفراج وأشكالا من الدعم والمساندة والسماح بالمشاركة، ذلك أنه إذا لم يكن مضمونا أن تتفق الدول على ما هو خير ونافع، فالأحسن أن يوجد القدر من التباين بين سياساتها الذي يمكن من تحقق الخير والنفع.

ثالثها: إن الدولة الصهيونية مصممة على ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن الضفة والقطاع وقفا في حلقها، فهي لا تستطيع أن تهضمها ولا أن تستوعبها، وهى لا تستطيع أن تقذفها من حلقها إلى الخارج فتعترف أمام نفسها وشعبها، وهى لا تستطيع أن تقذفها من حلقها إلى الخارة في الضفة وغزة وضدتها وأمام العالم بفشل مشروعها، وأن وجودا إسرائيليا لهما مضى عليه الآن خمسة وثلاثون سنة وتكون نتيجته ما نراه الآن، إن ذلك يثبت قيام هذه المعضلة أمام الصهيونية، فإن إسرائيل لا تستطيع أن تهضم وتستوعب ولا أن تقذف وتقىء، والأمر كله يحتاج إلى وقت وصبر وطول نفس.

ويكون ذلك ميسورا إن شاء الله بمساندة الشعوب العربية والإسلامية وبمشاركتها عندما يكن حل هذا المشكل بين الدولة والأمة .

ولكن يبقى السؤال الذي يجب أن يشغلنا وهو:

إلى أى مدى صارت قوة الدولة المركزية الحديثة عندنا مما يضعف قوة الأمة وفاعليتها، وكيف يمكن فك هذا التلازم بين قوة الدولة وضعف الأمة؟

# أحداث فلسطين بين الحكومات العربية وحركات الشعوب

لا نغالى إذا قلنا إن ما يحدث اليوم في فلسطين سيتحدد به مصير الأمة العربية لم حلة تاريخية مقبلة لا نعرف الآن مداها .

ولا نغالي إذا قلنا إننا اليسوم في ربيح عام ٢٠٠٢ في موقف شبيه بما كنا فيه في عام ١٩٤٨.

ولا نغالي إذا قلنا إن فلسطين في عام ١٩٤٨ عانت من سلبيات نظمنا العربية ـ دولا وحكومات ـ بأكثر كثيرا نما عانت من ضعف شعبها .

ولا نخالي أيضا إذا قلنا إن ما بقى من فلسطين في عام ١٩٦٧ عانى من سلبيات نظمنا وسياسننا الرسمية، وإن ما حدث وقتها كان بسبب سلبيات راجعة إلينا لا إلى الشعب الفلسطيني .

فلم يكن احتلال الإسرائيلين والصهاينة للضفة الغربية ولقطاع غزة إلا جزءا من هزيمة مصر وسوريا والأردن في تلك الأيام الكريهة .

ولذلك فإننا، لا بوصفنا العربي والإسلامي فقط، ولكن بوصفنا المصرى والسورى والأردني علينا واجب أخلاقي وتاريخي أن نساهم مساهمة فعالة في استرجاع هذين الأرضين لأصحابهما . . فضلا عما علينا من واجب الدفاع عن أنفسنا، لأن فلسطين منا ونحن منها، سياسيا وأمنيا .

ولكننا في هذا المجال لدينا مشكلة مهمة لا نكاد نجد لها حلا بعد، تتعلق بالعلاقة بين الأمة والدولة أي العلاقة بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي، وهذا المشكل

<sup>(\*)</sup> صحيفة الأسبوع. القاهرة. ٨ أبريل ٢٠٠٢.

ظهر على السطح ظهورا حادا منذ قامت الانتفاضة الفلسطينية الثانية انتفاضة الأقصى . كلم المتفرق المتفرق المتفرق المتفرق المتفرق المقرقر الموقم الطارئ ثم المؤتمر الإسلامي، فظهر الفارق بين الأمة والدولة في بلادنا، كأنه فارق بين الفشوة والترهل، وفارق بين عزة الإرادة المستقلة، وبين ارتعاشة التبعية المتوارية، فارق بين من يصدق فيهم قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن الشح المطاع والهوى المتبم والدنيا المؤثرة .

\* \* \*

نحن نعرف أننا دولة قطرية، ولكل دولة نظام ودستور ولها حكومة، وأن القسم المستورى الذي يقسمه من يتولى الشأن العام في أي بلادنا العربية ذات الدساتير، هو أن يحافظ على استقلال بلاده وسلامة أراضيها، والمقصود بهذا سلامة الحدود الإقليمية للقطر الذي يتولى شأنه. وكل من هذه الدول هي عضو في الجماعة الدولية، وتتعامل الدول القطرية العربية كما تتعامل أي دولتين لاتربطهما أدني صلة أخرى، مثل أستراليا وألبانيا مثلا، ولا تملك دولة عربية لدولة عربية أخرى أمراً إلا من خلال العلاقات الدولية التي يمكن أن تتدخل فيها الدول الكبرى ذات أطماع السيادة وأوضاع السيطرة على المالمين، وقطر والبحرين عندما تنازعتا على جزيرة صغيرة جأتا إلى محكمة العدل الدولية.

ولكننا نعرف أيضاً أن منطق الدولة القطرية هذا يحده أمران هامان، أولهما: إن الحفاظ على أراضى الدولة القطرية يوجب عليها ألا يقوم بجوار أراضيها من دولة أخرى وضع أو موقف يتهددها وينذر بإمكان حدوث اجتياح لبعض أراضيها أو بإمكان ضغط على إرادتها يقيد حريتها في التصرف. وثانيهما: إنه ما من دولة عربية قائمة إلا ورد في وثائقها الرسمية أنها جزء من الأمة العربية، وأن ذلك لا يؤكد هوية شعبها نقط، ولكنه يؤسس التزامها باللافاع عما هي منتمية إليه بنص وثائقها الدستورية والنظامية، وهو ما تراضت عليه الجماعة السياسية لديها.

لذلك فإن دولنا ينبغى أن تحاسب دستوريًا على ما تفرط فيه من ذلك كله، باعتبار الحفاظ على أمنها القومي الإقليمي، وباعتبار الذود في جماعتها الأعم. وليست الحدود الإقليمية هي آخر واجبات الحراسة الملقاة على عاتق الدولة، وليست الحدود الإقليمية هي منتهى ما يحافظ عليه شعب يقر بانتمائه لجماعة أشمل انتماء مصير سياسي .

وآية ذلك أن فلسطين كانت من أهم بؤر الصراع بين بلدان العرب والأطماع الغربية على مدى القرن العشرين. وكادت تكون هي بؤرة هذا الصراع منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، شئنا ذلك أم أبينا، ولن يجدى أحداً حتى اليوم أن يتغافل عن هذه المسألة، ولن يجدى أيد دولة عربية أن تظن نفسها بعيدة عن هذا الصراع، كما لن يجدى أيا منها أن تركن إلى معاهدة صلح أو اتفاقية جرت، وخاصة ما يسمي بدول الطوق وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان، وليس الأمر أمر قلق من احتمال عدوان، فإن إسرائيل لا تزال تحتل ما احتماته في حرب ٥ يونيه عام ١٩٦٧. ومن ذلك ما كان تبقى من أرض فلسطين بالضفة الغربية وقطاع عزة، وأيضاً أرضى كاملا، فلا تزال مزارع شبعا محتلة من لبنان في اجتياح عام ١٩٨٧، لم تتركه كاملا، فلا تزال مزارع شبعا محتلة.

وحتى مصر التى استردت من الإسرائيليين سيناء باتفاقية عام ١٩٧٩ ، لاتزال تعانى من آثار احتلال ٥ يونيه عام ١٩٦٧ ، ودولة مصر لا تستطيع حتى الآن وبوجب اتفاقية عام ١٩٧٩ ، أن تمد حمايتها العسكرية بإرادة طليقة على أرض سيناء ، وهذا وجه احتلال لايزال قائمًا ، والعجيب أن نتغافل عنه ونروج ظنا واهما أننا استرددنا أرضنا كلها ، ألا إن الأرض سيادة ونحن لم نسترد مسيادتنا كلها على شبه جزيرة سيناء ولايزال في سيناء حق للإسرائليين عليها ، وهو ألا ندفع فيها بقواتنا المسلحة بمثل ما ندفعها عند حدود ليبيا مثلا وحدود السودان مثلا ، البلدين الشقيقين الصديقين إلى الأبد إن شاء الله .

ومصر أيضاً لا تستطيع، أو هكذا يروج كثير من الساسة التولين للشنون العامة ، لا تستطيع أن تقطع حلاقتها بإسرائيل، لأن ذلك يعنى عندهم إلغاء المعاهدة وإعادة مصر إلى حالة الحرب، والناس من خوف الحرب في حرب، أو أفهم من خوف الحرب إلى حرب ومصر تستطيع أن تطرد أى سفير لأى دولة وتستطيع أن تغلق أية سفارة لأية دولة، وتستطيع أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أية دولة. وذلك كله إلا دولة إسرائيل، والسؤال الآن: أليس هذا قيماً على الاستقلال وعلى الإرادة

السياسية ، وأصحاب الشأن في السياسة الرسمية يسود بينهم منطق أن نخضع للامر الواقع وألا نحاول تخفيف القيود المفروضة علينا بموجب هذه المعاهدات؟

\* \* \*

### [ ]

إن أثر فلسطين على دولنا المتاخمة لها يكاد يكون أثراً حاكماً لمصائر الدول، وذلك على مدى الخمسين سنة الماضية. لقد تقوض نظام اجتماعي سياسي كامل في مصر بعد هزيمة عام ١٩٤٨، وانتهى حكم أسرة مالكة بقيت في الحكم مائة وخمسين سنة سبقت، وكذلك تقوض النظام السياسي السوري وانتقلت سوريا من شأن إلى شئون. وفي هزيمة عام ١٩٦٧ تقوض نظام سياسي اجتماعي كامل في مصر، تغير هيكليا وجذريا، وآل من شأن إلى شأن.

وهذا درس تاريخى من دروس علم السياسة، يتعين أن نتين مراميه ونعرف مفاده، لأن الوظيفة الأساسية للدولة بالنسبة للجماعة الحاكمة لها، هو أن تحمى هذه الجماعة وتصون أمنها، عما نعبر عنه بحصطلح اليوم اكفالة الأمن القومي»، هذه الحماية والصيانة تتعلق في الأساس بتأمين الجماعة من المخاطر الخارجية، وهي الوظيفة الأولى والثانية والثالثة. . إلخ. ثم ترد الوظيفة التالية تتعلق بحفظ الأمن اللاخلى وحراسة صيغة التضامن الاجتماعي، أو بعبارة أدق صيغة "التوازن الاجتماعي، القائمة بين الجماعات المؤتلفة في الجماعة السياسية الأساسية، وتوثيق عرى التسماسك لدى هذه الجماعة، ثم ترد بعد ذلك أية وظائف تتعلق بالنهوض والتنمية وغيرها.

لقد حكمنا الماليك قرابة ماثين وخمسين سنة ، لأنهم كانوا حراسًا وحماة على الأمن الجماعي للجماعة في مواجهة مخاطر خارجية لهذا العصر وهو الخطر المغرلي والتترى ، ثم حكمنا العثمانيون نحو أربعمائة سنة لأنهم نجحوا على مدى ثلاثمانة سنة أو يزيد في أن يحموا أمن هذه المنطقة من مخاطر الخارج الآتية من الشرق الآسية م وتقطعت الأوصال من

دونهم لما تبين عجزهم عن كفالة هذا الأمن للجماعة ، على تفاصيل يدركها من يتابع تاريخ القرن التاسع عشر ، فلما تحققت فيهم هزيمة عام ١٩١٨ في الحرب العللية الأولى انقضت الخلافة ذاتها ، أقدم مؤسسة حكم عرفها العالم الإسلامي ، لأن الهزيمة جرت باسمها أو تحت رايتها ، رغم أن الحكام المهرومين وقتها كانوا من رجال الانتفاد والترقي ، غير المؤمنين بالخلافة ، ولكن لحقها ما لحقهم .

أردت بهذا الاستطراد أن أوضح أن حفظ الأمن الجماعى، أو الأمن القومى، هو ما عليه المعول في استبقاء النظم والدول، وأن الفشل في حفظه هو ما لابد أن يثول إلى انفراط عقد النظم والدول، وأن الأمن الجماعي المقصود هنا ليس هو منجرد حفظ الحدود الجغرافية للقطر المعين، ولكن هو إيجاد توازن سياسي وعسكرى مع خارج القطر المحكوم بما يتحقق به قيام هذا الأمن واستدامته النسبة.

ونحن نعرف أن فلسطين ليست شأنا فلسطينيا فقط، وأن قوى العدوان لا تهتم بها لذاتها، ولكن يجرى ذلك لموقعها ولإمكان السيطرة بها على الآخرين من بلاد العرب، شعوبا وثورات ومواقع جغرافية سياسية. ونحن في مصر مشلا، ضربنا من إسرائيل في عام ١٩٦٧، وضربنا منها في عام ١٩٦٧، . كذلك شأن سوريا والأردن. ولبنان ضرب منها في عام ١٩٨٧، كما أن حرب عام ١٩٧٣ وحرب الاستنزاف التي سبقتها كانت لإزاحة العدوان الإسرائيلي عن حدودنا الإقبيبة.

فلسطين وعدوان إسرائيل عليها هو أمر يمس الأمن القومى المصرى مساسًا مباشرًا، وهذا أمر يدركه طلبة المدارس والجامعات من المبتدئين في فهم أمور السياسة. ومن نافلة القول التذكير بأن ما يجرى اليوم في رام الله ومدن الضفة الغربية وغزة من عدوان على الفلسطينيين شعبًا وقيادات، هو مقدمة لعدوان تال ومثيل على سوريا ولبنان، ثم على مصر. والثيران السوداء أكلت يوم أكل الثور الأبيض، حسب المثل المشهور.

إن اتفاقية عام 1949 التى أبر متها مصو مع إسرائيل معترفة بها واستردت مصر بها أرض سيناء إلى حدودها الإقليمية القطرية، هذه الاتفاقية تأكد بها أن حرب عام 1948 النظامية بين الجيوش العربية وبين جيش إسرائيل هي آخر الحروب النظامية التي تجرى بين جيوش الدول، وكان هذا خياراً مصرياً يراعي المصلحة القطرية المصرية وحدها، وهو ذاته كان عنصراً أساسياً في استبعاد أساليب الحروب النظامية في فض الصراع العربي الإسرائيلي.

ومصر بهذه الاتفاقية استردت أرض سيناء ولكنها لم تسترد أمنها القومي الجماعي، فلا تزال تقوم عند حدودها الشمالية الشرقية دولة توسعية عدوانية تمتلك السلاح النوري فيما تمتلك من آلات الحروب والتدمير والإبادة الحديثة، وتحكمها عصابة من السفاحين الذين احترفوا القتل الجماعي للشعوب الأخرى، ويتمايز بعضهم على بعض بالسحق والتدمير ويكسبون بذلك الشعيبة بين ذويهم.

والسؤال هو: هل هذا الوضع يطمشن به ذوو الشأن وهم يقومون بواجب الحراسة على الأمن الجماعي حتى في الإطار القطرى الإقليمي؟ والسؤال الآخر هو: هل يجوز لأى مواطن مصرى أو سورى أو لبناني أن يبيت ليلة مطمئنًا على أسرته وبجواره هذا الوحش الكاسر المزمجر على الدوام؟ بل هل يستطيع ذلك السعودي أو العراقي أو الإماراتي؟

إن الصراع باق، ولا يكاد يختلف على ذلك إلا نفر لا يوبه به، ولكنه انتقل من أساليب الحروب النظامية التى لم تجد أساليب الحروب النظامية التى لم تجد معه على مدى زمنى من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧ ، إلى أساليب المقاومة الشعبية ، وقد ظهرت المقاومة الشعبية ، وقد ظهرت المقاومة الشعبية وأعلنت عن نفسها فى انتفاضة عام ١٩٨٧ ، ثم فى مقاومة الجنوب اللبناني التى توجت بالنجاح بفضل الله، ثم تطورت المقاومة الشعبية فى فلسطين بالانتفاضة القائمة الآن . بدءاً من ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، أبقاها الله وحفظها ونصرها .

ولكن تبقى مسألة، فإن الشعب الفلسطينى بكل بسالته وفدائيته وبطولته لا يجوز أن يواجه وحده عدوانا تشارك فيه الولايات المتحدة أصيلة عن نفسها وهى أقوى دول الأرض الآن، التي تنفق على آلتها الحربية كل سنة ما يجاوز أربعمائة مليار من الدولارات تهدد بها العالم أجمع، وعلى وجه الخصوص عالمنا الإسلامى والعربى بدءاً من فلسطين. والمقاومة الشعبية هنا تحتاج إلى دعم وإلى مسائدة، وتحتاج أكثر من ذلك إلى المشاركة، وكل ذلك يرد من كل مجالات الدعم والمسائدة والمشاركة المعنوية والمادية، وبالتعزيز بأدوات الصراع المستخدمة من عدد وعتاد، كما يرد بالتعزيز البشرى بالمتطوعين أيضاً وذلك كله في النطاق الشعبي،

إننا بهذا لا نساند الفلسطينيين فقط لكننا نحمى آمننا، نحن بهذا ندافع عن مصر فيما ندافع عنه من دين ومن قومية، الأمر ليس آمرًا دينيًا وقوميًا ووطنيًا فقط، ولكنه أمر أخلاقي أيضًا، فنحن أي مصر نحمل قدرًا من المسئولية عن حرب عام المراكبيون بسبب هزيتنا نحن المصرين والأردنين في هذه الحرب، ثم بعد ذلك الإسرائيليون بسبب هزيتنا نحن المصرين والأردنين في هذه الحرب، ثم بعد ذلك قايضنا بسيناء، نستردها مقابل السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، وليس ما تحتمله المسؤلية الأخلاقية ولا مما نطيقه، أن نترك الفلسطينين يجاهدون وحدهم في إجلاء الإسرائيليين عن أراضيهم التي احتلتها إسرائيل نتيجة حرب بدأناها نحن وانهزمنا اليساسية فلا نستطيع طود السفير الإسرائيلي مهما فعلت حكومته في الفلسطينين، السياسية فلا نستطيع طود السفير الإسرائيلي مهما فعلت حكومته في الفلسطينين، إن ذلك منا يكون نكوصا نبرأ من عاره إن شاء الله ، ونعوذ بالمروءة أن يلحقنا إن فنصف به في حكم التاريخ والشعوب، ولدى البارئ جل شأنه من قبل ومن بعد.

\* \* \*

### [ \$ ]

ماذا تستطيع حكوماتنا أن تقدمه؟ أتصور أن جهد المقل في هذا الشأن هو كل ما يتعلق بوجوه ما يمكن أن نسميه «الأنشطة السلمية المشروعة» في الميدان الدولي، من حيث الشجب والإدانة ومحاولات إصدار القرارات من المنظمات الدولية - نجحت هذه المحاولات أو لم تنجح ـ مع الجهود الإعلامية في محاولات إشاعة الوعي وغير ذلك، وهذه الجهود تبذل.

ولكن الشرعية الدولية آلت اليوم إلى الولايات المتحدة، وهى طرف صراع أصيل في عين هذا العراع الذى نمارسه ويمارس ضدنا منذ عام ١٩٤٥ حتى اليوم، ولولا عداء الولايات المتحدة لنا في هذا الصراع لكان حسم من عشرات السنين لصالحنا، ونحن عندما نلجأ للشرعية الدولية التي صارت مستوعبة في المشيئة السياسية لخصم لنا في هذا الصراع، إنما نكون قد احتكمنا إلى الخصم علينا، وهذا ما نبرأ بعقولنا من النفلة عنه، والساسة الأمريكيون وتابعوهم ليس لديهم يقظة الضمائر، ولا الحد الأدنى من الالتزام الأخلاقي، ولا الحد الأدنى من إمكان الشعور بالحياء، ليس لديهم من أي من ذلك ما يقوم به بصيص أمل في تقدير شبه موضوعي أو نظر شبه عادل.

لقد احتكمنا إليهم في موضوع سقوط الطائرة المصرية في المياه الدولية قرب مطار نيويورك في أكتوبر عام ١٩٩٩ ، احتكمنا إلى الإدارة الأمريكية لتنظر في سبب السقوط وتحدد المسئول، والطائرة علوكة لمصر والركاب أغلبهم من مصر، الطاقم مصرى، والطائرة صناعة أمريكية وخارجة من مطار أمريكي والحادث بجوار قاعدة عسكرية أمريكية، احتكمنا إليهم وهم في الغالب خصوم أو مشتبه فيهم، فانتهوا إلى إدانة الجانب المصرى، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا نلومن إلا أنفسنا إن غضائا عن الفارق بين الخصم والحكم، وإن احتكمنا إلى خصمنا وأسلمناه قيادنا وعلقنا بضميره الذاهب مصيرنا.

ونحن - على التحقيق - وامتالا للشرعية الدولية المستوعبة في المشيئة الأمريكية ، صرنا - لكي نكون في إطار الشرعية - نحرص رسميًا على ألا نطالب إلا بما يسمح به رسل أمريكيون في توصياتهم عن الصراع العربي الأمريكي، لأنهم يعبرون عن المشيئة المستوعبة للشرعية اللولية ، فإذا جاء "ميتشيل" تبنينا توصياته ، وإذا جاء "تينت" رئيس المضابرات الأمريكية تبنينا تقريراته ، وإذا تكلم "زيني" المبعوث الأمريكي سبحنا على موجته ، وكلهم لا يتكلم إلا في وقف الانتفاضة ولا يقول إلا أنه يتعين على المضروب أن يرمى سلاحه على وعد أن يكف الضارب عن ضربه إن اطمأن إلى أننا القينا السلاح فعلا ، وخار منا العزم وانحل منا العضل . إن سقف مطالبنا يهبط ويهبط حتى صرنا ندخل إلى مطالبنا زحفا على البطون، وليست السقف يسع ما بين الظهور والبطون، ثم بعد ذلك لا ينفذ شيء، وليست المشكلة نقط في ضيق المدخل ولا في انضغاط أجسامنا، ولكن المشكلة الأخطر هي في أن وصينا بذاتنا يتقلص ويتقلص حتى يسوغ في أصيننا عن أنفسنا أننا من الزواحف، المشكلة الأخطر هي في استرقاق الوعي واستعباد الإدراك، وهذا بالضبط ما كان يصنعه المستوطنون البيض في رقيق أفريقيا المقتصين، وذلك في وحلية الولايات المتحدة التي منها "بوش" الرئيس الحالي، فالرجل أمين على وحشة أسلاقه.

لا يمكن أن نطالب بحقوقنا في إطار الشرعية التي يروجها المعتدون، إن هذا في ذاته استعباد واسترقاق وهو أشد أذلالاً من الهزيمة المادية، لأنه استسلام روح وانكسار عين وهوان نفس.

إن إنقاذ وعينا وإدراكنا هو أول الواجبات علينا، وأصام الحكومات من وسائل الصراع السلمى المشروع ما تستطيعه إن صح منها العزم وقويت الإرادة، وسلاح المقاطعة قائم، وأساليب المناوأة لا حدود لها، وكل حكومة في مجتمعها هي أقوى المؤسسات التي أفرزها هذا للجتمع، ويتجمع فيها من الفنيين والمهنين أذكي الرجال وأقدر الكفاءات، وتستطيع أن تستدعى ما ليس لديها من هؤلاء، وهي أكثر الهيئات مالا وأعظمها قدرة، واستمرارية أجهزتها يجعلها الأوفر جمعا للخبرات والأكثر مقددة على تركيمها، وقدراتها التنظيمية العلنية وغير العلنية قدرات هائلة، وإذا شاحات أمراً فلن تعدم وسائل بلوغه، وهي الأكثر معرفة أيضاً على وزن قدراتها، والمطلوب منها ليس إجراء أو عملا محدداً، ولكن أن تتجه قدراتها إلى نصرة شعبها وراسة المقدرات العليا للأمة، وإن كلفها ذلك قدراً محسوباً من المخاطر.

إن الولايات المتحدة الأمريكية طردت طرداً من فيتنام، ولم تستطع على مدى أربعين سنة أن تسحق هذه الجزيرة الصغيرة التي يسكنها شعب صغير وهو كوبا، والصهاينة ـ حتى مع الدعم الأمريكي ـ ليست لديهم قدرات أمريكا بالنسبة لفيتنام و لا بالنسة لكوبا . نحن نعرف أن الحروب النظامية ليست هي الوسيلة المثلى ولا الوسيلة الأصلح لتحرير الشعوب من الاحتلال العسكري، وقد حسمت مسألة الأسلوب الأمثل لكافحة العدوان الصهيوني، وإن ذلك يكون عن طريق حركات المقاومة الشعبية، وحركة المقاومة الشعبية ، وحركة المقاومة الشعبية في فلسطين تحتاج إلى دعم ومسائدة ومشاركة من شعوب اللول العربية سواء من دول العلرق المحيطة أو من دول العمق.

والمشكلة هنا أن الحكومات المركزية الحديثة للدول العربية لم تعتد أى منها قط أن تقوم بين شعبها حركات سياسية ذات شبكات تنظيمية، وذات قدرة على تحريك جماهير وذات قرار سياسي مستقل عن الحكومة، ولم تعتد على هذا الوجود حتى لو كان أى من هذه الحركات أو التنظيمات الشعبية مؤيدة للحكومة، وحتى إن كانت حركات اجتماعية أو ثقافية ولا تعمل بالسياسة الجارية، أو لا تشغلها مسألة السلطة ومن يحكم ومن يتداول الحكم، وحتى إن كانت نقابة مهنية أو نقابة عمالية أو جمعية خيرية.

ونظرية أمن الدولة السائدة في ظنى منذ الخسسينيات هي أن كفالة هذا الأمن لا تتحقق إلا بفقدان القدرة على التحريك الشعبي، حتى إن كان هذا التحريك فير معارض للحكومة، وحتى إن كان ذا نفع لها، وذلك ما دام إنه تحريك يرد في قراره وفي قنوات تنفيذه بعيداً عن أجهزة الدولة، لأن الأمن يتحقق طبقا لهذه النظرية بعدم قدرة الآخر وليس بمجرد عدم رغبته أو عدم إرادته لفعل ما، لأن الارادة يمكن أن تتغير ومن ثم لا يعول عليها. أما انعدام القدرة فهو ما يقوم عليه ضمان عدم تحرك الشعوب ضد حكوماتهم. . . . هكذا يفكرون .

وهذه النظرية التى قامت فى ظنى منذ الخمسينيات كانت تتفق مع نظام سياسى اجتماعى يقوم على مبدأ التنظيم الواحد، وهو فى ظنى يتعارض الآن مع ما بجهد لبلوغه من نظام تعددى، يقوم على تعدد السلطات داخل الدولة وعلى تعدد التشكيلات ذات الحركة الذاتية فى مجالات الاتصاد والخدمات والانشطة الاجتماعية.

هذه النظرية تواجه اليوم اختياراً جاداً وصعبًا، وقد عرفنا هذه النظرية متعارضة ومعوقة لمتطلبات التطوير الديقراطى في المجتمع، وذلك على مدى الثلاثين سنة الماضية، كما عرفناها معوقة لكثير من وجوه التنمية الاجتماعية، ولكنها اليوم تتعارض مع مطالب الأمن القومى والجماعى لوأد مخاطر الخارج، لأن وسيلتنا الرئيسية الظاهرة الآن في دعم حركة التحرير الفلسطينية، هي وسيلة شعبية في المدرجة الأولى، تقوم بها شعوب الدول العربية بحركة ذات طلاقة في تعبئة المساعدات وتهيئتها وتقديم إمكانات المشاركة البشرية، من خلال دول الطوق جميعا.

ونحن نسلم بأن أى نتيجة إيجابية تحققها حركة التحرير الفلسطينية ، فإن لها ذات الناتج الإيجابي في توفير متطلبات الأمن القومى لشعوبنا ودولنا جمعاء ، وإن حراسة الأمن القومى لشعوبنا ودولنا جمعاء ، وإن حراسة الأمن القومى والجمعان وجود الحبر والماء ، وإذا كان يمكن للشعوب أن تصبر على غيظ إذا لم يتوافر لها جو الحرية المأمول ، أو إذا لم يتوافر لها القدر المأمول من طيبات العيش وعدالة التوزيع ، فإنها خليقة بأن تجاوز حدود الصبر ، أن تعلق الأمر عبد المنها ، وهذه أهم مسألة المفروض أن يلتقى فيها أهل الحكم مع حركات الشعوب إلا النزر اليسير فاقد الانتماء .

وعلينا أن نتذكر في النهاية، أننا نحن المصرين، وبالمنطق الإقليمي المصرى الفيق، وقضلا عن موضوع الأمن القومي، فإن لدينا مع إسرائيل مسألة تنجر بها السيادة المصرية على أراضيها، بأكثر مما تنجرح السيادة اللبنانية ببقاء الاحتلال الإسرائيلي على مزارع شبعا، وهذه المسألة تتعلق بأن سيناء منزوعة السلاح بموجب تقاية عام ١٩٧٩، وتنجرح بها السيادة المصرية على قرارتها السياسية، وبالنسبة لعدم إمكان طرد السفير الإسرائيلي، وأن من مقتضيات العزة الوطنية لدينا أن نحتمل أي رد فعل يتتج عن طرد سفير لدولة هي عصابة من السفاحين.

# ممن نتلقى دروسا فى هذا الامتحان الفلسطيني

فى منتصف الستينيات، عندما كانت حرب فيتنام مشتعلة ضد الاحتلال الأمريكي عليها، أتذكر أن كان حضر إلى مصر «شو إن لاى» رئيس وزراء الصين وقتها، وسئل فى حديث صحفى عن هذه الحرب وآثارها، فقال ما معناه: إن «اللحم الأمريكي» قد صار «قريبا من أفواهنا» وأنه آن لنا أن «نعض عليه بأسنانا» وأنه آن لنا أن «نعض عليه بأسنانا» على فرصة شعوب شرق آسيا ليذيقوا المعتدى الوجيعة التي تصيبهم من عدوانه عليهم.

بمثل هذا المنطق يتعين علينا أن ننظر إلى الانتفاضة الفلسطينية وإلى العدوان الإسرائيلي الصهيوني علينا أن ننظر إلى الانتفاضة الفلسطينيز، ولكى يتين لنا المعنى الكبير لما الإسرائيلي الصهيوني على العرب إسرائيل ضد مصر في عام ١٩٥٦ ، بدأت من الجانب الإسرائيلي على مصر مغرب شمس ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦ ، وأوقف الفتال صبيحة ٧ نوفمبر عام ١٩٥٦ ، والمدة كلها لا تصل إلى تسعة أيام . كما أن حرب عام ١٩٦٧ ، بدأت في ٥ يونية عام ١٩٦٧ ، بدأت على الجبهات الثلاث المصرية والأردنية والسورية في ٩ يونية عام ١٩٧٧ بعدة لا تصل إلى تما الأيام

والظاهرة الأخرى أن كانت هذه الحروب وما بعدها حرب عام ١٩٧٣ ، كانت إسرائيل تخوضها خارج أراضيها، فلم تكن تحتمل التضحيات فيها، لا أرضا ولا شعبا، إنما كانت تحملها للمحاربين معها. ولم يكن لها خسائر تذكر في الأفواد والمدنين.

<sup>(\*)</sup> صحيفة الأسبوع. القاهرة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٢.

أما هذه الحرب الجارية الآن، فهي تجرى في عقر دار إسرائيل، وهي مشمولة بفصائل الطرف الإسرائيلي الصهيوني كلها، من جنود ومن مستوطنين ومن غيرهم عمن أتى يحكومة حرب تقصد إبادة الفلسطينيين أو تهجيرهم، وهما قد دخل لحم المعتدين في أفواه المعتدى عليهم، وآن لهؤلاء الأخيرين أن يعضوا عليه بالنواجذ والأضراس. أفلا ينبغي علينا أن نطلب العلم ونأخذ الحكمة ولو في الصين؟

نحن بهذا لا نخوض معركة تاريخية وتحريرية فقط، ولكننا نعيش فرصة تاريخية، يكون من الإثم أن نضيعها .

\*\*

## [4]

أنا هنا لا أنكلم عن فلسطين فقط، إنما أتحدث بوصفى مصريا وأتكلم عن دولنا المحيطة بفلسطين، وذلك استيعابا لحكمة «شو إن لاي» الذي لم يكن يتكلم عن فيتنام فقط، إنما كان يقصد الأمن الصيني، لأن الاحتلال الأمريكي لفيتنام كان يعني وجودا عدوانيا يهدد الصين.

وحاشانا أن نترك هذه الحكمة، وأن نبحث عن العبرة الباكستانية في سبتمبر عام ٢٠٠١ عندما ضبحت باكستان بأمنها القومي وبالعمق الاستراتيجي لها في أفغانستان، واشتركت في غزو أفغانستان وساهمت في إنشاء نظام حكم على حدودها الغربية معادلها، وصارت به بين شقى الرحى الهندية والأفغانية، وكل ذلك مقابل أمان تكتيكي قصير المدى نالته برفع التهديد الأمريكي عنها لقاء مساعدة الأمريكين في غزو الأفغان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والسؤال الذي يتردد هو: ماذا تستطيع مصر أو الأردن ليقوم أي منهما بدوره في مساندة حركة التحرير الفلسطينية العربية ضد العدوان الإسرائيلي الصههوني، وذلك في إطار ما توجبه الاتفاقية المبرمة بين كل من البلدين مع إسرائيل؟ وفي هذا الصدد تبدو ملاحظات ثلاث أساسية.

الأولى - إن مصر ليست هي الأردن، من حيث الحجم، ومن حيث الدور الذي

يمكن أن تقرم به ، ومن حيث الأثر الدولى والأصداء الدولية وقدرتها على التحريك ، ومن حيث الادلى فإن من التحريك ، ومن حيث صدى فعلها ووضعها في الساحة العربية ، ولذلك فإن من الظلم للأردن أن يتوقع منها ما يتنظر من مصر . وثمة اختلاف أيضا يتعلق بحجم العداء الإسرائيلي لمصر ، ونحن مازلنا نذكر ما قرآناه عن الأستاذ محمد حسنين هيكل في قراءته للوثائق الإسرائيلية من أنهم يعتبرون مصر هي العدو الأهم والشاغل الأساسي .

والثانية ـ إننا في هذا المقال، وفي وغيره لا نقترح سياسات بعينها ولا نرجح تصرفات محددة إلا ما كان ظاهرا واضحا عا يعرفه الناس بعامة، من نحو وجوب المقاطعة السياسية ودعم الانتفاضة بترك الناس يساعدون بالمواد وبالعتاد الممكن والمشاركات، مع مدهم تلقائيا عا يحكن من ترشيد خطوهم من حيث الخيرات الفنية والمعلومات . أقول إنني لا أتكلم في أمور محددة من هذا النوع، لكنني أشير فقط إلى أنه يتعين أن تتوافر الإرادة على الفعل وأن ينحسم أمر التوجه الإرادي السياسي في هذا الشأن. ثم بعد ذلك فنحن نثق أن لدينا من الخبرات الفنية والمهنية والسياسية والمتنطيمية ولدينا من القدرات والمعلومات ما يمكن من الكثير الممكن، إصابة للهدف وتفاديا للمحذير.

على وجه التحقيق فإن المصريين لديهم الاطمئنان الكافي بالنسبة لقدرات القائمين على التنفيذ ووطنيتهم وكفايتهم، إذا ما حسمت الإرادة السياسية قرارها وتوجهت إليهم ببلل الجهد.

والملاحظة الثالثة: إن الاتفاقية المصرية الإسرائيلية ليست أشد وطأة على الإرادة الوطنية المصرية، من الاتفاقية الفسطينية الإسرائيلية التي وقعت في عام ١٩٩٣ الوطنية المصرية، ابن الاتفاقية الفلسطينية وبها دخلت منظمة التحرير أرض فلسطين بناسها وجنودها، إن الاتفاقية الفلسطينية ككانت شديدة الوطأة جدا على الإرادة الفلسطينية، وذلك بما لا يمكن مقارنته ما الحالة المصرية. والقوة الفلسطينية لا يمكن مقارنتها بالوضع المصري نفوذا وقوة . ومع ذلك أمكن للجانب الفلسطيني أن يحول اتفاقيته إلى ما يخفف القيود عنه وإلى ما ينفع حركة كفاحه التحريري، بعكس ما نراه في مصر .

أود أن أذكر القارئ بتجربة تاريخية مرت بها مصر في سنة 1908 ، في هذه السنة وقعت حكومة ثورة ٢٣ يوليه مع الحكومة البريطانية ، اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر . وقعت اتفاقا بالمبادئ الأساسِية في شهر يوليه ، ثم تم الاتفاق النهائي في 19 أكتوبر عام 1908 .

تضمنت الاتفاقية إتمام الجلاء عن مصر في عشرين شهرا من توقيع هذا الاتفاق، وذلك وفقا لبرنامج زمني حددته الاتفاقية، ومن ذلك أن تجلو الدفعة الأولى من الجنود الإنجليز في موعد غايته أربعة أشهر من الاتفاق ونسبتها نحو ٢٧٪ من مجموع جدود الاحتلال، وأن يجلو نحو ٤٩ ألف جندي خلال السنة الأولى من الاتفاق، وأن يتم الجلاء كاملا في يونيه عام ١٩٥٦، وتضمنت الاتفاقية أن تبقى القاعدة العسكرية البريطانية في مصر سبع سنوات صالحة للاستعمال، ويديرها القاعدة المعسكرية البريطانية في مصر سبع سنوات صالحة للاستعمال، ويديرها مدنيون بريطانيون بعد الجلاء، وأن يكون للإنجليز حق العودة إليها وإعدادها للحرب فضلا عن استخدام الموانئ المصرية، في حالة وقوع هجوم مسلح من الخارج على أي من بلاد جامعة الدول العربية الداخلة في الدفاع المشترك أو هجوم مسلح على تركيا عضو حلف الأطلنطي.

لم تكن الاتفاقية بأحكامها هذه مما يرضى الطموح الوطنى وقتها، وعارضتها قوى سياسية كثيرة كانت لا تزال تشغل مواقع في الساحة السياسية . وليس ذلك هو موضوع الحديث الآن، إنما موضوعه هو تبيان كيف أن الإرادة السياسية للدولة المصربة وقتها أمكن لها أن تحول هذه الاتفاقية إلى كسب تحريرى لمصر، فلا تكون قيدا على الحق الطبيعى لأى بلد ولأى دولة في أن تتخذ من السياسات ما يناسب مصالحها العليا واعتبارات أمنها القومى.

في هذه الفترة من نهايات عام ١٩٥٤ ويدايات عام ١٩٥٥ ، كانت القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس في مصر واحدة من أقوى وأهم القواعد العسكرية البريطانية في العالم، وهي معدة لأوضاع حروب عالمية تشارك بها مع قواعد الأحلاف العسكرية الغربية، ومعدة لحماية خطوط الملاحة الدولية عبر قناة السويس، ومعدة لأن تقمع أي حركات تمرد شعبي في منطقة الشرق الأوسط وغرب أسيا وشرق أفريقيا، أو ثورات لهذه الشعوب تنشب ضد المصالح الاستعمارية الغربية.

وكان الجيش المصرى في أضعف حالاته القتالية، كان جيشا لم يخض حربا بعد إعادة قتح السودان في عام ١٩٤٨ إلى حرب عام ١٩٤٨ التي هزم فيها على أرض فلسطين، ولم يتوافر له إعداد ولا تجهيز ولا إمداد بالسلاح المتطور، ولا تدريب حديث على مدى النصف الأول من القرن العشرين، سواء تحت القيادة البريطانية له إلى سنة ١٩٢٤ أو تحت القيادات المصرية التالية، ولم تلتفت حكومة أو حزب إلى وجوب أن تكون لمصر سياسة تسليحية لجيشها إلا مع حرب فلسطين، ثم أتت مسألة السلاح الفاسد الذى قبل إنه اشترى للجيش المصرى خلال هذه الحرب، ولم تكن ثورة ٢٣ يوليه حتى عام ١٩٥٥ قد تمكنت بعد من إخراج جيشها من هذه الحالة بشكل ملموس.

ورغم ذلك فلم تمض أربعة أشهر على توقيع الاتفاقية، لم تكن غادرت مصر خلالها الدفعة الأولى من الجنود البريطانيين، إلا وكانت مصر تخوض ضد بريطانيا وضد الدول الغربية بعامة، واحدة من أعنف معاركها السياسية، كانت معركة ضد الأحلاف العسكرية الغربية، الشكل الجديد وقتها من أشكال الاستعمار، ولم تقتصر السياسة المصرية على رفض دخول مصر في هذه الأحلاف، إنما كانت معركتها الأساسية تعبئة البلاد العربية كلها لرفض الارتباط بالأحلاف الغربية، ومحاصرة سياسة الحكومة العراقية وقتها التي أبرمت هي وتركيا وإبران وباكستان «حلف بغذادة عم بريطانيا.

ولم تمض على اتفاقية الجلاء مدة ستة أشهر حتى كانت مصر واحدة من زعامات البلاد المستقلة في آسيا وأفريقيا ، يتألق نجمها في مؤتمر باندونج الشهير الذي قام يتكتيل الدول حديثة المهد بالاستقلال لتدعم استقلالها ولترفض سياسة الأحلاف المسكرية الغربية ، ولتتساند حول مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول والشموب، وتصفية الاستعمار والدفاع عن الشعب

ولم تمض عشرة أشهر على توقيع الاتفاقية إلا وكانت مصر تعقد صفقة السلاح التسيكوسلوفاكية مع الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي في سبتمبر عام ١٩٥٥ ، لتكسر احتكار الغرب لصفقات تسليح الجيوش للبلاد الأسيوية الأفريقية ، ولتهز أركان الهيمنة الأمريكية الإنجليزية الفرنسية على الشعوب المستعمرة والشعوب حديثة العهد بالاستقلال ، ولم يكن جلاء القوات الإنجليزية من مصر قد بلغ نصف عدد هذه القوات.

وما تنبغى ملاحظته أن مصر فى كل ما اتخذته من إجراءات سابقة ، لم تكن بعد على علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتي ومجموعة البلاد الاشتراكية التى كانت مناوئة للغرب الاستعمارى وقتها . وكانت فى الأساس تعتمد على ذاتها وعلى دعم الشعوب العربية والأسبوية والأفريقية ، وهو دعم معنوى فى الأساس ، قد تكون الكتلة العالمية الاشتراكية قد ساندتها ماديا من بعد ، ولكن ذلك جرى بعد هذه الفترة التى تحددت بها سياستها الدولية المستقلة . وهذا درس نقدمه للسادة «الواقعيين» الذين يحترمون «الواقع» احتراما شديدا وإن كان ضد مصالح بلادهم ، ويدعمون استقراره وإن كان على حساب أنفسهم وأهلهم .

接按按

# [ \$ ]

طبعاً لم يتم كل ذلك من جانب الحكومة المصرية بعيدا عن ردود الفعل الإسرائيلية والغربية. ونحن وإن لم نكن في معرض ذكر تاريخ مصر خلال هذه السنوات، فإننا يكفي أن نشير إلى بعض الأحداث إشارة سريعة.

فبعد رفض مصدر لحلف بغداد حدث هجوم صهيوني على الجيش المصوى في غزة.

(وكانت غزة تحت الإدارة العسكرية للصرية بموجب اتفاق الهدنة من عام ١٩٤٩ حتى حرب عام ١٩٦٧)، وذلك في ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥. وبعد مؤتمر باندونج حدث هجوم عسكرى صهيوني آخر على الجيش المصرى في غزة، كذلك في ٣٠ مايو عام عام 1900، ثم هجوم ثالث على غزة أيضا في ٢٢ أغسطس عام 1900 في ٢٨ أغسطس عام 1900، ومحاولة أخرى في سبتمبر عام 1900، ثم تطور الهجوم الصهيبوني فصار داخل الأراضي المصرية، وذلك بالهجوم الحادث في ٢٨ أكتوبر عام 1900 على نقطة حراسة في منطقة الكونتيلا جنوب سبناء بالقرب من الحدود واستشهد فيها بضعة عشر شهيدا وجرح مثلهم، وفي ٢ نوفمبر عام 1900 شن الصهابئة هجوما أخر داخل الأراضي المصرية في معركة الصبحة شمالي الكونتيلا، واستشهد فيها نحو ثمانين ضابطا وجنديا مصريا، ثم شنوا معركة في الأرض السورية على شاطئ بحيرة طبرويا السابق عقده واستشهد فيها نحو خمسين ضابطا وجنديا،

وكل ذلك فضلا عن الضغوط السياسية والاقتصادية والحملات الهجومية الإعلامية . . عا تطور في عملية صراع حاد بين مصر ودول الطوق وبين إسرائيل، سواء سوريا أو لبنان أو فلسطينيي الضفة الغربية التي كانت وقتها تحت الحكم الأردني . وتصاعد الصراع حتى أعمت مصر قناة السويس وحدثت حرب السويس في أكتوبر عام ١٩٥٦ ، وبلغت مصر ذروة من ذرا سياستها المستقلة الوطنية العربية .

كل ذلك كان يعتمد فيما يعتمد على الإرادة السياسية المستقلة التي لا تكتفى بإدارة الأحداث وفقا الفن الممكنا، ولكنها توجد الممكنات إيجادا وتولدها توليدا. وقد تعلمنا من هذه الفترة درسا سياسيا هاما، إننا كلما كان يجرى الضغط على الإرادة المصرية ومحاصرتها، كان يجرى كسر طوق الحصار بالقفز إلى الأمام في عملية تصاعد لم تكن تنتهى كل مرة إلا بنصر أو بكسب ما. ورحم الله جمال عبدالناصر الذي علمنا هذا الدرس في علم السياسة وفي تجارب الشعوب وفي فنون إدارة الصراع.

إن ما أردت أن أذكره هنا، أنه لولا هذه السياسة الجسور لما كان الإنجليز أنفذوا اتفاقية الجلاء المبرمة في عام ١٩٥٤، ولما تم جلاء جنودهم جلاءً تاما في مواعيده المتفق عليها، بل قبل حلول مواعيده المتفق عليها. والإنجليز أنفسهم الهم تجارب معنا في ذلك لا تقل عن الصهاينة في إخلاف الوعود ونقض العهود. فما أكثر ما وعدوا بالجبلاء عن مصر منذ احتلالهم لها في عام ١٨٨٧ ومع ذلك بقوا أربعا وسبعين سنة، والإنجليز تعهدوا في معاهدة عام ١٩٣٦ مع مصر أن يقتصر وجود قواتهم بمصر في منطقة قناة السويس، ولم ينفذوا هذا التعهد إلا بعد إحدى عشرة سنة في عام ١٩٤٧، مع أن المدة الكلية للمعاهدة كانت عشرين سنة، وما كانت المعاهدة ستنتهي لولا أن ألغتها مصر من طرف واحد في عهد حكومة الوفد في عام ١٩٥١ قبل خمس سنوات من أجلها. ولولا أن كان في مصر ملك يستطيع أن يقبل ويطرد الحكومات الوطنية لما استطاع الإنجليز أن يفرضوا سياستهم، وقد ألغيت هذه المعاهدة ولم تعد، وعزل الملك وخرج الإنجليز، وكل ذلك بفعل الإرادة الوطنية. تستطيعها الحكومات، فإن لم تفعل فعلتها الشعوب. لأن الأمن القومي والأمن الجماعي هو قبل الماء والخيز.

إن اتفاقية عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل مضى عليها ثلاث وعشرون سنة ، هي أطول مدة لاتفاقية أبرمتها مصر ، ونحن نحترمها جدا وندور حولها كأنها وثن يعبد ونخشى غضبه .

ويبقى ثمة سؤال لأهل الدبلوماسية والقانون الدولى: هل هذه الاتفاقية في المحصلة النهائية جعلت سيناء منزوعة السلاح وجعلت مصر منزوعة الإرادة في مواجهة أمنها القومى؟ فلو كان الجواب بنعم فيبقى سؤال لأهل السياسة، هل هذا يرضينا؟

والسؤال للأمة العربية جمعاء، في هذا الامتحان الذى تخوضه الآن: من نتلقى معارفنا و نتعلم دروسنا، من «شو إن لاى» بالصين، ومن عبدالناصر في عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥ أم من «مشرف» رئيس حكومة باكستان الذى حول السلاح النووى الذى تملكه بلاده من عنصر قوة ومنعة تفرض به إرادتها وتصون به أمنها، حوله إلى نقطة ضعف تجرح استقلال وطنه وتوهن إرادته وتتهدده بالضرب، فيخضع ويتنازل عما كانت بلاده تعتبره أمنا جماعيا لها، وهكذا بغير الإرادة السياسية المناسبة، تتحول عناصر القوة والنصر ـ هي ذاتها إلى عناصر ضعف وهزية.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

# فلسـطين.. الأمـان في العمــق

فى السبعينيات، جنحت سفينة مصرية فى شاطئ الإسكندرية، وتهشمت جوانبها، أيامها قال لى صديق عزيز كان من ربابنة السفن الكبيرة: (إن ربان السفينة المانحة أخطأ بالاقتراب من الشاطئ عندما اشتدت به الربح وعلا المرح، كان الاحرى به ألا يقترب من الشاطئ، وأن يدخل بسفيتته فى عرض البحر، سألته متعجبًا وكيف يكون عرض البحر الهائج آمن على السفينة من الشاطئ الأقل هاجمًا، فأجابنى بأنه عندما يشتد الربح ويعلو الموج، فأمان السفينة فى العمق، إنها إن اقتربت من الشاطئ ضربها الأمواج على صخوره فتتكسر، أما فى العمق فهى كلها أمواج، إن ضربها موج تلقاها موج آخر وحملها.. وعندما تعصف الربح ويثور الموج فالأمان فى العمق.

وعندما يصف القرآن الكريم في سورة «هود» حادث الطوفان، نعرف أنه لما علا الماء وتفجرت به ينابيع الأرض وهطلت به أمطار السماء، وظل يعلو على الأرض ويعلو. هرب ابن نوح من الماء وظل يصعد ويصعد لثلا يصله الماء، حتى بلغ قمة الجبل، ولكن المياه علت وعلت حتى أدركته فكان من المغرقين، أما نبى الله نوح. عليه السلام.، فأدرك بالحكمة الربانية أن الأمان ليس في الهبرب ولكن في المواجهة، وأن الأمان لا على صخور الشواطع، ولكنه في عمق البحار الهائجة، وأن الأمان من الموح في الموح نفسه، فلما بلعت الأرض ماءها وأقلعت السماء وغيض الماء، ماعتها فقط استوى نوح بسفيته على الجبل.

ونحن الآن، على هذه الأرض، منذ ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بدأت الرعود الأمريكية، ومن ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ بدأ ضرب أفغانستان، ومن ٢٨ مارس عام

<sup>(۞) «</sup>وجهات نظر» القاهرة . يونية ٢٠٠٢.

٧٠ ٢ تصاعد الاجتياح الصهيونى الأمريكى لمدن فلسطين بالضفة الغربية. . فالمعاصفة قوية والربح شديدة والموج هاتج، وكل ذلك يتصاعد ويبلغ العراق حيث جبل الجودى الذى استوت عليه سفينة نوح، ومع ذلك فلبس من بين ربابنة الدول العربية من أدرك حكمة نوح-عليه السلام-، وليس منهم من ابتعد عن صنيع ابن نوح، وما منهم إلا من جنح بسفينته إلى صخور الشاطئ، هاربًا من الموج آوياً إلى ما تتكسر عليه الضلوع.

ونحن نعرف من فنون إدارة الصراع أنه في مرحلة التصاعد المتبادل بين طرفي الصراع، فإن من يقف أولاً يكون «متحرفًا لقتال الصراع، فإن من يقف أولاً يكون «مو الهالك والمهزوم. إلا أن يكون «متحرفًا لقتال أو متحيزاً إلى فثة»، أي إلا أن يكون باقيا على عزم القتال موصول الأعمال به ولم يُلق سلاحه، وما من مرة في «الصراع العربي / الصهيوني الأمريكي» بادرنا فيها بقبول إلقاء السلاح إلا ودارت علينا الدوائر.

ونحن يتعين علينا أن نستدعى الحكمة من شعر أبى الطيب المتنبى عندما يقول: تفرسست في الأفات حتى تركتها تقول أمسات الموت أم ذهر اللذهر

#### [4]

نحن هنا لا نتكلم عن العنف الحتمى، لكننا نتكلم عن وجوب المواجهة حتمًا بالطريقة المناسبة، وإن كان العنف هو الخيار المطروح والراجع الآن، وأنه هو السبيل الذى لابد من ولوجه في الحالة الفلسطينية الراهنة والمعيشة، وإن السعى الصهيوني للفسم القسرى للأراضى المحتلة والإبادة المقصودة للشعب الفلسطيني والتهجير المزمع بالقوة، كل ذلك لا يواجه إلا بالمقاومة العنيفة، وما كان يمكن لا تتفاضة «أطفال الحجارة» في عام ١٩٨٧ إلا أن تتطور من طرفيها في انتفاضة القدس في عام ٢٠٠٧، فيصير الأطفال شبابًا وتصير الحجارة رصاصًا ومتفجرات.

وإسرائيل مجتمع استيطاني لايزال ينشأ ويتوسع، والمجتمعات الاستيطانية لا تنشأ بالحق إنما تنشأ بالقوة، والمعادلة التي تتبناها هي: القوة، ثم الأمر الواقع، ثم ما يدعى بعد ذلك من حقوق، وهكذا قامت الولايات المتحدة ذاتها، ولا يقابل ذلك إلا بالمتحدة ذاتها، ولا يقابل ذلك إلا بالمتحة الملاية أولاً، والمقاومة العنيفة أولاً أيضاً، ولا يجرى إقناع المعتدين عن طريق الحقوة وإغا عن طريق الإفشال المادى للسعى العدواني العنيف، وإلا بأن القوة سترتد أضراراً مادية للمعتدين وإيجاعاً جسمانياً لهم، وأن المعتدى لن يحقق كسبًا بعدوانه، بل إن خسارته المادية والبشرية تفوق ما يعول عليه من كسب.

ونحن لا نتنازع مع العدوان الإسرائيلي الأمريكي حول أرض غريبة عنا يطمع فيها كلانا، بمني أننا لسنا طرفًا في صراع بين متنازعين، ولكننا نحن موضوع الصراع ذاته، نحن موضوعه وأحد طرفيه في ذات الوقت، وهذا الوضع يعطينا مزيّة لا تكون لغيرنا قط، وهي مزيّة لا ينفد معينها، وما من بلد غلبه المعتدون على أمره وانتهي جهاده ضدهم إلا بردَّ الاعتداء. وقد تكسرت إمبراطوريات أمام هذا الصبر والتصميم، والصبر والمصابرة، وطول النفس يأتيان من أنه في صراع الوجود وفي مجال اللفاع عن الذات، يمكن للجماعة أن تُغلب مرة ومرات، ولكنها مجتمعة أو أيّا من قواها منفردة للا غلك أن تتنازل عن الحق في الوجود الحاضر أو في البقاء المستقبل، والأجيال تتوالى ولا يؤثر في حقوقهم ما انضغطت به إرادة أسلافهم. ونلحظ الآن أن المعلقين يكتبون أن مسألة فلسطين هي أقدم مشكلة في عالم اليوم، وهذا صحيح لأنه لا نهاية لمثل هذه المسائل إلا باسترداد الوجود لمن أريد في العودة إلى ديارهم قائمًا لديهم وللينا جميعًا.

أما المعتدون فهم ليس لديهم هذا النوع من الحقوق طويل المدى، أو هذا النوع من الحقوق العابر للأجيال، إنهم في الغالب ببحثون عن المنفعة وعن الربحية، والأمر يتعلق بحساب الربح والخسارة ومجالات القوة والهيمنة، بمعني أن الأهداف هنا تتعلق بالكسب المادى واستغلال الشروات، أو تتعلق بالمواقع الإستراتيجية والعسكرية لضمان الانتشار وتأمين طرق المواسلات الدولية، أو تتعلق بالوجود السياسى في مواقع الهيمنة، وعلى أى من هذه الأهداف فإنه إذا فسدت إمكانات تحقق الهدف بسبب جدية المقاومة واستمرارها وتحديها للأهداف المطلوب تحققها، إذا حدث ذلك يكون فشل المشروع . وهنا نجد أن نوع المنافع التي كانت مرجوة

هى منافع قصيرة المدى نسبياً وقابلة للتغيير والاستبدال، وأن عدم تحققها وظهور عدم إمكان ذلك يؤدى إلى استبدال غيرها بها وإلى تنحيتها، فيحمل المعتدى عصاه ويرحل.

وإذا كان يمكن القول بأنه لا مهرب من استخدام العنف عند مواجهة استعمار استطانى قاثم على كسب الأمر الواقع بالقوة، أو يتوسل لذلك بإبادة أصحاب الحق وأصحاب الأمر الواقع القائم، بالإزاحة أو بالقتل، إذا كان هذا هكذا، فإنه يتعين القول بأن للمقاومة العنفة ضوابط، فهى أو لا تمارس في الأرض المحتلة عادة وليس خارجها، وهي تمارس ضد الطرف المعتدى عسكرياً كان أو متخذاً سمتًا مدنياً، وهي مع تنامى الصراع تتنامى وتنسع دائرتها الجغرافية. وتتصاعد وتتمدد وسائل القوة حسب خطط العدو المعتدى وحسب ما يستخدمه من أدوات العنف، والتصعيد حتمى لن يبغى النصر بما يشمل ذلك من المصابرات والتحرف للقتال والتقاط الأنفاس، ولكن دون إلقاء السلاح ودون كسر إرادة الاسترداد، مع والتقال أسكر غلامة أنه لا عنف إلا في الأرض المعتدى عليها، ولا عنف إلا ضد المعتدين، محرفضا أنه لا عنف إلا في الأرض المعتدى عليها، ولا عنف إلا ضد المعتدين، وهذا المعارية المعاري

واستقراء هذه الحالات أيضاً، يظهر أن للعنف درجات، من حيث مداه الإقليمي، ومن حيث وسائله، بدءاً من الحجارة كما حدث في انتفاضة عام ١٩٨٧، حتى كل أشكال حروب العصابات، ولا يفرق أسلوب عن أسلوب إلا بالملاءمة الواقعية والخيرة العملية وفنون المواجهات، وهذا ما أظن أن القارئ المتابع المهموم بهذه القضايا يدركه جيداً. إنما ما أقصد أن أشير إليه هما أمران:

أولهما: إنه متى كان العنف بأى من أساليبه المناسبة لا محيص عن استخدامه في مقاومة المعتدين، فإنه يصير هو الأسلوب الحاكم لفيره من الأساليب الأدنى، بسبب تكلفته وضحاياه، ولأن التكلفة البشرية له باهظة الثمن دائمًا، ولأنه لم يلجأ إليه إلا لثبوت عدم إمكان نجاح المقاومة بغيره، ومن ثم فهو مفترض فيه أنه الأبلغ مقصدًا.

وثانيه ما: إن كل أساليب المقاومة السلمية المشروعة بعد ذلك، سياسية أو اقتصادية أو إعلامية، تكون مكنة ومطلوبة في إطار خدمتها للأسلوب الأكثر حسمًا، وكلها مطلوبة وليست مستبعدة بطبيعة الحال، ما بقى التقدير السائد أنه لا مناص من استخدام العنف من أجل التحرير، وما بقى كل من هذه الوسائل محكومًا بالوسيلة الأحسم، تهيئة وتيسيرًا وإتاحة وتطويرًا وكفالة استمرار.

إنه عند القول بلزوم استخدام العنف في حركات التحرير ومقاومة المعتدين، فإن ذلك لم يكن أبدًا اختيارًا من بدائل متاحة . . تفضى كلها إلى ذات الغاية من مقاومة جادة وتحرير مرتقب، لأن اتباع سبل العنف، يعنى بالنسبة لحركات التحرير والجهاد الاستعداد لتحمل خسائر باهظة في أعز ما تملك الجماعة المقاومة وهو النفوس البشرية والأرواح، وما من جماعة مستعدة لأن تقدم أرواح أبنائها إلا اضطرارًا، وذلك مصداقًا لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ كُتُبِ عليكم القتال وهو كره لكم ﴾ . لذلك فإن القول بأن السلام خيار إستراتيجي، يقال أمام مستعمر استيطاني يملك السلاح النووى، هو قول لا يفضى إلا إلى الاستسلام، لأنه لا سلام إلا من خلال استخدام أساليب عنف مناسبة في هذه الحالة .

#### [4]

بدأت انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وهى مستمرة بإذن الله حتى التحرير، ومضى عليها إلى الآن عشرون شهرا، وخلال هذه الملذة انعقدت مؤتمرات حكومية للدول العربية والإسلامية عدتها أربعة مؤتمرات، وانعقدت على مستوى القمم أى رؤساء الدول، كان أولها مؤتمر قمة الدول العربية الطارئ الذي انعقد مع بدايات الانتفاضة، ثم تلاه مؤتمر قمة الدول العربية الدورى الأول بالأردن في مارس عام ٢٠٠١، ثم مؤتمر قمة الدول العربية الدورى الثاني ببيروت في مارس عام ٢٠٠١، وخلال ذات الفترة انعقد مقتم قمة الدول الإسلامية في قطر.

وقد أظهر الأمر مفارقة كبيرة بين الاستجابات الشعبية القوية للانتفاضة ووقائعها وبين الاستجابات الرسمية الحكومية بترددها وارتعاشها ولعثمتها قولاً وفعلاً.

ومن الطبيعي أن يوجد دائمًا قدر معتبر من التباين بين المواقف الحكومية وبين المواقف الشعبية، والحكومات أبطأ حركة وأقل انطلاقًا وأكثر قبودًا، في حين أنها أفعل وأكثر تأثيرًا بطبيعة الحال. لأنها تملك اتخاذ القرار وتنفيذه، بما يقتضى ذلك من تجميع للمعلومات وشبكات تنظيم وقدرة تحريك وإمكانية مالية ومادية متاحة في أيديها، ولكنها في الوقت ذاته حكومات مسشولة عن إدارة الششون العامة للجماعة من حيث المرافق العامة كلها، ومن حيث الخدمات العامة جلها، من أول الطرق والكبارى والترع إلى المدارس وسياسات الاقتصاد، وهي من ناحية أخرى عضو في الجماعة الدولية وهي شخص من أشخاص القانون الدولى بما يفرضه عليها ذلك من علاقات وتبعات وبما يسره لها أيضًا من مصالح ومنافع.

وفي المقابل فإن الحركات الشعبية هي أخف حركة وأسرع استجابة وأقل قيوداً، وهي وإن كانت أقل خبرة وأضعف في إمكانيات التنفيذ بما لا يقارن ، إلا أنها في النهاية لابد مؤثرة في الدولة وفي حركتها ونهجها، والدولة ما وجدت إلا لخدمة الجماعة، وما بقيت إلا لأن بقاءها على المدى الطويل يعيد انتظام حياة الجماعة واستقرار وضعها ورتابة حركتها المعيشية.

إن التباين بين الموقف الرسمى الحكومى والموقف الشعبى، وإن كان أمراً واقماً ووضعا مفهومًا، إلا أن اتساع هذا التباين عن درجة معينة، يهدد أمن الدولة واستمرارها بنظامها وسياستها المتبعة، ويلقى عليها عبء أن تعدل من هيئة السياسات المتبعة ومن جذورها العميقة، وإن لم تفعل فإنها تتعرض في العاجل أو الاجل إلى أن تتعدل هذه السياسات والهياكل السياسية على رضمها، من خارج النظام الفائم وبأساليب تتراوح في الحدة واللين، وتتراوح في الفجائية والتدرج، وتتراوح أحيانًا في العنف والسلم، وكل مشروط بوقته وموازينه وملابساته الداخلية والخارجية.

وما يستدعى التنبيه أن هذا التباين بين الحكومي والشعبي ليس فقط أكثر مما تحتمله علاقات الاستقرار بين الجانبين، وليس فقط مما لا يمكن رأب الصدع بشأنه بالدعايات الإعلامية وذكر أنصاف الحقائق، ولا باللف والدوران ووسائل التدويخ الفكري من محترفي الصياغات الفكرية، ولكنه تباين يتعلق فيما أظن بأوثق المسائل التي تصل وتربط بين الحكومات وشعوبها، وهي مسائل الأمن القومي. وأقول للمرة الثالثة فيما كتبته أخيراً أن كفالة الأمن القومي هي أهم من كفالة الماء والخبز، وتهديده هو أفدح من تهديد الجماعة في ماثها وخبزها، بل على وجه الدقة فإن قضايا الماء والخبز هي بعض عناصر الأمن القومي، ويفوقها خطراً وجود دولة عنصرية توسعية تكتسح أهالينا اكتساحًا من أراضيهم وتبيدهم إبادة أو تزيحهم إزاحة، وشمبها المستوطن للجلوب من الخارج يؤيدها وينتخب الأكثر قدرة من ساسته وحاكميه على الإبادة والفتك والقتل والتدمير، وتمتلك كل أسلحة التدمير والقتل بما في كل أللحيظة.

أن يصل الأمر إلى أن حكومات مهددة في نفسها وشعوبها تكرر القول دائماً بأن السلام هو خيارها الإستراتيجي الذي لا محيد عنه، وتصير الوسيلة هدفًا، ويصير السلام عنصراً يطمئن المعتدى أنه لن يواجه ما يتهدده في عدوانه، وأن يصل الأمر إلى أنه حتى بالنسبة للداسلمة السلمية، مثل سلاح المقاطعة أو التأثير في السياسة البترولية أو غيرذلك، تصدر تصريحات حكومية رسمية حازمة بأن أيًا من ذلك لن يستعمل، وأنه إذا استعملته إحدى الدول العربية فستعوض الأخرى النقص الناتج عن ذلك، أن يصل الأمر إلى هذه الدرجة من الجانب الرسمى، وإلى نقيضه من عن ذلك، أن يصل الأمر إلى هذه الدرجة من الجانب الرسمى، وإلى نقيضه من حتى في البلاد العربية كلها، حتى في البلاد التي لم يعرف أهلها النظاهر من قبل قط، وفي بلاد لم يعتد أهلها على النظاهر السريع، وفي بلاد تواجه حكوماتها حركة التظاهر بما اعتدادت مواجهتها به من قمع وتصفية، وأن تكون هذه المظاهرات واضحة التعاطف مع المقاومة المسلحة التي تستخدمها حركة تحرير الشعب الفلسطيني وتطالب بدعمه ومساركته، أن يصل الأمر إلى هذا التناقص فإن الظاهرة خطيرة فحلاً في إمكانية تحقق الاستقرار من بعد، ما بقي التباين بهذا الحد وفي هذه المسألة الفارقة.

## [٤]

إننا إذا حاولنا تلخيص تاريخنا السياسي عبر القرنين الماضيين، سواء في مصر أو في أي من بلاد العرب والمسلمين، فسنلحظ أنه من الناحية الشعبية يتلخص في حركات التحرير الوطني ضد الاستعمار الغربي، وسنلحظ أنه من الناحية الحكومية يتلخص في موقف الحكومات الوطنية من قضايا الأمن القومي، وحيث يكون الحكم وطنيًا يكون كل همه استكمال استقلالية الإرادة السياسية وكفالة استمرارها، وحيث لا يكون كذلك تتولى الحركات الشعبية نقد الحكومة ومقاومتها فيما تقاوم ومحاولة تصويب مسارها.

إننا على مدى هذين القرنين بدأنا أولاً نعاني من الضغوط الاقتصادية والسياسية والمحاصرة والتغلغل البشرى الأوروبي من رجال الأعمال والمغامرين والامتيازات الأجنبية والتدخل باسم حماية الأقليات المسيحية (ذلك ما حدث في الدولة العثمانية)، ثم جاء الاحتلال العسكرى الغربي لبلادنا قطراً قطراً مع هيمنة الدول المحتلة وسقوط الإرادة الوطئية لهذه الدول، وذلك على مدى خمسين سنة من الربع الأخير للقرن التاسع عشر حتى الربع الأول للقرن العشرين، ثم بدأت حركات التحرر الوطني يشتد عودها لإجلاء الاحتلال العسكرى الأجنبي وذلك على مدى الخمسين سنة اتالية حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين.

وفى هذه الفترة من ظهور حكومات التحرد الوطنى، وجلاء القوات الأجنبية عنى بلادنا ظهرت أشكال جديدة للسيطرة الغربية على بلادنا، بدأت فى الثلاثينيات من القرن العشرين فى صيغة معاهدات الدفاع المشترك بين دول الاستعمار القديمة الكبرى وبين أقطارنا حديثة العهد بالاستقلال، ثم تطور ذلك بعد الحرب العالمية الثانية إلى اتفاقات الأحلاف العسكرية بين تلك الدول الاستعمارية الكبرى وبين أقطارنا، وهناك من خضع من بلادنا، وهناك من قاوم مجاهداً من أجل استكمال إرادته السياسية.

وفى هذه الأثناء ظهر الشكل الجديد، وهو إنشاء دول تستفيد من ضمانات القانون الدولي من حيث عدم جواز التدخل فى شتونها الداخلية ومن حيث الحماية الدولية لها باسم حماية استقلالها، ولكنها دول لا تؤدى من الوظائف إلا ما يناسب أهداف الدول الاستعمارية الكبرى وأطماعها، سواء بالنسبة لاستنفاد الثروات الطبيعية المحلية لصالح هذه اللول الكبرى، أو بالنسبة لتكوينها قواعد عسكرية تمكن من الهيمنة السياسية على الشعوب المحيطة بها أو القريبة منها، ويجرى ضمان أداء هذه الدول المصطنعة لها مون غيرها عن طريق آنها تكون

دولاً بغير شعوب ثابتة ومستقرة وقديمة في أي من هذه الأقاليم، ويكون ذلك عن طريق التهجير إليها من الخارج، فيصير الأجانب بها أكثر من المواطنين، أو يصير حديثو العهد فيها أضعاف السكان الأصليين، أو تصير موطنًا للمهجرين إليها بدلاً من سكانها الذين تجرى إزاحتهم بالقوة المسلحة ويالإبادة أو الترحيل مثل ما يحدث في إسرائيل.

والمهم في ذلك أن وجود قوة احتلال عسكرى تتخذ هذا الشكل الدولى. لا يعتبر في يقيني أنها دولة مستقلة، ولا يعتبر في ظنى أن من جاورها من دول وأقطار وأقاليم هي دول أو شعوب مستقلة بريثة من وصف الاحتلال العسكرى المباشر «المقاعدة العسكرية/ الدولة»، يكفى أن هذه الشعوب والدول المسماة بالمستقلة لا تملك القدرة على درء هذا التهديد عن نفسها، والاحتلال الإنجليزى بالمستقلة لا تملك القدرة على درء هذا التهديد عن نفسها، والاحتلال الإنجليزى لصر عندما أجلى قواته المسلحة عن المدن المصرية وركزها كلها بالقاعدة العسكرية التي أنشأها في منطقة قناة السويس في عام ١٩٤٧ لم يشعر مصرى واحد أن ثمة استقلالاً كقق، ونحن الآن بالمثل لا ينبغي أن نتوهم أن استقلالاً لنا تحقق ما بقيت إسرائيل (القاعدة العسكرية/ الدولة) المهدة لحدودنا ومجتمعاتنا ودولنا، وهكذا والعراق وغيرها.

والحادث أن إسرائيل حطمت المفاعل النووى العراقي في أواخر السبعينيات لأنه يهددها، وأنها تنظر بريب إلى المفاعل الباكستاني وإلى تسلح إيران، والحال من قبل أن بريطانيا أعلنت الحرب على ألمانيا الهتلوية عام ١٩٩٣ عندما سيطرت ألمانيا على ميناه دانزج في بولندا، ودون أن تقترب ألمانيا من الجزيرة البريطانية، وعرف العالم كله أن بريطانيا بإعلانها الحرب لم تكن تبدأ حرباً ولا كانت تعتدى على غيرها، بل الظن الغالب أنها تدفع عن نفسها خطراً وشيكا ظاهر النية في عدوانه جهير العزم على الترسع، وأن حالنا نحن العرب بالنسبة لإسرائيل أظهر من حال بريطانيا بالنسبة لألمانيا في عام ١٩٣٩. ومسائل الأمن القومي لا تقف عند الحدود المخترفية، إغا تهتم بحرجم الضغوط على الإرادة السياسية وحجم التهديد للجماءة.

ونحن نعرف من تاريخنا الحديث في مصر، أن موضوع الاستقلال الوطني ومدى تحرر الإرادة السياسية الوطنية هو الموضوع الذى حكم كل نظمنا السياسية واستقرار حكوماتنا. وفي دراسة سابقة لى عن معدل تغير الحكومات في مصر بين الأحزاب السياسية في ظل دستور ١٩٢٣، وعلى مدى ثلاثين سنة تلت صدوره، تبين أنه ما من تغيير وزاري أساسي جرى في هذه الفترة إلا وكان بسبب يرجع إلى فشل مفاوضات مع الإنجليز أو إفشال مفاوضات معهم، أي أنه ما من مسألة تتعلق بنظام الحكومة إلا وكانت متصلة اتصال سبيية بالمسألة الوطنية. وهذا ما أدى بي إلى اعتناق مبدأ عن التقويم التاريخي للأحداث المصرية يتعلق بأن الديمقراطية كانت دائماً منظوراً إليها في إطار خدمتها للمسألة الوطنية، وأن الصلة بين المسألتين صلة لا تنفصم، وهي لم تنفصم.

واتصل هذان الأمران بصورة أعمق وألزم لما ظهرت المسألة الفلسطينية، فتغير نظام الدولة كله في مصر بعد هزيمة عام ١٩٤٨ في فلسطين، وتغير النظام السياسي والاجتماعي كله في مصر كذلك بعد حرب عام ١٩٦٧. وإذا ذهبنا إلى التاريخ البعيد في بداية القرن التاسع عشر، وجدنا أن تهديد الأمن القومي للدولة العثمانية الذي ظهر في هزيمتها أمام روسيا واضطرارها لإبرام معاهدة كشك فينارجي في عام ١٩٧٧ هي ما به بدأت مشكلة الأمن الجماعي لهذه الدولة، ومن يومها خلع سلاطين وقتل سلاطين وجرت ثورات، وأبيد جيش الانكشارية وقامت جمعيات سياسية سرية وعلنية، جرى كل ذلك بحثًا عن توفير عناصر الأمن الجماعي للدولة والمجتمع.

وبالمثل فإن حملة عسكرية فاشلة على مصر جرت من الفرنسيين في عام ١٧٩٨ ولم تستطع أن تستمر أكثر من ثلاث سنوات، هذه الحملة قضت تمامًا على نخبة سياسية ظلت تحكم مصر منفردة ماتتين وخمسين سنة، وتشارك في حكم مصر مع العثمانيين ماتتين وثمانين سنة تالية، وهي نخبة المماليك، قضى عليها ظهور فشلها في حماية مصر وأمنها من غارة الفرنسيين عليها. وسقطت إلى غير رجعة لها في التاريخ كله.

وقد قصدت أن أذكر هذه الأحداث في غير ترتيبها الزمني لكي تظهر دلالتها

السياسية بأقوى مما تظهر دلالتها التاريخية المستقاة من تنالى أحداث التاريخ، كما قصدت أن أركز الأحداث المشار إليها في رءوس موضوعات حتى لا تصوفنا التفاصيل عن التبه للدلالات العامة.

[0]

أظهرت الأحداث الفلسطينية الجارية الآن، أن بلادنا ليست في تمام السيطرة على والمسلطية على السيطرة على قرارها السياسي. وإن نقص السيطرة هنا عندما يتعلق بمسائل الأمن القومي إنما يعتبر نقصاً في السيادة. لأنه يفيد عدم توافر القدرة على تحريك الإرادة السياسية إلى ما يوفِّر الحماية لأمن الجماعة تجاه مخاطر الخارج، وهذا قيد على الاستقلال السياسي.

أخشى أن أصل إلى فكرة أن الأحداث الأخيرة تكاد تشير إلى أنه لم يعد للكثير من الدول العربية سياسة خارجية، أقصد سياسة تصدر في الأساس وقبل كل شيء وبعد كل شيء وبعد كل شيء وبعد كل شيء وبعد كل شيء حت صوالح الشعوب والجماعات العاجلة والآجلة، وإدراك بالالترام بما يحقق هذه الصوالح، على مستويات الإعداد الداخلي والتوجه الاقتصادي والخيارات المتاحة من حيث العلاقات مع الدول الأخرى ووجوه تبادل المنافع معها.

إن فلسطين محتلة ، وسوريا فيها أرض محتلة من خمس وثلاثين سنة ، ومصر عادت لها سيناه منز وعة السلاح لا تستطيع مصر أن تحميها بقواتها المسلحة إلا من غرب قناة السويس ، ومن يذهب من المصريين إلى سيناء لعمل أو لترف لا يتمتع-في عمله ولا في ترفه بحماية القوات المسلحة المصرية ، ولا يطمئن على نفسه من عدوان إسرائيلي عسكرى يأتيه وهو في طابا أو دهب أو نوييع أو شرم الشيخ ، من على بُعد خطوات من المياه الإقليمية المصرية في خليج العقبة .

ويمكن للإسرائيليين اختطاف أو اغتيال أى أحد منا في سواحل خليج العقبة بأسهل مما حدث منهم في لبنان وتونس من نحو عقدين من السنين، وجيش إسرائيل على بعد بضعة عشر كيلومترا، وجيش مصر على بعد ماثة كيلو متر وبضع عشرات من الكيلو مترات. والجزيرة العربية ومنطقة الخليج بها دولنا العربية التي تعتمد في كل دخلها على ناتج البترول، ووسط آبارها وحوافها. وفي المياه القريبة قواعد عسكرية أمريكية برية وبحرية.

وفي مصر، نحن نتج نصف القمح الكافي لكى يأكل المصريون الخبز، وذلك طبقًا للأرقام التى يدلى بها الرسميون في صحف مصر السيارة، ومناطق إنتاج القمح في العالم هي في الأساس الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وراسمو السياسة الإنتاجية في مصر يعرفون ذلك من عشرات السنين، ولهم خطط وسياسات، والأرقام معروفة سلفًا ومتوقعة من حيث مستقبل الزيادة السكانية ومستقبل استهلاك القمح ومستقبل إنتاج القمح، كل ذلك معروفة حساباته من السينيات والسبعنيات، فليس عا يتذرع به أحد الآن أن يقول إنه فوجى بنقص أو أنه فوجى به الارجة.

وبالمقابل فإن وزارة الثقافة في مصر حسيما ذكرت صحيفة الأسبوع في أول أعداد شهر مايو - أعدت حفلاً لفرقة فنون شعبية بالقلعة، ثم فوجئوا بأن السفير الإسرائيلي يبلغهم بعزمه على حضور الحفل للترفيه عن نفسه، ورفض ما ذكر له من أن وجوده يثير خواطر المصريين بما قد يهدد سلامته، فألغت الوزارة الحفل كله، لأن مصر لا تستطيع أن تقول للسفير الإسرائيلي «لا» ولا تستطيع أن تفرض عليه ما تراه من مسئولية عليها في حفظ أمنها، وهكذا تسقط الإرادة الوزارية ما بين «الخبر» وما بين «المخبر»

ونحن فى الفكر السياسى الذائع الآن، صارت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هما العالم، منذ السبعينيات، وصارت أقوال الساسة الأمريكيين وكتابات المفكرين السياسيين الأمريكيين هى العلم، ونكاد إلا من عصم ربك . نكرر ما يقولون، على مدى خمس عشرة سنة، فإذا قيل «نظام عالمي جديده»، قلنا «نظام عالمي جديده»، وإذا قيل «العولمة» قياد «العولمة»، وإذا قيل «صراع الحضارات» قلنا «صراع الحضارات» ثم قلمنا على استحياء تعديلاً بأنه «تواصل الحضارات» لأنه لا طاقة لنا اليوم بلفظ الصراع، وإذا قيل «الإرهاب» قلنا «الإرهاب»، والصفحات تملا، اليوم بلفظ الصراع، وإذا قيل «الإرهاب»، والصفحات تملا،

ورجاله فنقول ﴿لا طاقـة لنا اليـوم يجالوت وجنوده﴾ (الآية الكريمة من سـورة المقرة).

وأن موضوع استكمال الإرادة الوطنية يكاد أن يكون مغيبًا، ولا أحد يثير الآن أن لنا شوقًا إلى استكمال الإرادة الوطنية واستكمال ما يتعين أن نرنو إليه من توفير كفالات أمننا القومي من النواحي السياسية. والعجيب أن إسرائيل تبدى المزيد من الفلق وادعاء الحق في ألا يوجد سلاح ذو دمار شامل في إيران مثلاً، وفي باكستان أيضًا على بعد آلاف الأميال منها، ونحن في قمصر المحروسة لا نكاد نشعر بخطر وجود سلاح نووي على بعد أقل من على بعد أقل من مائتي كيلو متر من القاهرة، وهو في يددولة توسعية دخلت معنا في أربع حروب من قبل ويحكمها استيطانيون متهوسون، ويحترفون القتل الجماعي للشعب العربي في فلسطين. ونواجه ذلك بأننا ضد أن يستخدم الفلسطينيون المطرودون من ديارهم أو المهددون بالطرد والمضروبون أبدًا من مستعمريهم، نحن ضد أن يستخدم هؤلاء

محسوم لدى فيما أظن أن الحرب النظامية لا مجال لها في هذا الصراع القائم بين العرب وإسرائيل، ومحسوم فيما يظن أنه متى استبعدنا الحروب النظامية بحسبانها وسيلة في هذا الصراع، فيتعين أيضًا أن نستبعد وأن نتفادى ما يفضى إلى حروب نظامية من سياسات وأوضاع.

ولكن من المحسوم أيضاً أن بفلسطين أرضاً محتلة من إسرائيل وأن الاحتلال الإسرائيلي غير مشروع في كل منطق ونظام دولي قائم، ومحسوم أيضاً أن إسرائيل تهدد الأمن الجماعي العربي وأن وجودها يجهض أبداً إمكانيات النهوض والتنمية في بلادنا.

ومع تعارض (المحسومين الأولين) مع (المحسومين الأخيرين) فلا بدأن يوجد طريق ثالث، وهذا الطريق الشالث هو طريق المقاومة الشعبية بكل صورها وأشكالها، شريطة أن يشارك فيها الشعب العربي في جميع الأقطار، فالصراع دام ونحن العرب جميعًا طرف فيه. والطريق الثالث أيًا كانت مسالكه، له مخاطره بالنسبة للشعوب في المقام الأول وبالنسبة للدول في نطاق ما، ولكن لكل سياسة ولكل قرار يتخذه فرد أو جماعة أو هيئة أو دولة، له دائمًا وجوه مخاطر، كما أن للسكوت والجمود وللمواقف السلبية مخاطرها أيضًا، وقد تكون مخاطرها أفدح. ومن يرد أن يتجنب للمخاطر تمامًا فعليه الا يأكل وألا يشرب لقيام احتمال حقيقي بأن ثمة «فيروس» في الطعام، ويكفينا دائمًا أن نفكر في احتمالات المخاطر المقدرة وأن نقلل من هذه الاحتمالات، وأن نقلل من هذه الاحتمالات، وأن نفكر في أساليب تدارك ما نستطيع من آثارها ونخفف من المضار المتوقعة، مع وجود الاستعداد لتحمل ما لا يمكن تفاديه عما يسعه البذل والفداء.

ومن نحو عشرين سنة، وفي محاضرة كان يلقيها المؤرخ العسكرى الوطني الغيور اللواء المرحوم حسن البدرى، عن الصراع العربي الإسرائيلي، سئل عن حجم الحسائر المحتملة، فتكلم وأسهب في الشرح، ثم قال إننا دائمًا سنجد أن الهزيمة في الصراع أبهظ تكلفة وأفدح نفقات وأعظم خسائر وأشد خرابًا.

### [3]

في عام ١٩٥١ عندما ألغت حكومة الوفد في مصر معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا، صارت القاعدة العسكرية البريطانية في مصر والقوات المسلحة الإنجليزية في وضع غير مشروع، وصارت مكافحة هذا الوجود العسكرى الأجنبي ولو بالسلاح مكافحة مشروعة، وحدث ذلك كله في موجة من الحماس الوطني العارم، وتكونت فرق الفدائيين للكفاح المسلح، حتى أنه أنشئ معسكر للتدريب على العمليات الفدائية داخل حرم جامعة القاهرة، كان يقبل المتطوعين فيه من طلبة الجامعة وكان يرعاه الدكتور عبدالوهاب مورو باشا رئيس الجامعة وقتها وأحد أعظم الأطباء الجراحين في مصر. وفي تلك الأيام كانت المظاهرات تملأ مدينة القاهرة والإسكندرية والأقاليم يوميًا، واحدة منها بالقاهرة، قدر حجم المشاركين فيها بميون متظاهر، وكانت الصحافة الوطنية مليئة بأخبار الحوادث المتتابعة للأعمال الفدائية وبالتحميس لها.

في هذه الأجواء ظهر ثمة شعار سياسي كتبت عنه الصحافة ورددته هتافات المتظاهرين، يطالب الحكومة أن تصدر قانونًا يلغي القانون الذي يمنع حمل السلاح بغير ترخيص والذي يعاقب على مخالفة ذلك بالحبس نحو ستة أشهر. وكنت أصحب من هذا المطلب، وأتساءل: هل هذا الفدائي الذي أعد نفسه للشهادة، ولا عمال يغلب على عارسها أن يبذل حياته، هل يخشي من عقوبة يحتمل أن تطبق عليه تودى إن ثبت فعله إلى أن يحكم عليه بالحبس ستة أشهر؟ أم أنه يطلب الإقرار بشرعية فعله، ولكن شرعية فعله لم تكن وقتها تحتاج إلى تشريع يعترف له بها، لأن مصر كلها كانت على حماس بالغ بهذا الصنيع، والشرعية هي ابنة الإقرار والتقبل الحماء..

الحقيقة أننى لم أعرف بعد ذلك وعلى مدى السنين أى جدوى لمثل هذا المطلب، إلا أنه صادر عن مجرد حماس وعن روح خطابية يمكن أن تؤذى أكثر مما تفيد، لأن استجابة الدولة لهذا المطلب من شأنها أن تضعها في حالة حرب مع القوات البريطانية، بما يترتب على ذلك من نتائج مواجهات عسكرية نظامية غير متكافئة أبداً.

أتذكر ذلك جيداً عندما أسمع اليوم أصواتاً كثيرة تدعو دولها العربية إلى ما أسمته هذه الأصوات افتح الحدودا مع إسرائيل لوصول الفدائيين العرب إلى الانضمام إلى زملائهم في فلسطين، كما لو أن الحدود عليها أسوار مبنية وأبواب مغلقة تفتح بقرار سياسي أو بقرار إداري، وكذلك الدعوة التي تذبع أحياتاً تطالب الحكومات بأن تعلن الجهاداعلى إسرائيل، وكأن الجهاد يحتاج إلى إذن من الدولة لكي يدأ ولكي ريكون مشروعاً.

والحاصل أن أيا من هذين المطلبين، لو أن دولة من دولنا استجابت إليه بالطريقة المطلوبة، لكان ذلك بثابة اشتباك في حرب نظامية مع إسرائيل، وهو أمر لا أظنه وارداً في تفكير من يطالبون بأى من هذين المطلبين، إغا قد يكون الدافع إليه هو حت الحكومات لكى تتخذ موقفاً أكثر وضوحًا وصلابة في مواجهة العدوان الإسرائيلي. وهذا الدافع مع مشروعيته إلا أن التعبير عنه بإعلان فتح الحدود أو إعلان الجهاد هو تعبير يجاوز حدود المعقول والمطلوب، كما أنه غير مفيد، لأنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ما هو معروف من أن ما يضبط من عمليات التهريب عبر

الحدود لا يمثل أكثر من نسبة قليلة مما يجرى تهريبه فعلاً، وهذا يحدث بالنسبة لأقوى الدول العربية من حيث الانضباط الأمنى، ناهيك عن الدول الأقل قدرة، فمن يريد أن يمارس لا يحتاج إلى سبق إجازة بفتح الحدود.

ومن جهة أخرى، فإن من يطلب الجهاد وينضم للمقاومة بروح الفداء، لن يخشى أن تعتقله شرطة بلده، كما أنه لا يخشى يقينًا أن يتربص به المتربصون عند الطوف الآخر. والدول والحكومات لا تسمح مسبقًا بأى تحرك شعبى واسع ومطّره، إنما هو يعدث بوجب الأمر الواقع الذي يستطرق بالممارسة، فيمنع من يارسه حينا، ويفلت الكثيرون بمن يغفل عنهم الحراس، وقد تضطر الحكومات إلى السكوت عنه في إطار الملاءمات السياسية التي تقدرها، وكل ذلك فيه من الدفع والجذب ما فيه، وأن التحركات السياسية تبدأ بالممارسة، وتستمر بالإصرار وبالحذاب وبقبول حجم ما من للخاطر وحجم ما من التضحيات. وأن مخاطر مواجهة تمرك شعبى لحكومته في القضايا الوطنية، هي مخاطر أهون كثيرًا من مخاطر مواجهة هذا التحرك الشعبى لقوى الاحتلال العسكرية، التي تبغى حركات المقاومة الشعبية الوصول إليها ومواجهتها في النهاية.

وفى النهاية فإن موضوع المواجهة فى الصراع العربى الإسرائيلى، وإن اختلفت الأوضاع بشأنه بين مواقف الحكومات ومواقف الشعوب، وإن ظهرت سياسات حكومية لا تحقق الوضع الأمثل لهذه المواجهة، وإن بدا فى مسلكها ما يعوق ويعرقل تحريك وجوه المقاومة الشعبية على قدر الطاقة التى يستطيعها شعبها، إن بدا كل ذلك ما يستلزم النقد والمواجهة بأساليب الحوار والمواجهات المشروعة السلمية، إلا أنه ينبغى ألا يغيب عن الذهن أمران:

أولهما: إن مسائل الأمن القومى وعلى رأسها بالنسبة لنا هذا الصراع العربى الإسرائيلي، هذه المسائل الأصل فيها ألا تتباين مصلحة الجماعة عن مصلحة الدولة، إذا نظر إلى الأمر في أبعاده السياسية العامة، وبالنظر المستقبلي البعيد. وإذا المدات المتقبلي المعيد، وإذا بدأ أحيانًا استغراق من أجهزة الدولة في حماية ما يسمى بأمن النظام والخوف من شعبها، وإذا بدأ نوع من الوهن وخفوت الإرادة السياسية خوفًا من الخارج أو ارتباطًا بقواه الأجنبية، فلابد في النهاية أن تتعدل الموازين لصالح حماية الأمن القوم، والوطنيون يضعون بعضًا من رهانهم على هذا التحول والتعديل.

ثانيهما: أجهزة المكومة كلها في بلاد مثل مصر تتكون من مهنين هم مواطنون ووطنيون في الغالب الأعم من تكوينهم الاجتماعي والشقافي والسياسي. وهم بأصولهم الاجتماعية وتوجهاتهم السياسية وتشكلهم الثقافي يعكسون الطابع الغالب الذي يتشكل منه التيار السياسي الثقافي الأساسي في بلادهم. وهم بحركتهم التلقائية في نشاطهم، وفي حدود الانضباط المعتبر للخضوع الرئاسي وللهرمية الإدارية، يغلبون بقدر ما يستطيعون ما فيه الصالح الوطني العام، وخاصة في القضايا ذات الإجماع الشعبي المتعلق بأمن الجماعة وصوالحها القومية العامة، وأن جزءا من رهاننا يتعلق بتقدير هذا العنصر وحساب آثاره الإيجابية في أي تحرك شعبي يبغي في النهاية الصالح الوطني العام أعها مخاطر الخارج.

وأن المشكلة غالبًا في مثل هذه الأمور تكون مع القرار السياسي ومع مبعث الإرادة السياسية ومع مبعث الإرادة السياسية والوطنيون يضعون بعضًا من رهانهم هنا على تقديرهم لوطنية هؤ لاء المهنيين الذين تتكون منهم أجهزة الحكم والإدارة والأمن الجماعي . ونحن في النهاية شعب وأجهزة دولة ، وفي مسائل الأمن الجماعي للأمة وفي المسألة الوطنية ، يصيب الضارب منا ما يصيب المضروب، وإن أي رشاش ينجرح به الضارب به المضروب .

## [Y]

وفى النهاية فإن الو لايات المتحدة الأمريكية هى التى أسقطت مفهوم الشرعية الدولية، وهى لا تترك أية فرصة لصديق لها ولا لعميل أن يقنع ساذجًا منا بأنها ليست خصمًا لنا، ولا أنها دون إسرائيل فى خصومتها للعرب، فى فلسطين وفى غيرها من القضايا المثارة. وهى وإسرائيل لا تتركان فرصة لصديق لهما أن يقنع ساذجًا وطنيًا بأنهما تبغيان أى نوع من السلام معنا ولا بأن تعترفا بآدمية هذا الذى نسميه «نحن العرب». وليس أمامنا إلا الاغتراب الكامل عن المنطق الأمريكى

والولايات المتحدة الأمريكية، بمسلكها الدولي في العقد الأخير، وبخاصة في

السنة الأخيرة، لم تعد تهتم بضرورة وجود أية صياغة فكرية لأى نمط للشرعية يستر تصرفاتها وأفعالها، ولم يعد يهمها أن يقوم ثمة نوع من التقبل العام لمنطقها أو لنمط شرعيتها، كما كانت تسعى قديمًا أيام حربها الباردة مع المعسكر الاشتراكي ودوله بقيادة الاتحاد السوفيتي.

وهذا النمط من التجبر البواح ومن السفور العنصري ومن استخدام القوة بغير ساتر شرعي ولا شبه شرعي لها، ومن الزهو والخيلاء، كل هذا يخفف عنا جهودًا فكرية كثيرة، كانت يمكن أن تصرف لكشف مستور أو تبيين عورات خفية، أو توضيح أضاليل أو تكذيب أكاذيب، وصارت القوة المادية المعتدية تواجه بقوة الصدور العارية وبروح الشهادة، وصارت الذنيا تواجه بالأخرة.

والسؤال الأخير: ألم نلحظ من وقائع التاريخ بدوله وأنظمته المتنابعة ، أن هذا التجبر والقهر والشراسة كانت في الغالب من ملامح نهاية العصور ومن مظاهر الانحدار والأفول بالنسبة للدول العدوائية .

نسأل الله سبحانه العزة والمنعة واجتماع الكلمة. . . والقدرة على الصمود. . . ثم النصر إن شاء الله .

# المحتسويات

٥	: i 4—24
۱۳	قراءة على هوامش الحدث الأفغاني
	العنف: من نيويورك إلى كابول ضوابط العنف السياسي وآثار
٣٧	الحدث التاريخية
٥٣	من أيام العرب: ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، أم ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠
٧٧	أحداث فلسطين بين الحكومات العربية وحركات الشعوب
٩١	ممن نتلقى دروسا في هذا الامتحان الفلسطيني
۱۰۱	فلسطين الأمان في العمق

رقم الإيداع ٢٠٠٢/١١٨٧٢ الترقيم الدولي X - I.S.B.N. 977-09-0838

القاهرة : ۸ شارع سپویه المصری ـ ت:۲۲۲۹۹ ـ فاکس:۲۷۵۱۷ (۲۰) بیروت: ص.ب: ۸۰۱۲ مالف: ۸۰۸۹ ۲۳ ۲۷۱۸ ـ قاکس: ۸۱۷۷۱۸ (۱۰)



رغم كل التوترات السياسية والفكرية التى عانينا منها خلال العقود السابقة، ورغم صراعات السياسة، ورغم الإدارة السيئة لوجوه الحوار الفكرى والثقافي التى عانينا منها خلال هذه العقود القريبة، وهي إدارة للحوار تمثل سوءها في تعمد إثارة وجوه التفايق بين التيارات السياسية والثقافية وإشاعة جو من الخوف المتبادل بين بعضها البعض.

إننى في هذا الموضوع الذي أعرضه بين يدى القارئ، أصدر عن فكرة تبدو مسلمة عندى، هي أن الواجب الأساسى الذي ما قامت الدول أصلا إلا من أجل توفيره، هو حفظ الأمن العام للجماعة تجاه المخاطر التي يمكن أن تأتيها من الخارج أو تجاه ما يمكن أن يتهدد قوى التماسك الداخلي، باختلال موازين القوى بين الجماعات والتكوينات التي تشكل الجماعة السياسية، اختلالا يهدد بانهيار قوى التماسك بينها.



۱۳۵۸ م شارو سیبویه المصری - رایعهٔ العدویهٔ - مدینهٔ تصر پپ ۲۳ البالوراما - تلیطون ۲۰۷۱ م - فاکس ، ۲۰۷۲ (۲۰۷ )